يوليو (تموز) ١٩٧٥

كتابات مصرية

٣

دار الفكر الجديد - ص. ب. ٣١٨١

مقدمة

تتوجه هيئة التحرير بالشكر لجميع الاصدقاء الذين يسهمون في تشجيع المجلة ، سواء بمتابعتها او توزيعها او نقدها في رسائلهم لنا . والواقع اننا حريصون على التعرف على اراء الاصدقاء ونقدهم واقتراحاتهم ، وندعوهم للمشاركة بالكتابة والتعبير بالرأي .

لن نتوقف طويلا امام رسائل التقدير والثناء .. وهي تدفعنا لمضاعفة الجهد من اجل رفع مستوى المجلة حتى تؤدي دورها بكفاية اكبر . ما زالت هناك تساؤلات تردنا بين حين واخر عن هويتنا ودور المجلة و« خطها » ومنهجها ، وهل تقتصر مهمتنا على الترويج لايديولوجية معينة والدعوة لخط محدد مصاغ مسبقا لا يقبل النقاش، « نسقطه » على الناس من اعلى ، نتعصب له ونتحيز ، لا نقبل حوارا بشأنه واختلافا معه ، ام اننا نسمح بتعدد الاراء وتنوعها وتصارعها .. وما حدود هذا التنوع ؟

ومن اصعب الامور ان نرضي كل الناس ، وليس هدفنا ارضاء الجميع . ان البعض يرى فينا تعصبا وانغلاقا في اطار عقائدي ضيق فيبادر بالرفض ، والبعض الاخر ينتقدنا بضراوة لانفتاحنا لافكار تتعارض مع « افكارهم » او مقولات بالية ثبت خطأها وكانت وبالا على الحركة الثورية العربية ، ولكنهم يجترونها بالحاح وعناد .. وبما ان « افكارهم » هذه هي ذروة الحكمة وقمة الالتزام ، يصبح اي اختلاف معهم جريمة لا تغتفر . وهم لا يناقشون ولا يقارعون الحجة بالحجة ويحكمون العقل والتجربة البشرية ، بل يكتفون باصدار احكام الادانة والتحريم .

* * *

ما هو تصورنا للمجلة ودورها ؟

« كتابات مصرية » هي اداة حوار وتبادل اراء ومناقشات بناءة بين مختلف الفصائل الثورية لحركة التحرر الوطني المصرية والعربية عامة . وهذا لا يتعارض مع كونها تتبنى منهج الماركسية اللينينية ، وان منطلقاتها طبقية وانتمائها للطبقة العاملة . ولنا وجهات نظر محددة متكاملة الى حد كبير بالنسبة للقضايا الفكرية والنظرية وفي حقل الممارسة العملية ، نعتقد انها الاكثر اقترابا من « الحقيقة » ، ندافع عنها ونناضل من اجل نشرها ، ولكننا لا نعمل بعقلية « احتكار الحكمة» ونحرص على بث قناعاتنا **بالحوار** ، لا ننغلق على انفسنا ونتشرنق ونتحولق، بل ندع الخطوط تتلاقى وتتفاعل وتتصارع، اذ اننا لا نؤمن باسلوب الخطوط المتوازية في الحوار التي لا تلتقي ابدا ولا تثمر شيئا ، الا التفتيت والبعثرة والتمزق ، ثم السطحية والعزلة عن مجمل الحركة الثورية .

وهناك اعتبارات ، لن يفيدنا في شيء تجاهلها :

— ان الحركة الثورية في مصر ما زالت في مرحلة التكون الفكري والتنظيمي ، الامر الذي يتطلب حوارا واسعا — وبدون عقد — لانضاج مقومات العمل الثوري الفكرية والسياسية والتنظيمية .

— يدخل الوطن العربي كله مرحلة جديدة ، لها سماتها المتميزة، تحتاج الى اسهام الفكر الماركسي اللينيني في تفسير وتحليل الظواهر الجديدة واسبابها واثارها واساليب مواجهتها . وهي في نفس الوقت عملية تطوير واثراء للنظرية بالتجربة البشرية الغنية وخبراتنا الذاتية . والتطبيق الخلاق على واقعنا يقتضي ان يدور الحوار في نطاق اكبر وبمشاركة اوسع .

— هناك ايضا ظاهرة تعدد التيارات داخل الحركة البروليتارية العالمية ، ظاهرة التنوع ، ولا نعني بها الخروج على الماركسية ، وانما اجتهادات التطبيق . ان الاحزاب الجماهيرية الضخمة التي حققت انجازات هائلة ولها جذور راسخة وطيدة بالطبقة العاملة في بلادها تسمح وتحتوي داخل صفوفها التنوع والاجتهادات ، وبذلك تقطع الطريق على الانقسامية والتفتت ، فالاحرى بالاحزاب الناشئة ، ان تتبع نفس الاسلوب ، خاصة وانه لا يوجد من يستطيع الادعاء باننا قد حققنا من الوضوح والنضج والوحدة الفكرية ما يبرر الالتزام براي واحد محدد في كافة الامور .

والعالم العربي يشهد مرحلة من انتعاش الفكر الرجعي واليميني، وانتشار العديد من المفاهيم المتخلفة بين قطاعات واسعة من الجماهير. ونحن في هذا المجال لا يمكن ان نحمل كل المسؤولية للعوامل « الخارجية » ، اذ ان القوى التقدمية مسؤولة الى حد كبير عن هذا الوضع ، نتيجة اتجاهات ذيلية من الفكر الراسمالي وتحليلات واستنتاجات خاطئة ، ثم لانها لم تبادر الى تقديم تفسيرات مقنعة للرأي العام للعديد من الظواهر الهامة والجديدة التي كان الانسان العادي يلمسها كل يوم في مشاهداته وبحاسته المرهفة ، ولا يجد امامه غير تفسيرات يمينية ، قد يرفضها حينا ولكنها سرعان ما تملأ الفراغ ، الناشيء عن جمود وتخلف التقدميين عن تقديم التفسير الثوري .

اننا نعارض بشدة فكرة ان الخلاف والاجتهاد الفكري يثير البلبلة ونعتقد انه على العكس من ذلك ، فان صراع وتفاعل الافكار مع وجود نواة ناضجة مؤثرة قادرة على ادارة الحوار وتوجيهه ، يثمر الوعي والنضج والوحدة الايديولوجية .

اذن فهدفنا يتلخص فيما يلي :

— النضال ضد التشويهات التحريفية والاصلاحية للمذهب الماركسي اللينيني .

— العمل على التوصل الى تطبيق خلاق للنظرية في تحليلاتنا ودراستنا للواقع وممارساتنا العملية .

— اشراك كل القوى الوطنية التقدمية في الحوار الفكري والسياسي من موقعنا كمنبر ماركسي ، حريص على التحالف بين كل القوى الوطنية ، يرفض تقديم تنازلات في المجال الفكري ، ولكنه معنى بتشكيل النظرة السياسية السليمة ، كأساس للوحدة السياسية المتينة بين قوى التحالف الوطني ، وشرط ضروري للانتصار ضد الامبريالية ومن اجل تحقيق الثورة الاشتراكية .

— كشف وفضح القوى المضادة وتعرية ايديولوجيتها والمفاهيم والافكار التي تروجها وتسليط الاضواء على التغييرات التي طرأت

على قطاعات وشرائح من الراسمالية « الوطنية » وانسلاخها عـن المعسكر الثوري ، فهي تشكل الخطر الاول والاعظم على حركة التحرر العربية .

★ ★ ★

ويسعدنا ان نستضيف في العدد الحالي رفاق عرب ، هم المناضل السوري عصام الزعيم والمناضل اللبناني مهدي عامل .

الجديد في الوطن العربي

طـــه شـاكـر

-١-

يشهد العالم العربي تحولات جذرية ، ستكون لها آثار بعيدة لمدى . فهناك من الظواهر الجديدة ما هو جدير بالدراسة والتقييم من جانب القوى الثورية ، حتى تتمكن مـن استيعاب هـذه التغييرات والارتفاع الى مستوى الاحداث والمهام التي تطرحها .

وابرز هذه الظواهر تتمثل في حركة الاستقطاب النامية بـين الراسمالية التقليدية و« الجديدة » و« البيروقراطية » من جانب وبين القوى الشعبية الكادحة من جانب اخر . فبعد ان ظل التناقض محتدما بين راسماليات ونظم وطنية وبين قوى ونظم رجعية ، تتم اليوم وعلى نطاق واسع وبخطى سريعة عمليات **تفاهم ومصالحة بـين طرفي الصراع ، ليشكلا معا تجمعا واحدا يسير في خط التقارب والترابط مع المعسكر الامبريالي .**

وتعمل هذه القوى على ترويض واستيعاب الفئات والجماعات الوسطية المترددة ، وتنجح بدرجات متفاوتة ــ خاصـة بالنسبـة للقيادات ــ من خلال ممارسته مختلف الضغوط السياسية والفكريـة والاقتصادية والعسكرية . كما يتوقف النجاح في سياسة الاحتواء هذه

على عدة اعتبارات ، منها طبيعة المشاكل الوطنية والاجتماعية ودرجة التطور الاجتماعي وتوازن القوى المحلية ومدى تأثير وفاعلية القطب الاخر في الصراع — **ممثلا في** الطبقة العاملة اكثر الفئات الاجتماعية ثورية وتقدما — ومدى قدرته على تفهم متطلبات المرحلة الجديدة وتحرره من وصاية الفكر البرجوازي ، وانعكاس ذلك على خطه السياسي وممارساته العملية .

لا يمكن تجاهل حقيقة انفصال وتباعد قطاعات كبيرة من الجماهير عن القيادات التقليدية .. ظاهرة الرفض وفقدان الثقة والتمرد ، سواء بشكل سلبي بالعزوف عن المشاركة في الانشطة السياسية وتنظيمات السلطة واتخاذ مواقف انعزالية — كرد فعل لمشاعر اليأس والاحباط — او بصورة ايجابية بمعارضة التوجهات اليمينية ومقاومة اتجاهات التخاذل والاستسلام وممارسة النشاط السياسي المستقل والمتميز عن خط السلطة ، وتكوين او الانضمام الى المنظمات الراديكالية التي تشكل بديلا — ربما في طوره الجنيني — للقوى القيادية الوطنية التقليدية بعد اصابتها بالعقم والشيخوخة .

لقد تزعم العراق الملكي فالنظام السعودي المعسكر الرجعي في المشرق العربي ، وقادت مصر وسوريا فالعراق معارك المعسكر الوطني والقومي . ولعبت ثورة الجزائر والثورة اليمنية دور المفجر للصراع بين المعسكرين ابتداء من معركة الجلاء والاحلاف والقواعد والتكتلات العسكرية حتى الاقتتال في حرب اليمن . واستمر الصدام السياسي العدائي بين البرجوازية الوطنية — بدعم من الحركة الثورية العالمية — وبين الرجعية العربية — بمساندة الامبريالية وتدخلها المباشر — .

كان الارتباط العضوي بين الرجعية المحلية والامبريالية العالمية يشكل احد اهم عناصر الوعي العربي ، وينعكس في تصورات وممارسات القوى الوطنية التقدمية ، كما ظلت الحدود الفاصلة مميزة محددة ما بين الوطني والخائن ، التقدمي والمحافظ ، اليساري واليميني . كان الالتقاء مع السعودية او ايران او الاردن يعد خيانة عظمى ، والالتقاء مع السعودية او ايران او الاردن يعتبر جريمة لا تغتفر ، والسماح بامتيازات للبنوك والاحتكارات الاجنبية بمثابة تسليم بسيطرة الاستعمار الجديد .

— ٢ —

تلك كانت مرحلة انتعاش الحركة الوطنية العربية على اثر الحرب العالمية الثانية ، مرحلة النهوض الثوري والانتفاضات الجماهيرية والصدام المسلح مع العدو الامبريالي ، ثم المرحلة التالية لها ، حيث تولت القيادة واستحوذت على السلطة في العديد من البلدان العربية احدى فصائل البرجوازية الوطنية « البرجوازية البيروقراطية » التي برز دورها بعد ان كشفت الرأسمالية الوطنية التقليدية عن افلاسها وعجزها عن **الفعل الثوري الايجابي الحاسم** .. وهي مرحلة « راسمالية الدولة الوطنية » .

وجد هذا الاتجاه تعبيرا له في الكثير من التنظيمات والاحزاب العربية ، اعتمدت اساسا اسلوب الانقلاب العسكري والعمل الفوقي والقرارات العلوية والانفراد بالسلطة ومعاداة الديمقراطية والتنظيمات الشعبية ، وبصفة خاصة الحركة والتنظيم العمالي . تتولى الحكم باسم « الشعب » كله ، باتخاذ مظهر قوة « فوق الطبقات » تسمو على الصراعات ، وتدعي حلها لمصلحة « مجموع الامة » ، وتحالف كل العاملين — بمفهومها الخاص — ، بينما هي تعمل لمصلحة الرأسمالية الوطنية وللحفاظ على العلاقات الراسمالية في الانتاج ، رافعة شعار ترشيد راس المال « غير المستغل » وتحويله الى « وظيفة اجتماعية » ، وتطويع الخوارج — كما يطوع الفتى السفيه الذي لا يدرك مصلحته الخاصة — لاقامة التوازن بين مختلف فصائل البرجوازية الوطنية ، ولتشذيب عمليات الاستثمار الراسمالي واستقطاع جزء من الناتج القومي لتقدم بعض التنازلات — المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للفئات « العاملة » ، باسلوب « الاسقاط » من اعلى ، المنحة او الهبة التي تشكل — من وجهة نظرها — صمام امن ضد تفجر الصراع الطبقي وحائلا دون انتشار الفكر الاشتراكي البروليتاري . انها « اشتراكية » البيروقراطية ، « اشتراكية » العدالة الاجتماعية و« تذويب الفوارق بين الطبقات » !

ولا شك ان لهذا المنهج جانبه الايجابي ، فقد ادى الى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وتصفية القطاعات الكومبرادورية من الراسمالية والعلاقات شبه الاقطاعية في الريف، وبناء قاعدة اقتصادية،

يمكن ان تصبح منطلقا لتحولات جذرية . الا ان الطبيعة الاجتماعية للقوى الحاكمة تنعكس على انماط التنمية الامر الذي يؤدي الى خلق اختناقات جديدة وتفريخ فئات طفيلية من الراسمالية . ويتحول قطاع الدولة الى مصدر للربح والتراكم الراسمالي للقطاع الخاص . ويتسبب الاختلال الهيكلي بين قطاع الخدمات والقطاع السلعي — زيادة الاولى على حساب الثاني -- الى ارتفاع الطلب الاستهلاكي والضغوط التضخمية وانخفاض الطاقة الادخارية . ويتحيز التصنيع لمصلحة الصناعات الاستهلاكية والترفيه التي تفي بتطلعات البرجوازية — السيارات ، الثلاجات ، اجهزة التكييف . . الخ — تشكل عبئا على ميزان المدفوعات . . الخ من ثغرات ، تزداد وطأتها ويستفحل خطرها مع غيبة الرقابة الشعبية وبتفاقم النزعة الى الحكم المطلق .

ويتولى « اهل الثقة » المواقع الرئيسية في السلطة وينمو التمايز الطبقي وتتسع الفروق بين الفئات المختلفة وتستمر عملية الحراك الاجتماعي وارتباط البيروقراطية الكبيرة براس المال الخاص ، وانتعاش الاخيرة التي « تسمن » على اكتاف القطاع العام ومن خلال ثغرات « مشاركتها في الخطة القومية » والميزات التي تحصل عليها .

— ٣ —

وهكذا فان هذه النظم **تمر «بدورة حياتها» ، التي تبدأ بالانطلاق والنمو والانتعاش والازدهار حتى الشيخوخة والاضمحلال . وهي تحمل في اعماقها ومنذ نشأتها تناقضها الذاتي الداخلي الذي يقضي عليها** ، التناقض بين المهام والاهداف الوطنية — الاجتماعية — الاقتصادية التي تطرحها بالحاح متطلبات التطور وبين الطبيعة الطبقية المحدودة للقوى المنفردة بالسلطة، التي ترفض التخلي عنها او المشاركة فيها ، الا في اضيق الحدود الشكلية والصورية . وهنا تتفجر ازمتها من داخلها ، عندما تعجز عن تجاوز نفسها .

والمجتمع في ازمته — بمستواها الجديد — يواجه بضرورة وحتمية « الاختيار » . واختيار الجماهير الشعبية الكادحة متطور ، لا يتجمد عند حدود معينة ، يتجه دائما الى المزيد من الراديكالية ، اما « الاختيار الرسمي » للقوى القيادية صاحبة القرار والمنفردة به فمقيد

محاصر بانتمائها الطبقي . لذلك تنتصر الثورات او تنتكس ، تنطلق كالعملاق او تتجمد ويصيبها العفن ، طبقا للطبيعة الطبقية للقيادة . وليس من قبيل المصادفة ان يسحق شعب فيتنام وكمبوديا ولاوس اعظم جهاز عسكري عرفه التاريخ وان تصمد كوبا الصغيرة ، شوكة في قلب القارة الاميركية بعد تبني قيادتها لفكر الطبقة العاملة ، فذلك هو الفرق بين شعوب صغيرة مناضلة تصنع ملاحم بطولية في التاريخ البشري ، وبين نظم انهارت وتنهار وتجبن وتستسلم في مختلف انحاء « العالم الثالث » . والتجربة الوحيدة التي استطاعت ان تخترق جدار «الدورة التقليدية» للبرجوازية الوطنية وتتجاوزها هي التجربة الكوبية .. فقط عندما تخلت قيادة الكفاح المسلح عن اصولها الطبقية وانسلخت عنها نهائيا لتلتحم بالتنظيمات العمالية .

ازمة الحركة الوطنية العربية اليوم تتمثل في ان هذه « الدورة » — دورة الرأسمالية البيروقراطية او نظم رأسمالية الدولة الوطنية — قد قاربت نهايتها ، وهي في مرحلة الانحدار والاندحار . هنا تبرز ضرورة ان تتولى الاحزاب الثورية للطبقة العاملة مركز الصدارة في العمل الوطني بين القوى الوطنية الاخرى وان تتقدم بجرأة لاحتلال هذا الموقع ، وان تتبنى المواقف وتصوغ البرامج التي تكفل تحقيق هذا الهدف .

— ٤ —

القوى الثورية الحقيقية قادرة على تحويل الهزائم الى انتصارات ، اما النظم الراسمالية المترددة « العاقلة ، المعتدلة » فهي:

١ — تتردى من هزيمة الى اخرى ، اذ انها نتيجة خوفها من الحركة الشعبية وعدائها المتأصل للجماهير الشعبية الكادحة تعمل على حرمانها من اتخاذ اي مبادرة وتجهض انشطتها وتحاربها بضراوة في السر او العلن ، سواء بالاساليب المباشرة او الطرق الملتوية الديماجوجية . ولقد شهدنا كيف انه بعد هزيمة ١٩٦٧ قضى النظام المصري على حركة المقاومة الشعبية التي تشكلت تلقائيا في القنال وفي مختلف انحاء البلاد. ثم اقامت شكلين اخرين من التنظيمات— استجابة لضغوط الحركة الجماهيرية ، هما جيش الدفاع الشعبي ولجان

المواطنين من اجل المعركة — سرعان ما صفيتا من جانب الاجهزة البيروقراطية التي تولت امرهما . ورأينا كيف بادر مثقفو النظام — بما فيهم بعض اليساريين — الى ابتكار نظريات حول « الخصوصية المصرية » واستحالة ممارسة حرب العصابات في الصحراء (١) ونظرية « التخصص » التي جعلته القوات المسلحة النظامية وحدها هي المسؤولة عن التحرير ، وابتداع مقولات « المراحل » من اعادة بناء ، فصمود ، فردع .. الخ بدلا من خوض حرب تحرير شعبية ردا على الهزيمة ، والمفاهيم المشوهة عن التحالف والوحدة الوطنية التي تضمن استمرار انفراد قوة واحدة من قوى التحالف على مقدرات البلاد .

وحتى حرب الاستنزاف وعمليات « الفرق الخاصة » — النظامية — داخل سيناء لم تتطور وتصعد الى حرب ردع وتحرير ، وانما اجهضت بمشروع روجرز بكل ما ترتب عليه من تردي في الاوضاع العربية .. انشقاق الصف العربي الوطني ومذبحة ايلول في الاردن ثم تمديد وقف اطلاق النار المرة تلو المرة ومبادرة السادات في فبراير ١٩٧١ التي استعمل بها منهج الحلول الجزئية الثنائية وانتعاش اليمين الرجعي وتأزم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي .. الخ . ولم يقع الاختيار على الحرب « المحدودة منذ البداية » والنظامية (٢) الا بعد استنزاف كل الامكانيات الاخرى لحل ازمة النظام الاقتصادية والسياسية ، التي كانت تشكل خطرا على الكيان باجمعه .

ب — اجهاض الانتصارات الجزئية التي تتحقق بفضل نضال وتضحيات القوى الشعبية ، فتتحول الى هزائم من الناحية الموضوعية ، عندما تحتكر الفئات اليمينية والمحافظة رصيد هذه الانتصارات ، تستند اليه في انجاز خطوات الردة على مختلف الجبهات.

— ان السادات قبل « انتصار اكتوبر » عجز عن تطبيق قوانين

---

١ — بينما ينقل عن الجنرال جياب انه استفاد خبرة وتجربة ثمينة في هذا المجال من قراءاته عن حرب العصابات العربية ضد الاتراك (كتاب ت. ي. لورنس) خلال الحرب العالمية الاولى وحرب الريف بالمغرب العربي بقيادة الامير عبد الكريم الخطابي (١٩١٩ — ١٩٢٥) كما ان عمليات سيناء اثناء « حرب الاستنزاف » كشفت الامكانيات الهائلة لهذا الاسلوب من الحرب في الصحراء .

٢ — من المعترف به حاليا ان وجود قوات مقاومة شعبية على الضفة الغربية من القنال كان كفيلا بتحطيم محاولة العبور في الدفرسوار في مراحلها الاولى .

الانفتاح الاقتصادي — استثمار رأس المال العربي والاجنبي — رغم انه اصدرها منذ سبتمبر ١٩٧١ (اي بعد ثلاثة اشهر من انقلاب مايو المسمى « بثورة التصحيح ») التي تعيد الهيمنة الاجنبية وسيطرة الاحتكارات متعددة القوميات على الاقتصاد المصري، وتسلبنا الاستقلال الذي تحقق في عهد عبد الناصر . كما تؤدي الى انعاش الفئات الكومبرادورية من الرأسمالية المصرية .

ونفس « الشعار » يجد رواجا في مختلف البلدان التي تحكمها القوى الوطنية ، ويطبق بدرجات متفاوتة ، ولكنها متنامية ويزداد اتساع ووزن القوى التي تدعو له وتدفع في اتجاهه .

— وقبل ان يصبح السادات « بطل العبور » لم يستطع اعادة مصطفى وعلي امين وغيرهم من العملاء والرجعيين ليتولوا المناصب الرئيسية في الصحافة والاعلام ، ولتبدأ حملة تشهير قذرة موجهة ضد الناصرية وكل ما حققته من ايجابيات — بعيدة كل البعد عن النقد — فهي حملة هدم لفكر ومنهج وطني ، للانطلاق منها الى تدمير المقومات الوطنية للمجتمع .

— وقبل ان يصبح الرئيس المصري « بطل اكتوبر » كان النظام اقل جراة في الاعتداء على المكاسب التي حصل عليها العمال والفلاحين في ظل الناصرية .

— وبرصيد الحرب تمكن السادات من تبديد انجازات سنوات النضال الوطني والاجتماعي وتقديم تنازلات بسخاء للتحالف الاميركي — الصهيوني والاتجاه الى التحالف مع العدو الرئيسي — الولايات المتحدة — واستمرار المراهنة عليه رغم قسوة الصفعات المتلاحقة التي انهالت عليه ، ويصور كل تراجع بانه نصر جديد جامع ساحق .. وتاريخي !

والاخطر من ذلك هو ان تسري حالة « الاسترخاء » الوطني — « الاعتدال » — الى مختلف انحاء العالم العربي وتؤثر على معظم فصائل الحركة الوطنية . فتخفت نغمة النقد — ابسط صور المقاومة — لهذه السياسات ، وتتبخر المعارضة — اقل الايمان — ، وتموع المواقف وتخلى الساحة للقوى المتهالكة وابواقها ومنظريها .. ترحيب بفتح قناة

السويس ، او صمت وتغاض عنه (٣) ، تمديدات جديدة لقوات الطوارىء الدولية ، تأجيل مؤتمر القمة العربي وارجاء ((جنيف)) الى اجل غير مسمى ، تفويض للسادات بالتحدث باسم العرب في سالزبورج ، ثم سكوت على نتائجه او التعتيم عليها ، تجاهل تصريحات الملك السعودي والرئيس المصري عن نيتهما للاعتراف باسرائيل وحدودها وتأمين حقها في الحياة .. وزيارة سفينة القيادة للاسطول السادس والطرادات الايرانيةللقنال والاسكندرية — ولقاءات السادات مع قادتها — لا تثير اي ردود فعل ، وقف الحملة على الحلول الثنائية والجزئية والقبول بها كأمر واقع ، او دخول ((اللعبة)) من جانب مختلف الاطراف رغم اعتراضات شكلية بين حين واخر .. وفي هذا الاطار يأتي النفخ في صورة الملك حسين مرة اخرى واعادة الاعتبار لنظامه ، ولا تتخذ مواقف حاسمة ازاء مؤامرات التصفية الجسدية للمقاومة الفلسطينية بلبنان .. الثورة العمانية تترك فريسة للقوات الايرانية والاردنية دون ان يرتفع صوت للاحتجاج او ادانة المذابح التي تقترفها قوات السلطنة من المرتزقة والعملاء بمساندة ومشاركة القوات الاجنبية ، بل ان معظم النظم ((الوطنية)) تمالىء وتساند — سرا وباتفاقيات غير معلنة — عمليات تصفية الثورة ، وتتفق على مشاركة قوات عربية في القضاء على ((التسرب الشيوعي)) !

وترتفع من جديد راية الحياد بمفهومها المتخلف — مفهوم ما قبل باندونغ — وينمو الاتجاه الى عقد اتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية مع اشد الدول رجعية في المنطقة (مثل ايران التي نعتبرها دولة امبريالية من الدرجة الثانية او ((متعهد امبريالي)) تدفعها الامبريالية العالمية الى ممارسة نفوذ محلي — كالبرازيل في امريكا اللاتينية — وتوكل اليها مهمة الحفاظ على المصالح الغربية وتصبح بمثابة مراكز امامية اقليمية اقتصادية وعسكرية لها) . والغريب ان

٣ — يتجاهل هؤلاء ان تعمير مدن القنال وفتح الممر المائي للملاحة كانت شروطا اسرائيلية فرضت فرضا على الجانب العربي . ولا يحتاج الانسان لالمام بالعلوم العسكرية ليدرك ان الملاحة تشكل عائقا وعقبة اساسية امام اي عمل عسكري في المستقبل ، لان القوات الموجودة بالضفة الشرقية هي تشكيلات رمزية — تعجز عن نفض مظاهرة — اما القوات الضاربة الرئيسية فتحتل مواقعها على الضفة الغربية .

يجري التغاضي — اثناء تشكيل هذه التجمعات الاقليمية الحيادية ، ضد القوتين الاعظم — عن القواعد العسكرية الامريكية ، وكون ايران والسعودية بالذات تحتلان المركز الاول والثاني في العالم كله من ناحية حجم وعدد الخبراء الامريكيين (٤) ... الخ

تلك هي بعض جوانب الصورة القاتمة للاوضاع في المنطقة . فان كانت مصر تأخذ المبادرة ، فان الاخطر دلالة — وتأكيدا بانها ظاهرة عامة وليست مجرد نكسة نظام — هو ان العديد من القوى والنظم ((الوطنية)) تقتفي اثرها وتسير في نفس الطريق بخطوات ابطأ ، وتنساق في التيار العام .

وتقف القوى الحاكمة في النظم المختلفة — بما فيها الوطنية — موقفا يتسم بالتراجع امام الحلف الثلاثي الرجعي بالمنطقة .. مصر بوزنها السياسي والفكري والتاريخي ، والسعودية بتراثها النفطي — النقدي الذي يسيل له لعاب الرأسمالية في مختلف انحاء العالم العربي وايران التي تجمع بين الثراء والقوة العسكرية الضاربة الضخمة .

— ٥ —

وهنا تجدر الاشارة الى عدة ظواهر بارزة داخل الظاهرة العامة، فيما يتعلق بالبرجوازية الوطنية والنظم التي تمثلها :

أ — تغير ذاتي داخلي في التوجهات الاساسية لهذه الفئة الاجتماعية ، بتبنيها لفكريات ومفاهيم وسياسات ومواقف اكثر يمينية، الامر الذي يجعل بعض قطاعاتها تنسلخ عن المعسكر الوطني ، لتنضم الى المعسكر المعادي او تتحول الى رصيد له . نجد هذا الاتجاه اكثر وضوحا وحدة في الشرائح العليا من البرجوازية الوطنية — من ناحية الحجم — ثم — وفي الاساس — بين الفئات المتصلة بالانشطة الاجنبية والعربية — من ناحية النوعية — كالاستيراد والتصدير والسياحة ..

٤ — في احصاء ((للنيويورك تايمز)) في نهاية ١٩٧٤ تذكر انه ((يوجد في العالم ٨٥٠٠ خبير عسكري منهم ٢٨٧٥ بفيتنام الجنوبية (هربوا امام انتصارات الشعب الفيتنامي) و٢٢٤٩ بالسعودية و١٢٠٧ بايران ..))

الخ . وعلى سبيل المثال فان الرأسمالي صاحب مشروع صغير للاستيراد والتصدير اكثر محافظة ويمينية من الرأسمالية الصناعية الاكبر حجما .. وهكذا .

ب — تغييرات بنيوية في التركيب الاجتماعي للسلطة ، بعمليات تصفية متتابعة للاتجاهات الاكثر « تقدما » وتماسكا والاشد حزما في معاداة الرجعية والامبريالية .

ج — التفكك والتفسخ في جبهة « التضامن العربي » بين القوى الوطنية ، يصحبه ظاهرة توثيق وتدعم العلاقات بين كل نظام « وطني » على حدة وبين النظم الرجعية ، خاصة السعودية والاردن وايران . فالعلاقات بين الدول الوطنية والاحزاب والتنظيمات تمزقها النزاعات والصراعات العدائية ، بينما هي « سمن على عسل » بالنسبة للقيادات الموغلة في رجعيتها . وتنمو اتجاهات المصالحة والوفاق والتحالف بصورة لم يشهد لها الوطن العربي مثيلا من قبل .

وتجدر الاشارة هنا الى اننا لا نعارض التضامن العربي بمعناه الاشمل على ان تكون نواته الفعالة والمحركة هي « وحدة » القوى الثورية الوطنية .. اي « التحالف » بين القوى الاجتماعية المعادية للامبريالية . اما « التضامن » فيتم بين هذا التحالف وبين نظم عربية، مواقفها التضامنية لا تنبع من « وطنيتها » — بحكم تبعيتها وتحالفها مع الامبريالية — ، وانما نتيجة اعتبارات عارضة وضغوط داخلية وعربية ، فهي مجبرة على اتخاذ هذه المواقف ، مكرهة ملزمة « بمسايرة » المعسكر الوطني ، حتى تتحين فرصة الانقضاض عليه وتصفيته .

والخط البياني المنحدر لا يستمر في خط مستقيم ، وانما تشوبه تذبذبات وتعترضه منحنيات جزئية ، متأثرا بالتغير في موازين القوى والتفاعلات الداخلية والعربية والعالمية ، ولكنه لا يعود الى سابق العهد به ، بل تستمر محصلته في هبوط وتدهور .

هـ — ظاهرة الجزر الثوري في الوطن العربي تسير في خط معاكس للمد الثوري المتعاظم في جميع انحاء العالم، والازمة المتفاقمة للامبريالية العالمية (الانتصارات الساحقة في جنوب شرق اسيا ، احداث اليونان

والبرتغال وايطاليا ... الخ) الى الحد الذي جعل كيسنجر يصرح بان « اوروبا مهددة بان تتحول الى الماركسية خلال عشر سنوات » .

هذا التعارض لن يعمر طويلا ، لذلك نتوقع ان تنطلق القوى الثورية من اسارها وتندفع محطمة اغلالها ، بمستوياتها وتشكيلها الجديد بقوة « رد فعل » اعظم وبصورة « انفجارية » .

— ٦ —

ان ابرز الظواهر الراهنة داخل كل بلد على حدة وعلى النطاق العربي كله هي عملية الاستقطاب واعادة ترتيب القوى الاجتماعية ، كرد فعل للتطورات السابق الاشارة اليها في توجهات ومواقف البرجوازيات الحاكمة والتنظيمات الوطنية التقليدية التي تنتمي الى نفس الفئات الاجتماعية .

ويمكن ان نلمس عمق هذه التحولات داخل مصر ، وان كانت ما تزال في طورها الجنيني ، الا انها تنمو بسرعة هائلة ، وآفاق تطورها لا حدود لها ، تجد تعبيرا لها في التحركات الجماهيرية والعمالية والفلاحية وبين المثقفين والطلبة . ورغم ان الطابع الغالب عليها في المجالات العمالية والفلاحية هو النضال الاقتصادي ، الا ان لها ابعاد سياسية واضحة المعالم (شعارات عمال المحلة تنديدا بارتياد المباحثات الثنائية ودعما للمقاومة الفلسطينية) . كما انها تكتسب نضجا سياسيا متزايدا على ممر الايام وباحتدام الصراع بين السلطة والعمال والفئات الشعبية المختلفة . ويتضاعف دور العناصر والقوى المنظمة التي تنبذ المواقف الذيلية من البرجوازية وتنتزع استقلاليتها الفكرية والتنظيمية وتطرح برامجها المتميزة وتخوض معارك يومية دفاعا عن الخط الوطني والقومي ولفضح الاتجاهات الانهزامية والاستسلامية والتصدي لها واحباطها ومقاومة قوى واجراءات الردة في المجال الاقتصادي — الاجتماعي والعربي والدولي بتعبئة الجماهير الشعبية الكادحة ومختلف القوى الوطنية في جبهة موحدة على اسس مبدئية .

وتجري نشاطات جماهيرية موازية ، وتنمو المعارضة في مختلف انحاء الوطن العربي بدرجات متفاوتة ، طبقا لدرجة ابتعاد هذا النظام او ذاك عن الخط الوطني وتعبأ لدرجة نضج الوعي وفاعلية القوى

والحركات والتنظيمات الشعبية الثورية ، ولدى تحررها من وصايــة الفكر البرجوازي اليميني والرجعي .

وان ما يحدث في الوطن العربي اليوم ليس مجرد تغييرات جزئية او تراكمات كمية وتكرار للماضي ، بل انه « نقلة » كيفية ، وتحول في جوهر العلاقات . وقد لا تبدو هذه التحولات واضحة للعيان ، بسبب التعتيم الاعلامي والاتجاه الى اعتبارها امتدادا ميكانيكيا لاحــداث الاعوام السابقة ، دون الغوص الى اعماقها واستخلاص مغزاهــا الاجتماعي ــ السياسي . لكن هــذا لا يعنــي ان عملية الاستقطاب التاريخي هذه يمكن ان تتم وتنمو وتعطي ثمارها بشكل تلقائي وعفوي، وانما بقيادة وتوجيه واع ومخطط لقطب الصراع المعبر عن اكثر القوى الاجتماعية ثورية ، الطبقة العاملة . فالعنصر الذاتي هنا يلعب الدور الرئيسي والحاسم، خاصة عندما يكون المناخ صالحا والواقع الموضوعي مواتيا .

المجاعة تهدد الملايين من فقراء الفلاحين

ميشيــل كامــل

خطوة .. خطوة تزحف قوى اليمين وفلول الرجعيــة المصريــة لتحتل مواقع متقدمة داخل اجهزة السلطة ، لتستعيــد مصالحهــا ونفوذها ، وتكثف عمليات الاستغلال الرأسمالي . ومن خلال الاستيلاء على المراكز الاساسية في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والسياسية والاقتصادية تعيد صياغة العلاقات الاجتماعية ، لتنتكس بهــا عشرات السنوات الى الوراء ، وتخرج عن المبادىء الرئيسية التي ارساهــا الميثاق الوطني ، وتجهض المكتسبات التي تحققت لقطاعات واسعة من الجماهير اثناء الحكم الناصري الوطني . وتمتد الهجمــة اليمينية ــ الرجعية الى مختلف الجبهات ، نتناول في ما يلي جانبا واحدا منها هو القطاع الزراعي ، لمناسبة التعديلات التي تم ادخالها على القوانين التي تحكم العلاقة بين المستأجرين والملاك ، والاجراءات التعسفية التــي تتخذ بطرد عشرات الالاف من صغار الفلاحين من اراضيهم .

وشهدت مصر حملة اعلامية لمصلحة كبار الملاك ، تمهيدا لاصدار التشريعات الجديدة من مجلس « الشعب » ، ولتغطية تواطؤ ومحاباة السلطة التنفيذية للرأسمالية الزراعية على حساب الملايين من فقــراء

الريف . فقد قدمت وزارة المالية مشروع بقانون الى المجلس ، يدخل تعديلات اساسية على العلاقة بين المالك والمستأجر .

وقد وافقت لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب بالاجماع في اجتماعها برئاسة احمد يونس (مقاول الانفار المعروف) على مشروع القانون الجديد ، واحالته للمجلس الذي اقره واصدره بتاريخ ٢٣ يونيه قبل فض الدورة الحالية . ومن اهم ما يتضمنه القانون الجديد :

١ ــ زيادة القيمة الايجارية للاراضي الزراعية الى ٧ امثال الضريبة العقارية الحالية (بعد ان كانت ٧ امثال الضريبة المقررة في سبتمبر ١٩٥٢) ــ اي عشرة امثال الضريبة التي قدرت عليها القيمة الايجارية وفقا لقانون الاصلاح الزراعي . و« يؤدي النظام الجديد الى رفع قيمة الايجار بنسبة ٢٥ ٪ » (الاخبار ٥/٦) .

٢ ــ « يجوز لطرفي العلاقة وهم المالك والمستأجر تحويل الايجار بالنقد ، او بالمشاركة « المزارعة » ، وذلك طبقا لاتفاقهما » .

٣ ــ «يجوز للمؤجر رفع الدعوى بطلب فسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض بسبب تأخره في اداء الايجار عن السنة الايجارية باكملها او جزء منها .. »

٤ ــ « الغاء القانون الخاص بلجان فض المنازعات الزراعية على ان يحل محلها نظام جديد للتقاضي .. وتشكيل دائرة خاصة في كل محكمة جزئية .. ويكون الطعن في احكام هذه الدوائر الخاصة امام المحكمة الابتدائية » (صحف ٥/٦) .

المفهوم الجديد « لعدالة التوزيع »

وادلى سعد هجرسي ، رئيس الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ، بحديث لجريدة الاخبار (١٤ــ٣) جاء به ، ان « عدالة توزيع الدخل هي الهدف من تقييم ايجار الاراضي الزراعية»، لان توزيع ارزاق الناس يجب ان تحيط به كل اسباب العدل والامانة ، ومن هنا يجب ان توزن مساهمة رأس المال في عملية الاستثمار الزراعي ، وكذا مساهمة العمل في هذا الاستثمار بميزان دقيق ، بحيث لا يطغى اي منهما على الاخر » !

ولا يخفى على احد حقيقة ان « مساهمة راس المال » ــ في

احالة الايجار بالذات ــ تقتصر على تحصيل الريع ، وان هذا النوع من عائد الملكية هو من اكثر اشكال الاستثمار طفيلية ، بينما « مساهمة العمل » هي الجهد كله والكدح والمعاناة . لكن ، في عرف الدولة ومؤسساتها فان الغبن ــ حسب تعبير الصحف ــ يقع على صاحب الارض ، المالك الغائب ، اما الظالم فهو الفلاح الصغير مستأجر الارض . ويزيد عدد هؤلاء على مليون ونصف من فقراء الفلاحين الذين يعيشون على استئجار نحو ثلاثة ملايين فدان من الاراضي الزراعية . وطبقا لبيانات عام ١٩٧٢ فان المساحة المستأجرة بلغت ٢،٥١٢ الف فدان بنسبة ٤٣ ٪ من جملة الزمام المزروع (١) .

لقد كان ايجار « الاطيان » قبل سبتمبر عام ١٩٥٢ غير مقيد بقانون ، وارتفع ارتفاعا فاحشا مع تزايد طلب المعدمين على المساحة المحدودة من الاراضي الصالحة للزراعة ، لذلك نص قانون الاصلاح الزراعي على تحديد العلاقة الايجارية على اساس سبعة امثال الضريبة . ورغم ذلك ظل اصحاب الاراضي يحصلون على ريع مقداره ١١٣ مليون جنيه ــ بمعدل ١٩ جنيها للفدان ــ ، وارتفع عام ١٩٥٨ الى ١٤١ مليون جنيه ــ بمتوسط ٢٤ جنيها للفدان ، اي بزيادة ٢٤ ٪، يستحوذ عليها الملاكين ، دون ان يبذلوا اي جهد في عملية الانتاج ، مقابل صكوك الملكية وحدها .

من المستفيد من ارتفاع الاسعار !

والتبرير الذي يتكرر في كل تصريحات المسؤولين ، هو ان الزيادة التي تحققت في ايراد هذه الاراضي **نتيجة ارتفاع اسعار المحاصيل ، يجب ان تجري « عدالة » في توزيعها بين المالك والمستأجر ،** وتكتب الاخبار انه قد « علا صوت ملاك الاراضي بالشكوى من انخفاض القيمة الايجارية لاراضيهم رغم ارتفاع اسعار المحصولات وزيادة انتاجية الارض » . ولكنهم يسقطون من حسابهم حقيقة ان تكاليف الانتاج قد زادت ايضا ، وان زيادتها تجري بمعدلات تفوق قيمة الانتاج . والارقام الرسمية تؤكد ان « **القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي في الاعوام العشر ، من ٥٩ ــ ٦٠ حتى ٦٩ــ٧٠ (اي بعد العام التالي مباشرة على رفع الايجارات) مقيمة بالاسعار الثابتة لسنة الاساس ، زادت بمعدل قدره ١ر٢ ٪ فحسب ، بينما ارتفعت قيمة**

١ ــ الاقتصاد الزراعي ــ نشرة تصدرها مصلحة الاقتصاد الزراعي والاحصاء .

متطلبات الانتاج الزراعي بمعدل سنوي ٣ ٪ في المتوسط ، مجاوزة بذلك معدل الزيادة في القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي » (٢) .

ومن الطبيعي ان تشكل الزيادة — نسبة ٢٥ ٪ — في ايجار الاراضي المستأجرة ، ارتفاعا في تكاليف الانتاج بالنسبة لصغار المستأجرين ، الامر الذي يضاعف الاعباء عليهم ، ويزيد من «افقارهم» ويؤدي الى تكثيف عملية الاستغلال الرأسمالي في الريف .

ثم ان الدولة هي التي تجني نصيب الاسد من هذه الزيادة ، فقنطار القطن الذي تشتريه من الفلاح بمبلغ ١٨ جنيه ، تبيعه بنحو ضعف هذا الثمن (٣٣ر٤ جنيه للمعسكر الشرقي و٢٧ر٥ جنيه للغرب) ، والارز الذي يورد للجمعية التعاونية بسعر ٢٥ جنيه للطن ، يباع في السوق العالمي بما قيمته ٤٥ر٥ جنيه ، والفول الذي يشترى بسعر يقل عن تسعة جنيهات للاردب يباع لبعض البلدان الاشتراكية بمبلغ ٦٠ جنيها . ويتقاضى الفلاح ست جنيهات مقابل كل اردب من القمح ، يبلغ سعره في السوق العالمي نحو ١٨ جنيه (٣٦ دولار) .

ويملك كبار الملاك القدرة على تنويع انتاجهم ، اذ ان لديهم من الامكانيات ما يسمح لهم بزراعة المحاصيل غير التقليدية — كالخضر والفواكه والزهور والنباتات العطرية — التي لا تخضع للالتزام بتوريد المحاصيل « للحكومة » وتحديد الاسعار الذي يطبق فقط على المحاصيل التقليدية — كالقطن والقمح والفول والارز — التي يضطر فقراء الفلاحين لزراعتها . وتدر الزراعات غير التقليدية ارباحا هائلة وعائد مرتفع للغاية ، يبلغ عشرات اضعاف ما تغله المحاصيل التقليدية .

وتقوم الدولة بتحديد مساحة الاراضي المخصصة لزراعة المحاصيل الاساسية ، ويتولى المشرف الزراعي رسم خريطة الانتاج وتوزيعها على « الزمامات » في اطار الخطة العامة . وبعد الحصاد تتسلم الجمعية التعاونية النسب المخصصة من المحاصيل المختلفة عن كل فدان . ويتساوى الفلاح الكبير مع الفلاح الصغير في توريد النسبة المطلوبة منه . واغنياء الريف هم الذين يحققون فائضا مجزيا ، اذ ان انتاجية اراضيهم تزيد كثيرا عن المتوسط العام للانتاج . وبعد ان تتسلم الدولة نصيبها من المحصول — المسوق تعاونيا — يطرحون بالسوق الحر الفائض عندهم منه باسعار تتجاوز كثيرا السعر الرسمي (٤٠

٢ — المجلة الاقتصادية — البنك المركزي المصري . العدد الثاني . عام ١٩٧٣ .

جنيها بدلا من ٢٥ جنيها للارز على سبيل المثال) . كذلك فان الفلاح الفقير ، اذا وقعت ارضه في الزمام المخصص لزراعة القطن ، يجد نفسه مجبرا على شراء الحبوب — الذرة او القمح — من السوق الحر باسعار مضاعفة ، لسد حاجات عائلته المعيشية الرئيسية ، واستئجار ارض — بالمزارعة — للحصول على البرسيم لماشيته ، الامر الذي يستنزف كل ما قد يحققه من ربح ضئيل .

استنزاف فقراء الفلاحين

والفلاح الفقير لا يدفع الايجار فقط ، اذ تقع عليه اعباء ضريبة الدفاع والامن القومي والغفر والمنافع ، كما يخصم منه ٣ ٪ من ثمن المحصول لحساب الجمعية العامة التابعة للاصلاح ، ويتحمل ايضا — في اراضي الحراسة — ١٠ ٪ من ثمن الالات الزراعية الموجودة بالمنطقة ، على ان تؤول ملكيتها لهم بعد سداد الثمن . ورغم ذلك فان هذه الالات تؤجر لهم بنفس الاجر الذي تتقاضاه من الاخرين .

وعشرات اساليب التحايل والنهب والسلب الاخرى ، تحت مختلف « المسميات » ، بعضها مشروع « مقنن » ، والبعض الاخر يبتكره موظفو الاصلاح والتعاونيات و« صراف » القرية .. فالفلاح الفقير عند توريد الارز يخصم منه ٢ ٪ من المحصول باسم « العجز » و٢ ٪ تحت بند «الرطوبة» ، ويتعرض للخداع في تقدير « رتب » القطن ووزنه وعند اثبات مديونيته في حسابات الجمعية التعاونية وتحديد نصيبه من الضرائب .

وفي ريبورتاج صحفي للاهرام في الريف المصري (اهرام ٢٢/٤) يؤكد كاتب التحقيق ان الفلاحين يعتبرون « الصراف » نموذج « للملتزم التركي » .

ويمتد التمايز في المعاملة الى مختلف المجالات ، اذ تصرف الجمعية التعاونية للفلاح الصغير عشرة كيلو غرامات من الكسب — علف الماشية المصنع — للعجل في الشهر وعشرين كيلو غراما للماشية الكبيرة لمدة ستة اشهر في السنة . اما المالك الكبير فيحصل على ١٥٠ كيلو غراما في الشهر بحجة مزيفة عن تعاقده مع شركات اللحوم والالبان ، ويقوم باعادة بيع الفائض لصغار الفلاحين بثلاثة اضعاف التسعير الرسمي ، هذا بالاضافة الى عديد من الامتيازات الاخرى في ما يتعلق بالبذور المنتقاة وسياسة الائتمان (بلغت ديون كبار الملاك في العام الماضي ١٠٠ مليون جنيه) .

ومن القوانين الجديدة التي طرحها كبار الملاك على مجلس الشعب — الذي يسيطرون عليه — مشروعا يقضي بمنع المستأجر من استلام مستلزمات الانتاج الا بموافقة المالك . وحجتهم في ذلك ان ديون الفلاحين للبنك قد ارتفعت ، واذا ترك المستأجر الارض فسوف يضطر المالك لتسديد هذه الديون للبنك ! وهي ادعاءات كاذبة ، لا اساس لها من الصحة ، لان البنك يحصل مستحقاته بالكامل من ثمن توريد المحاصيل ، ويحرم الفلاح الصغير من استلام مستلزمات الانتاج من الجمعية ، الا اذا سدد جميع ديونه السابقة ، على عكس كبار الملاك ، اذ تتراكم عليهم الديون ، لانهم يقترضون بضمان ملكياتهم .

وعلى اثر سلسلة الحراسات التي فرضت على عدد كبير من كبار الملاك — منذ عام ١٩٦١ — تولى الاصلاح الزراعي تأجير الارض لعشرات الالوف من الفلاحين المصريين ، بسبعة امثال الضريبة طبقا للقانون . وجزء اخر وزع لتمليك الفلاحين . وقد صرح سعد هجرس — اخبار اليوم ٧٤/٧/٦ — بان « ٤٠ ٪ من هذه الاراضي وزعت لتمليك صغار المزارعين و٦٠ ٪ منها مؤجرة . وتقدر مساحتها ١٢٢ الف و٨٠٨ فدانا » . ومضى ١٣ عاما ، ثم تقرر الافراج عن الاراضي ، واستعاد اثرياء الريف مزارعهم ، وحينئذ بدأت حملة واسعة ضارية للتخلص من المستأجرين . لم يشفع لهم ثلاثة عشر عاما يدفعون فيها الايجار واقساط شراء الالات ، وبطاقات الحيازة ، لانهم كما يفتي القانونيين والمسؤولين « لا يملكون عقودا تثبت ذلك » (روز اليوسف ١٠—٣) . وفي هذا المناخ المسموم اصدرت محكمة شبين الكوم — مستفيدة من الثغرات القانونية — مبدأ قانوني خطير ، ينص على ان « واضع اليد على الارض الزراعية لا يعتبر مستأجرا لها ، حتى لو كان هناك قرارا من لجنة فض المنازعات الزراعية بتحرير عقد الايجار ، لان قرار اللجنة غير نهائي وقابل للطعن » (صدر في اوائل شهر مايو) . هذا رغما عن ان هذه اللجان لا يشك لحظة في ولائها وتحيزها لكبار الملاك ، اذ تتشكل من المشرف الزراعي (رئيسا) بالاضافة الى الصراف وعضو الاتحاد الاشتراكي وعضو الجمعية ، وجميعهم يقعون تحت سيطرة اغنياء الريف .

وبطبيعة الحال فان كبار الملاك الزراعيين يفضلون استثمار اراضيهم بانفسهم — منذ تحديد القيمة الايجارية بصفة خاصة ، وبعد مصادرة ما يزيد على الحد الاقصى المسموح به طبقا لقانون الاصلاح الزراعي — . **ولعل اخطر التعديلات المزمع ادخالها على القانون تتمثل في اعطاء المالك الحق في طرد المستأجر اذا ابدى رغبته في زراعة ارضه بالفاكهة أو الخضر . فسوف تستغل هذه المادة « القاتلة » لحرمان مئات الالاف من المستأجرين من مصدر رزقهم الوحيد .**

والمالك بمجرد الاعلان عن رغبته هذه يضرب عصفورين بحجر واحد ، فهو يتخلص من المستأجر — محور الصراع الاساسي طوال سنوات الثورة الوطنية — وفي نفس الوقت يحول الارض الى زراعة محاصيل اكثر ادرارا للربح ، ويتهرب من زراعة المحاصيل التقليدية. ولا يخفى على احد حقيقة ان في استطاعته العودة الى زراعة المحاصيل التقليدية — اذا اراد — بعد طرد الفلاح من الارض . واذا لم يتولوا زراعتها بانفسهم ، ففي استطاعتهم تطبيق نظام « المشاركة » — الذي كان معمولا به على نطاق واسع قبل ثورة يوليو — وهو نظام شبه اقطاعي ، حيث يعتمد المالك في استغلال ارضه على تسخير الفلاحين في زراعتها ، فتقسم الارض الى مجموعة قطع ، يعهد بكل منها الى احد الفلاحين ليقوم بزراعتها ، ويتحمل تكلفة الانتاج طوال العام نظير نصف المحصول ، او ما يزيد . وتظل « الحيازة » باسم المالك . فهو الذي يتولى صرف مستلزمات الانتاج وتوريد المحاصيل باسمه ، ويتسلم ثمنها ، ثم يحاسب الفلاح على نصيبه ، وهكذا يملك التحكم الكامل في « الحساب » ، بالاضافة والخصم والتلاعب دون رقيب .

وما زال هذا الاسلوب شبه الاقطاعي — ويعرف ايضا بنظام « المزارعة » — مطبقا « داخل حوالي مليون فدان تمثل سدس الرقعة الزراعية بمصر » (من حديث رئيس الهيئة العامة للاصلاح الزراعي) كما ان الكثير من الملاك يؤجرون اراضيهم « للزرعة » الواحدة ، اي محصول واحد — كالبرسيم او الذرة — لانه لا يفرض اي التزامات قانونية ازاء المستأجر ، ولا يتم من خلال الجمعية التعاونية ، ولا يدخل ضمن التشريعات المنظمة للعلاقات الايجارية . ثم انه مجال واسع لفرض ابشع صور الاستغلال ، لان مستأجر « الزرعة » هو فلاح صغير تدخل ارضه ضمن « زمام » القطن ، يحتاج لمرعى لماشيته وذرة

او قمح لغداء اسرته، ويستغل المالك ازمته لفرض شروطه التعسفية.

والقانون الجديد يدعم هــذا النمط المتخلف مــن العلاقات شبه الاقطاعية ، باعطاء المالك حق تحويل ارضه المؤجرة من الايجار النقدي الى الايجار بالمشاركة .

ويساعد على التمادي في نفس الاتجاه ان المالك اصبح يملك سلاحا مدمرا وخطيرا ، سواء في الاراضي المستأجرة التي رفعت عنها الحراسة او غيرها من المساحات المؤجرة ، اذ تصدر « البطاقة الزراعية » من مديرية الزراعة للمالك مباشرة . وتقدم روز اليوسف نماذج عديدة على الحملات المضادة ضد صغار المستأجرين في سمخراط — محافظة البحيرة — وبرمبال — محافظة الدقهلية — وغيرها . وتكتب « معنى هذا ان الفلاح لن يحصل على سماد او بذور او قروض من الجمعية الا اذا وافق المالك . والمالك لن يوافق الا اذا رضخ الفلاح لشروطه .. وشروطه هي المزارعة » !

وكما استغلت الدوائر الرجعية بعض اخطاء وسلبيات القطاع العام ، للانقضاض عليه في حملة هدم ضارية — كان نتيجتها التصفيات التي لحقت به، وقرار طرح اسهم جديدة للاكتتاب ، اي لبيع شركاته! — ، كذلك استغلت شكوى الفلاحين مــن تحيز لجان فض المنازعات لمصلحة كبار الملاك في العديد من قراراتها ، بالمبادرة الى الغاء هــذه اللجان ، واستبدالها بالاحتكام الــى القضاء .. ومتاهات اساليب التقاضي ونفقاته والاعيبه — محامين وشهود .. الخ — .

الاصلاح الزراعي ، قبل وبعد الهزيمة

قامت ثورة ١٩٥٢ بتوجيه عدة ضربات للعلاقات شبه الاقطاعية في الريف واستطاعت تصفية المواقع الاقتصادية والسياسية للفئة العليا من كبار الملاك الزراعيين . وكان لهذه الخطوات الايجابية دور بارز في تطوير القوى المنتجة في الريف وتوسيع قاعدة الملكية لفقراء الفلاحين وكفالة ضمانات لتأمين حياتهم ومورد رزقهم — وسائل الانتاج — ضد عدوان كبار الملاك، عن طريق شبكة من القوانين والتشريعات، بالاضافة الى حرص السلطة السياسية على حماية بنيان هذه الفئة من المنتفعين والمستأجرين الصغار ، باعتبارها صمام امن للنظام الوطني، ومصدر اساسي من مصادر التراكم اللازم للتنمية في بلد لا يزال القطاع الزراعي يحتل فيه المرتبة الاولى بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي

من حيث مساهمته في الدخل القومي (ما زال نصيبه حتى الان يزيد على ٣٠ في المئة مقابل ٢ر٢١ في المئة للصناعة و٩ر٢٢ في المئة للخدمات و٩ في المئة للتجارة والمال و٦ر٤ في المئة للنقل) الامر الذي كان يقتضي القضاء على العلاقات شبه الاقطاعية لمصلحة التطور الرأسمالي في الريف وفي اطار تخطيط الانتاج عــن طريق نظام « رأسمالية الدولة الوطنية » حيث يجري التحكم في الفائض الاقتصادي لمصلحة التنمية الصناعية .

وبنمو العلاقا تالراسمالية في القرية ومــع استمرار ظاهرة التمايز الاجتماعي — رغم كل القيود — برز تناقض جديد بين هــذه العلاقات وبين قوى الانتاج ، وتزايــد نفــوذ الرأسمالية الزراعية ، واحتدم الصراع الطبقي في الريف المصري ليبلغ ذروته عــام ١٩٦٥ و١٩٦٦ — كانت احداث كمشيش والعياط وبني مزار رمزا لهــذه التفجرات — وتشكلت لجنة « تصفية بقايا الاقطاع » لتوجه ضربات جديدة ضد كبار الملاك الزراعيين ولتفرض الحراسة على عدد كبير منهم

وبعد الهزيمة انتعشت هذه الفئة من جديد — مستغلة شعار توسيع اطار التحالف الوطني في مواجهة العدو الصهيوني — واحرزت اول واهم انتصار لها ، بنجاحها في اجهاض القانون المحوري لثورة يوليو « قانون التعاون الزراعي » برفع حد الملكية لاربعة اخماس مقاعد مجالس الجمعيات التعاونية من حائزي المساحات الاقل مــن خمسة افدنة الى حائزي ما لا يقل عن ١٠ افدنة . ثم حرمان الفلاحين الاميين — وتبلغ نسبتهم ٩٥ ٪ في هذه الفئة — من عضوية مجالس الادارة . وصدر هذا التعديل عام ١٩٦٩ ، فاخضع الجمعيات التعاونية لنفــوذ وتحكم الرأسمالية الريفية . كذلك رفعت الحراسات عن عدد كبير من الملاكين الزراعيين ، وجرى تعديــل نظــام التسويق التعاوني ليفسح المجال لاستغلال الفئة الطفيلية من التجار والوسطاء والمرابين .

وبعد انقلاب ١٤ مايو ١٩٧١ — حركة التصحيح — وجــدت البرجوازية الزراعية فرصتها الذهبية ، وشددت هجماتها لاستعادة وتوسيع مواقعها . وتتابعت القرارات ، بتصفية املاك الدولة — القطاع العام الزراعي — لمصلحة القطاع الخاص ، بتوزيع الاراضي المستصلحة على خريجي المعاهد الزراعية وبيعها « للفلاحين » — في وحدات تصل الى ٢٥ فدانا — وبيع اراضي مديرية التحرير وحدائق الفاكهة التي كانت تدار من قبل الدولة . وقرر مجلس الاتحاد التعاوني تغيير نظام التسويق التعاوني للقطن ، لتقوم شركات التصدير بتسويقه

من المنتجين راسا — عودة سماسرة القطن — ثم قرار رد ١٣٦ الف فدان من اراضي الوقف التي كانت تديرها هيئة الاصلاح الزراعي الى وزارة الاوقاف، التي قررت بدورها طرحها للبيع للقطاع الخاص.. الخ.

وفي انتخابات مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي التالية على الحركة الانقلابية نجحت الرأسمالية الزراعية وكبار ملاك الاراضي في الاستحواذ على نصيب الاسد داخل هاتين المؤسستين .

تحالف كل المؤسسات ضد فقراء الريف

ومع استمرار التحولات في ميزان القوى الاجتماعية، والتغييرات البنيوية في التركيب الطبقي للسلطة « علا صوت ملاك الارض » ، كبارهم بطبيعة الحال — كما يقول سعد هجرس — ، واشتدت سطوتهم ونفوذهم داخل مختلف المؤسسات التي تقود معركة ضارية ضد فقراء الريف والمستأجرين الصغار ، ولتكثيف وطأة الاستغلال بالهيمنة على عمليات التجارة والتسويق والسمسرة والربا وحرمان سكان القرية من فتات الحقوق والمكتسبات التي حصلوا عليها بنضالهم الطويل المضني . وبينما يستعيد كبار الملاك اراضيهم وامتيازاتهم ، يفقد فقراء الريف اراضيهم لينضموا الى جيش العاطلين والعمال الزراعيين .

ويشتد سعار هذه الحملة في المرحلة الاخيرة ، تسهم فيها كل المؤسسات ، طبقا لخطة منسقة ، بالاضافة الى الاستجابة الطبيعية بحكم اتجاهاتها وتشكيلها الاجتماعي .

— الصحافة واجهزة الاعلام والاتحاد الاشتراكي المحتضر يقود حملة التعبئة العامة دفاعا عن « اراضي المسلمين التي خطفت في عهود الظلام والرقابة على الصحف .. » وتعمل على تمهيد الارض وتهيئة المناخ للعدوان على كادحي الارض باسم « عدالة التوزيع ورفع الغبن واعادة الحقوق الى اصحابها » او « سيادة القانون » !

و« يعلو صوت » كبار الملاك ليخرس اي صوت اخر مرشح للدفاع عن ضحايا العدوان ، حتى وان كان معتدلا ، وذلك من خلال اجراءات تنظيم الصحافة المتتابعة، واخرها القيام بتسليم جميع الجرائد اليومية لعصابة مصطفى امين — او مدرسته — .

— الدولة تقوم بالاجراءات التنفيذية في خدمة هذا المخطط وتتقدم بالتشريعات الجديدة لاستكمال عناصر الردة ، وتسلط اجهزتها

البوليسية ضد القيادات الفلاحية ، فتعتقلهم وتشردهم وتحدد اقامتهم بعيدا عن قراهم وعائلاتهم وارضهم .

— المحاكم تبرىء الاقطاعيين من الجرائم التي ادينوا بها ، وتصدر الاحكام والفتاوي لمصلحتهم ضد صغار المزارعين .

— مجلس « الشعب » يفتح قاعاته على مصراعيها « لجلسات الاستماع » لشكايات اثرياء العهد الملكي والتشهير بالحكم الناصري ويتكفل بواد القوانين التقدمية الواحد تلو الاخر ، وصياغة شبكة من التشريعات الجديدة لتقنين الردة ، ويقف بالمرصاد لاي محاولة للمساس بمصالحهم . وسبق ان حارب حكومة عزيز صدقي ثم وزارة الدكتور حجازي لمجرد اقتراح الاول فرض ضرائب على الحدائق المثمرة . وتحفظ الثاني في الاستجابة المطلقة وبلا حدود لمطالب الرأسمالية الطفيلية والزراعية الكبيرة .

— والمؤسسات التعاونية تتحيز صراحة ضد صغار المزارعين . المشرف الزراعي وامين المخازن وكاتب الحسابات والصراف — في غيبة اي رقابة جماهيرية — يستغلون الثغرات الكثيرة من القوانين في خدمة مصالح كبار الملاك ، اذ يكفي اتهام المستأجر « برفع تراب من الارض المستأجرة » او « انشاء حظيرة لماشيته دون اذن » ، او « الاهمال » لرفع دعوى الطرد ، استنادا لمحضر يحرره المشرف الزراعي .

وهكذا تتحالف وتتآمر كل المؤسسات التنفيذية والسياسية والتشريعية والتعاونية لاغتصاب اراضي صغار المزارعين ، الامر الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حملة واسعة ضارية في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى جميع الجبهات .

ان حل الخطوة .. خطوة « الاميركي » الذي يطبق في المباحثات الجزئية الثنائية مع اسرائيل ، ويشكل تفريطا في الحقوق الوطنية وردة عن السياسة القومية ، يجد ترديدا في حل الخطوة .. خطوة «الرجعي» للعدوان — التدريجي المخطط — على حقوق الفئات الكادحة الصغيرة والمتوسطة ، واستنزافها وتسخيرها في خدمة مصالح كبار الملاك العقاريين والتجار والرأسمالية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية والفئة الجديدة من وكلاء وشركاء رأس المال الاجنبي — الرأسمالية الكومبرادورية — .

لقد أزف الوقت لتوحيد صفوف فقراء الريف وصغار المزارعين ، والمبادرة الى تشكيل تنظيمات في كل قرية للدفاع عن حقوق المستأجرين،

ولاقامة اتحاد عام لصغارهم ـ خمسة افدنة فأقل ـ لتمثيل مصالحهم، وليتولى قيادة النضال ضد الهجمة الشرسة لكبار الملاك ، وليعبىء الجهود للكفاح المنظم دفاعا عن مورد رزقهم الوحيد ولحماية حقوقهم المشروعة .

لقد ثبت للفلاحين ان التنظيمات التي تقيمها السلطة الرأسمالية، وتهيمن عليها ، لن تحقق مصالحهم ، بل على العكس من ذلك ، فهي ستستخدم لسلب كل ما حصلوا عليه في الماضي من مكاسب جزئية ، خاصة بعد ان زادت سيطرة الرأسمالية الزراعية على كافة مؤسسات السلطة .

ان التنظيمات الوحيدة الكفيلة بتمثيل حقيقي واصيل لمصالح الفئات الشعبية الكادحة ، هي تلك التي تنبثق من بينهم وتعبر عن ارادتهم وتعمل تحت اشرافهم ورقابتهم وتلتزم الاساليب الديمقراطية في تشكيلها وممارساتها ، وتصوغ برنامجها في مواجهة التحديات والاعتداءات الرجعية .

ولا شك ان التجارب المريرة والمعاناة القاسية والاخطار المحيقة بصغار المستأجرين تجعلهم يعون حقيقة الارتباط بين النضال السياسي والكفاح الاقتصادي ، اذ ان هيمنة الراسمالية الزراعية على المؤسسات الاقتصادية والسياسية هو الذي اتاح لها تغيير موازين القوى لمصلحتها في الريف فالمدينة ، وهيأ فرصة الانقضاض في حملة ناجحة على حقوقهم ومكاسبهم. ومن هنا تبدو اهمية رفع مستوى الاهتمام بالعمل السياسي والتحالف مع مختلف القوى الوطنية الثورية والفئات الشعبية التي تجمعها وتربط بينها مصالح مشتركة وخاصة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين في القرية والطبقة العاملة الصناعية في المدينة ، فالمصائب تلحق بهم جميعا ، على ايدي نفس القوى .

ولا بد ان تقوم الطبقة العاملة وحزبها الطليعي بمهمة رفع مستوى وعي الحركة الفلاحية ومساعدتها على التخلص من القيادات الدخيلة والانتهازية وتطهيرها من الشوائب الرجعية ، وان تلعب دورا اساسيا في تنظيم صفوف فقراء الارياف ودعم نضالهم الطبقي . فالفلاحون غير قادرين على انجاز هذه المهام وحدهم ، يحتاجون الى العون والارشاد من خارج صفوفهم ومن جانب اكثر القوى ثورية وتنظيما .

ان قضية تشكيل « لجان فلاحية » اصبحت مهمة ملحة عاجلة .
والظروف مواتية والارض خصبة والتربة مهياة للبذور الصالحة .

التعجيل بخطوات الردة
بعد التعديلات الاخيرة في تشكيلات السلطة

خليل أبو راشد

لم يكن سقوط وزارة الدكتور عبد العزيز حجازي مفاجئا . القرار متخذ ، أما التوقيت فمؤجل الى ما بعد توقيع الاتفاق الثاني لفك الارتباط في سيناء . والحاجة ملحة الى كبش فداء يحمل مسؤولية تدهور الاوضاع الاقتصادية . والسادة الجدد « المتعجلين » للانفتاح بلا حدود أو قيود ساخطون على تلكؤ وبطء وتحفظ الحكومة في الاستجابة لكل مطالبهم ، رغم أن الدكتور حجازي هو الذي نظر وروج لسياسة الانفتاح واتخذ الاجراءات الاساسية في هذا الاتجاه وفي آغداق التيسيرات على القطاع الخاص .

وعلى أثر فشل كيسنجر وتصاعد موجة الاضرابات العمالية في جميع انحاء البلاد ـ وخاصة انتفاضة المحلة الكبرى ـ ومع اتساع نطاق التذمر والسخط الشعبي جاء التعديل في المناصب الرئيسية بمؤسسات السلطة ، وقدم لها الرئيس السادات بخطابه في ١٤ ابريل ، وتضمن النقاط الاساسية التالية :

ـ حرص ظاهري على الناصرية ، رغم الاستمرار في العمل

على نسف كل ما ارسته الناصرية من قيم ومبادىء وممارسات وطنية .

— التصميم على السير قدما في سياسة الانفتاح .. « لم أشعر بأن واقع الانفتاح تحقق ، فقد ظلت بعض الرواسب القديمة سائدة تتمسح أحيانا بشعارات الاشتراكية .. » .

— تركيز النيران على بعض الانشطة « غير القانونية » مثل « السمسرة الطفيلية ، وأعمال المضاربة والمغامرة .. التهريب في السوق السوداء والتلاعب بأقوات الشعب والمتاجرة بمصالحه » .. وهي وسائل يتكفل بها القانون ، ولا علاقة لها بالنشاط الطفيلي الحقيقي « المشروع » في مختلف مجالات الاستثمار الرأسمالي ، في أعمال التجارة والاستيراد والتصدير والسمسرة والتوكيلات الاجنبية والمقاولات والاسكان والمال .. الخ .

وعلى أية حال ، فقد جاء الخطاب — بتناقضاته الواضحة — يحمل في طياته كل تعقيدات الوضع المصري ، ويعكس احتدام الصراع داخل المجتمع والسلطة ، والعجز عن حل المشكلات المستعصية ، والتخبط بين محاولة استرضاء القوى الوطنية الشعبية والتمسك بمتابعة طريق الردة .

وتناولت التغييرات ثلاث مؤسسات رئيسية ، وكان أهمها :

١ — تعيين الفريق حسني مبارك نائبا لرئيس الجمهورية ، وعزل حسين الشافعي .

٢ — تشكيل الوزارة برئاسة ممدوح سالم .

٣ — تنصيب الدكتور رفعت المحجوب أمينا عاما للاتحاد الاشتراكي .

ووصف الرئيس السادات هذه التعديلات في خطابه بأنها « تغييرات أساسية وشاملة في الجوهر والصميم » .

والتقطت أجهزة الاعلام الخيط ، وبادرت الى النفخ في الصورة الجديدة وبث الاوهام واشاعة امال زائفة . ومما يؤسف له أن بعض المثقفين الوطنيين يقعون دائما في « الخطأ » ذاته ، فيسارعون الى ادانة « كبش الفداء » الساقط بتحميله كل المسؤولية ، وحرق البخور أمام الالهة الجدد . ومرجع ذلك أنهم لا يناضلون بين الجماهير ، وانما يقبعون في ابراجهم العاجية المعزولة ، ومن ثم يسقطون حتما أسرى الذيلية المخزية للسلطة .

وهم يخدمون اليمين أجل خدمة ، من حيث لا يدرون ، اذ أن كلماتهم تفوق في تأثيرها كل الحشد الهائل من العناصر المفضوحة « المحروقة » في الاعلام المصري . ومواقفهم هذه لا تستند الى اي تحليل أو منهج أو منطق ، اذ لا نسمع منهم أكثر من قصص و « حكايات عجائز » عن تصرفات فردية وكلمات منقولة عن اخرين!

واشاد صحفيان « تقدميان » (١) باتجاهات الرئيس الجديد « الاشتراكية والديمقراطية » وحرصه على « سيادة القانون » وعزوفه عن استخدام القهر في مواجهة الحركة الجماهيرية و « رفضه احتواء حركة الطلبة » ودفاعه عن الصحفيين المعزولين وايمانه بأن « عمل الشرطي أصلا عمل سياسي » وتمسكه « بفكرة تحالف قوى الشعب العامل » و « تقبله للنقد » ..

دعم « الجوهر » دون تغييره

لكن ، على اي أساس نبني تقييمنا للتغييرات الاخيرة ؟

□ **لقد اكدت الصحف المصرية** أن مجال الاختيار لرئاسة الوزارة ظل محصورا بين عبد القادر حاتم واسماعيل فهمي وسيد مرعي وممدوح سالم . ومن المسائل البديهية انهم جميعا يمثلون الاتجاه اليميني الرجعي ذاته ، الامر الذي يؤكد أن « التغيير في الجوهر والصميم » لم يكن مطروحا أصلا على بساط البحث ، وهم جميعا من أعمدة النظام واقطاب اليمين ، ولهم دورهم البارز في صياغة سياسة الردة عن الخط الناصري الوطني .

□ **يستند النهج اليميني للسلطة المصرية** على دعامتين أساسيتين ، **الاولى** : الرهان على أميركا والمعسكر الغربي في « حل القضية الوطنية » بكل ما يترتب على هذا الموقف من اتجاهات في السياسة العربية والدولية . **والثانية** : خط الانفتاح الاقتصادي بما يتضمنه من تغييرات لصلحة البرجوازية الكبيرة الزراعية والطفيلية — في قطاع التجارة والخدمات والانشاءات .. — والبيروقراطية والقوى الكومبرادورية الجديدة التي تسير بخطى

(١) عبد الستار الطويلة وصلاح حافظ بمجلة روز اليوسف .

حثيثة في طريق ربط البلاد بعجلة المصالح الامبريالية ، لا سيما الاميركية ، والسوق الرأسمالي العالمي ، وتسف أسس الاستقلال الاقتصادي والسياسي .

هل تغيرت هذه السياسة ؟ هل نحي أنصارها ، أو استبعد دعاتها من التشكيل الوزاري الجديد ؟ هل ظهرت أي بادرة من تصريحات المسؤولين أو مواقفهم تشير الى احتمال التراجع عن هذا الخط ؟

الامر على عكس ذلك تماما . لقد رقي اسماعيل فهمي الى منصب نائب رئيس الوزراء — بالاضافة الى احتفاظه بوزارة الخارجية — ومنح المزيد من السلطات ودورا أكبر في التخطيط السياسي وصياغة القرارات المصرية ، وهو ابرز دعاة الرهان على الولايات المتحدة وأخطر المتآمرين على التضامن العربي ووحدة قوى المواجهة والثورة الفلسطينية ، والد أعداء المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي .

كتب مصطفى أمين يؤكد أن « بقاء اسماعيل فهمي وزيرا للخارجية ، هو دليل واضح على أن سياسة مصر الخارجية باقية على ما هي عليه » (٢) . والواقع اننا لسنا في حاجة الى تأكيدات « شاهد من أهله » ، فتصريحات جميع المسؤولين في مصر اصبحت تفصح بغير مواربة عن استمرار التعويل على الوساطة الاميركية ودبلوماسية الخطوة .. خطوة ، « وقد أعرب السادات عن أمله في أن يستأنف هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي دبلوماسية الخطوة .. خطوة التي انتهجها سابقا للوصول الى اتفاق مؤقت بشأن سيناء اذا ما نجحت المحادثات التي سيجريها كيسنجر مع ييغال الون وزير الخارجية الاسرائيلي في واشنطن » (٣) . اما أخبار اليوم فتنقل عن واشنطن « ان اسرائيل بدأت تغير موقفها . وان الون أبدى استعداده لتقديم تنازلات جديدة ، وطلب أن يعود كيسنجر الى الشرق الاوسط مرة أخرى لاستئناف المباحثات ، وأن الاتجاه الان هو أن يتولى المباحثات في

٢ — أخبار اليوم ١٩ — ٤ .

٣ — ا.ش.ا. ١٦ — ٤ .

القاهرة السفير الاميركي نيابة عن الدكتور كيسنجر ، ويتولاها في القدس السفير الاميركي ، وبعد ذلك يتحرك كيسنجر من واشنطن » (٤) .

واول تصريح يدلي به اسماعيل فهمي يوم تشكيل مجلس الوزراء الجديد « ان احياء اسلوب الخطوة خطوة يتوقف على الولايات المتحدة ، وقد قال الرئيس السادات في مجلس الشعب انه لا يقفل الباب امام اي بديل » .

واستمر التهالك امام واشنطن والاشادة بدورها ، وبموقف وزير الخارجية الاميركية الذي بذل ، « وما زال يبذل بصدق وشرف واخلاص كل جهد .. » — خطاب السادات في اول ايار — واشاعوا الاوهام عن الاثار المتوقعة لاعادة تقييم السياسة الاميركية في الشرق الاوسط والضغوط الاميركية على اسرائيل وحجب الاسلحة عنها ، واقتناع فورد بضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل عن الاراضي العربية . وعلى رغم الصدمات المتلاحقة والصفعات القاسية التي كالتها الولايات المتحدة لمروجي هذه الاوهام في المرحلة الاخيرة ، ما زال هؤلاء على ولائهم للحلفاء الجدد وثباتهم على « المبدأ » واخلاصهم في الدفاع عن النوايا الاميركية الطيبة .

وتصاعدت نغمة الثقة بعد لقاء سالزبورج ، وتأجل مؤتمر القمة واستبعدت « جنيف » عمليا ، وانشغل الرئيس المصري بافتتاح القنال واستقبال القائد العام للاسطول السادس والوحدات البحرية الايرانية والحملة على ليبيا والاتحاد السوفياتي .

وترتفع نغمة التفاؤل بعد اجتماع سالزبورج فتكتب اخبار اليوم ان « اسرائيل ستوقع اتفاقا مع مصر لسحب قواتها من ممرات سيناء وحقول النفط في خليج السويس في خلال شهرين » (٥) .

تصريحات وتهديدات

واستعراض المواقف الاميركية خلال الفترة السابقة يكفي لاقناع ابسط الناس وابعدهم عن الاهتمام بالسياسة ، بالتحيز

٤ — اخبار اليوم ١٩ — ٤ .

٥ — اخبار اليوم ٧—٦

والتواطؤ الاميركي الكامل مع اسرائيل ، ويفضح ضـــلال وزيـف الشعوذة السياسية لوكلاء اميركا في المنطقة .

— يصرح الدكتور كيسنجر « اني اجزم ان الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا مؤيدا للعرب » (امام الكونغرس الاميركي) ويعلن — مطمئنا — ان واشنطن قد شحنت الى اسرائيل عتادا عسكريا « بكميات كبيرة » في الاشهر الاخيرة ، ويقول رسميون اميركيون ان تل ابيب تسلمت في شهر نيسان وحده ٢٠٠ دبابة ، ويؤكد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل بان « الاسلحة الاميركية التي وعدت بها اسرائيل لا تزال تصل » . وصرح وزير الخارجية بعد عودته من واشنطن ان اسرائيل تتوقع ان تتسلم في الاشهر القليلة القادمة صواريخ « لانس » وتنجز العقود للحصول على طائرات « ف ١٥ » دون اي صلـــة بالمسارات السياسية للولايـــات المتحـــدة ازاء اسرائيل (٦) .

— ويكرر جيمس شليسنجر وزير الدفاع الاميركي التهديدات التي سبق أن أطلقها فورد وكيسنجـــر — في تصريح لمجلة يو اس نيوز اند وورلد ريبورت — بانه « في حال فرض العرب حظرا نفطيا جديدا ، فان الحكومة الاميركية ستكون دون شك اقل تسامحا مما كانت عام ١٩٧٣ » وانه « على رغم ان البرتغال قررت منع الولايات المتحدة من استخدام القواعد التي فيها، لنقل الاسلحة الى اسرائيل، فان اميركا قادرة على نقل اسلحة الى هذا البلد بعد ٣٦ ساعة من اصدار الرئيس امرا بذلك » .

وتكشف مجلة الايكونومست عن « مخططات بوزارة الدفاع الاميركية لاستخدام القوات المسلحة في كل بلد مـــن بلدان الشرق الاوسط تقريبا . وقد تم منذ عام ١٩٧٣ تدريب وحدات اميركية لحرب الصحراء » وان اهم المناطق التي يستهدفها التدخل العسكري هي حقول النفط الكبيرة في شمال شرق السعودية وفي منطقة الخليج وكركوك والموصل وحقول البترول الليبية ، وتتحدث عن « مناورات جرت في الايام الاخيرة في احدى ساحات التدريب البريطانية وصفت بانها لمواجهة احتمال ثورة في الشرق الاوسط .. » .

— يؤكد فورد وكيسنجر ان الولايات المتحدة لن تغير مواقفها

---

٦ — ها ارتس ٢٢—٤ .

المبدأية الثابتة ولن تتخلى عن اصدقائها . ويصرح وزير الخارجية الاميركي في اجتماع للحلف المركزي (٢٢—٥) بان احداث جنـوب شرق اسيا « تدعونا الى تعزيز روابطنا مع حلفائنا » .

— يقدم ٧٦ عضوا بمجلس الشيوخ — مـــن مجموع ٩٩ سيناتور — مذكرة تدعو الى الاستمرار في الالتزام بامن اسرائيل من خلال متابعة تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية غير المشروطة لها . . لردع اي عدوان جديد ! وتتبنى المذكرة مطلب « حدود آمنة معترف بها ، وقابلة لان يدافع عنها » وتربط ذلك « بالمصالح القومية الاميركية » . . ثم تلح على « ان يكون طلب المساعدات الخارجية للسنة المالية ١٩٧٦ ملبيا لحاجات اسرائيل العسكرية والاقتصادية . . » . مع مناشدة الرئيس فورد بان تقف الولايات المتحدة بصلابة مع اسرائيل . وكان الكونغرس قد رفض الاعتمادات التي طالب بها فورد لنجدة النظم العميلة في كمبوديـــا وفيتنام ، نتيجة القناعة بانهيارها الكامل ، واتخذ هذا الموقف لدى البعض دليلا على اتجاه العزلة في واشنطن ومؤشرا على تغـير جذري في السياسة الاميركية والتخلي عن قواعدها . ولكننا نشهد اليوم نقيض هذا التصور ، اذ يبادر المجلس نفسه بطلب السخاء على اسرائيل . ومما يستحق الذكر انه بعد يومين من اعلان كيسنجر لفشل مهمته في المنطقة اعلن الكونغرس الاميركي عن موافقته على منح اسرائيل دعما مقداره ٦٦٠ مليون دولار . وقد بلغ مجموع ما تلقته اسرائيل من دعم عسكري واقتصادي مبلغ خمسة الاف مليون دولار عام ١٩٧٤ .

— قرار الكونجرس باغلبية ساحقة بتخويل الحكومة الاميركية حـق تقديم اعتمادات طارئة لشراء اسلحة وعتاد حربـي للدولـة الصهيونية ، دون حاجة للرجوع اليه .

— يؤكد فورد وكيسنجر والمسؤولون والصحافة الاميركية انه « ليس لدى الولايات المتحدة الان اي مشروع جديد للشرق الاوسط» وان هدف اجتماع سالزبورغ هو « الاستماع » الى السادات ثـم رابين ، والاستفهام والاستفسار عن تفاصيل الازمة ! وانه لـن تجري اي محاولة « لاعادة تقييم السياسة الاميركية » الا بعـد « جلسات الاستماع » .

ويقترح كيسنجر ان على الجانب العربي ان يقـول للرئيس

فورد ما هي الالتزامات العربية للسلام المستعد لتقديمها ، وان على الجانب الاسرائيلي ان يقول بدوره ما هي الاراضي المستعد للتخلي عنها !.. اي انه يؤكد حق اسرائيل في الاحتفاظ ببعض الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وفي التزامات للسلام من جانب العرب.

— وتتابع الادارة الاميركية تصميمها على رفض اي حضور فلسطيني في مؤتمر جنيف . وقد صرح كيسنجر بعد اجتماعه مع غروميكو ان واشنطن لا تزال على موقفها من رفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف . وحدد فورد اطراف التسوية في تصريحاته الاخيرة بانها مصر واسرائيل وسوريا والاردن .

— ويهدد جون سكالي سفير اميركا في الامم المتحدة بان اي اجراءات تتخذ ضد اسرائيل في هيئة الامم ، سيترتب عليها خطوات انتقامية من جانب اميركا ، كما ستؤدي الى القضاء على « جو الوفاق في الامم المتحدة » .

واشنطن دائما على حق

لكن « اصدقاء » اميركا في المنطقة لا يشعرون بوخز الصفعات — وربما يستعذبونها — ولا يحسون بمهانة أو خزي ، « يحللون الكفر » ، اذ يتابعون الترويج للسياسة الاميركية ، والدفاع عنها ، وطمس الحقائق او تبريرها وتقديم تفسيرات مضللة لها .

— ففي رأي المسؤولين والصحافة في مصر مثلا ان اميركا تحجب السلاح عن اسرائيل ، وانها اوقفت تدريب القوات الصهيونية ، وتنشر الجمهورية « مانشيت » يعلن ان « اميركا توقف تزويد اسرائيل بالسلاح » ويكتب احسان عبد القدوس عن « توقف الحكومة الاميركية عن عقد اي اتفاقيات للتسليح مع اسرائيل » .

وعندما تصدر تصريحات رسمية اميركية — وعن كيسنجر نفسه — عن امدادات جديدة بالعتاد العسكري ، لا ترد كلمة واحدة عنها في الصحافة المصرية .

— اما التهديدات الاميركية بالتدخل العسكري ، فتنحى جانبا ببساطة . ويجري تغافل عنها وتعتيم عليها ، أو تتناولها بالتعليق اقلام ديماغوجية ، فتعتبر من قبيل « التهويش غير الجاد » او «نوع من تخويف بعض ضعاف الاعصاب » . وترى فيها الاهرام «محاولة

من شليسنغر للعمل على تدهور المناخ السياسي بين مصر والولايات المتحدة عشية لقاء سالزبورج » (٧) . وكان شليسنجر مجرد موظف من الدرجة الثانية ، يلقي الكلام على عواهنه ، وليس وزيرا للدفاع وممثلا للبنتاغون ومن ابرز مخططي السياسة الاميركية وأعظمهم تأثيرا .

— اسماعيل فهمي يعلن انه « متفائل من اعادة تقييم السياسة الاميركية » . ويعلق احسان عبد القدوس على تأكيدات فورد وكيسنجر بانه ليس لدى الولايات المتحدة اي خطى جديدة او مقترحات ، بقوله « لا شك ان هذا الكلام مجرد كلام دبلوماسي .. وربما اراد به كيسنجر ان يخفي سرا ، حتى لا يسأله احد عن تفاصيل الخطة الجديدة » ! ويحاول « لملمة » اشلاء تحليلاته السابقة اذ يؤكد ان « لقاء السادات وفورد اذا كنا نريد ان نقدره تقديرا صحيحا ، هو لقاء عمل ، لقاء عرض خطة ، واقرار الجانب الاخر لهذه الخطة » !

— اما فيما يتعلق برسالة الشيوخ الاميركيين الى فورد ، فيصرح سيد مرعي بانه « يجب الا نعطي المسألة حجما اكثر من حجمها » !

— ورغم تصاعد نغمة التشدد والتصلب داخل اسرائيل والتصريحات الاستفزازية عن التمسك بمواقفها السابقة ، يكتب السيد علي امين « يفاجأ الناس بخطاب يلقيه رئيس وزراء اسرائيل في عيد العمال ، يعلن فيه عن استعداد اسرائيل لتسليم مصر كل شبه جزيرة سيناء ، اسرائيل التي تعلن منذ بضعة اسابيع انها لن تنسحب من شبر واحد من ارض سيناء ، تعلن انها مستعدة لتسليم سيناء كلها لمصر .. ان العمالقة يتحركون .. والاقزام يثرثرون » . وذلك في نفس الوقت الذي يصرح فيه الوزير الاسرائيلي غاليلي ، ورئيس لجنة المستوطنات الجديدة بان اسرائيل ماضية في استيطان شرم الشيخ .. وتضليلات علي امين ليست في حاجة الى تعليق ، فالكل يعلم طبيعة العناصر والقوى التي تحرك قلمه ، ولكنه على اية حال احد اعمدة الصحافة الرسمية والنظام . ولا مبرر للدهشة ، طالما ان رئيس الدولة يصرح قائلا « لا اسقط من حسابي ان يحصل شيء ما قبل جنيف على جبهة سيناء .. مثلا ما يمكن وصفه

بالانسحاب الصامت .. نعم تنسحب اسرائيل ذات صباح ، من غير كلام ، ولا شروط جديدة » ! (٨) .

« لقد اعترف المسؤولون المصريون (٢٨ مايو) بان الاحتمالات ضعفت لاستئناف مبكر لمؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط . وقالوا ان الموعد المرتقب لاستئناف المحادثات بات الان في حدود اواخر ١٩٧٥ » (وكالات الانباء) . اي قبل الانتخابات الامريكية مباشرة .

والجميع على قناعة – خاصة القيادات العربية – بان سنة ١٩٧٦ تعتبر عاما ميتا ، بسبب معركة الانتخابات بالولايات المتحدة . ورغم ان ذلك يتضمن « جزءا محدودا للغاية » من الحقيقة ، الا ان هناك تهويل ومبالغة في تصوير تأثيرها على القرار الامريكي وحرية الحركة عند الادارة الامريكية ، فقد سبق لايزنهاور ونيكسون ان نجحا بنسبة كبيرة من الاصوات ، دون حاجة الى اصوات اليهود التي يتحججون بها .

ولا شك ان الدوائر الحاكمة لعبت دورا رئيسيا في عرقلة « جنيف » بتلويثها المناخ السياسي المحيط بالمؤتمر والاعداد له ، والمناورات المتعددة لاحباطه ، وتقديم واثارة العديد من « المقترحات » الجديدة المعوقة ، كالمطالبة بضم عدد اخر من الدول الى عضوية المؤتمر، ثم بالتآمر على التمثيل المستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية . فما زال السادات يؤكد « ان الشيء الاساسي هو تحرير الاراضي المحتلة وليس من يحررها » (تصريحه في عمان) ، وتواصل الصحافة المصرية حملاتها مطالبة « بان تقبل المنظمة حضور الملك حسين ملك الاردن مؤتمر جنيف لا باعتباره يمثلها ، ولكن باعتباره يمثل الواقع الذي كان قائما حتى عام ١٩٦٧ .. ويسلم الملك حسين فلسطين لشعبها اذا استطاع ان يحصل عليها » ! (٩)

تلك هي السياسة « الوطنية » بعد التشكيل الوزاري الجديد . وعلى اية حال فمجلس الوزراء لا علاقة له بالقضية ، وهو « اخر من يعلم » ، لا يختلف وضعه عن مختلف المؤسسات الاخرى ، فامور السياسة الخارجية تعتبر « حكرا » للرئاسة واسماعيل

٨ – جريدة « النهار » البيروتية ١٤–٤ نقلا عن حديث اجراه غسان تويني .

٩ – احسان عبد القدوس . الاهرام ١٦–٥ .

فهمي وعصابته بالخارجية ثم أشرف مروان وجماعته بالرئاسة .

لا تغير جوهري اذن .. كل ما هناك المزيد من الانبطاح والاستجداء والمذلة والهوان والارتباط بالامبريالية .

ويبدو ان النقاط المتفق عليها بصفة اولية الان هي ما يلي :

– انسحاب من الممرات متلا والجدي ، دون ان تحتل القوات المصرية هذه المواقع والتخلي عن حقول ابورديس .

– يتم الانسحاب بعد ستة اشهر من توقيع الاتفاق (ترغب اسرائيل من تكثيف عمليات استخراج النفط لتخزين احتياجات عام على الاقل) .

– الاحتفاظ بشبكات انذار على المشارف الشرقية للممرين .

– تظل المنطقة منزوعة السلاح مع زيادة قوات الامم المتحدة التي يلحق بها ضباط اتصال من الجانبين .

– يتضمن الاتفاق تعهدا بعدم اللجوء الى استخدام القوة لفترة زمنية ، يعتقد انها ثلاثة سنوات – كحل وسط – .

– حقوق الترانسيت عبر القنال ، وانهاء مشاركة مصر في « المقاطعة العربية » للشركات المتصلة باسرائيل .

– اسرائيل تتمسك بتجميد كامل للموقف خلال مدة التعاقد ووقف المفاوضات ، ومصر تطالب باستمرار المحادثات على الجبهات الاخرى . ومن المعتقد ان الحل الوسط سيتضمن مباحثات مع سوريا والاردن مع استبعاد « المشكلة الفلسطينية الحساسة » وقضية الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية من الاراضي المحتلة .

– تتعهد الولايات المتحدة – كجزء من « تمثيلية السلام » – بضمان تزويد اسرائيل خلال ٤ – ٥ سنوات بمعونات عسكرية واقتصادية تشكل « ضمانا » لامنها ! وقد وافق فورد على «ضمان» او بالاحرى تاكيدات » لامن وحياة دولة اسرائيل .

الانفتاح حتى الثمالة

ومما لا شك فيه ان في مقدمة اسباب التغيير الوزاري العمل على استرضاء الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في سياسة الانفتاح الاقتصادي . وقد وضعت هذه المصالح في الاعتبار الاول في التشكيل الحكومي الجديد . لقد كان المأخذ الرئيسي على الدكتور

حجازي ــ الذي اسهم في وضع اسس هذه السياسة وتنفيذها ــ افتقاره الى الحزم والحسم في تطبيق هذا الخط ، « وبعض التحفظ » ازاء محاولات تصفية القطاع العام .

ان أول النقاط التي أثارها الرئيس السادات في ما يتعلق « بأوجه القصور » في سياسة الحكومة السابقة هي انه « على رغم ان شعار الانفتاح انطلق ، فلم اشعر بان واقع الانفتاح تحقق ، وظلت بعض الرواسب القديمة سائدة تتمسح احيانا بشعار الاشتراكية » . . . وفي أول اجتماع له مع رئيس الوزراء الجديد « اكد ضرورة ازالة كل العقبات التي تقف حائلا امام سياسة الانفتاح الاقتصادي » ونصح بانه « اذا اتضح انه ينبغي ان تتخلى الدولة عن ادارة بعض الانشطة فينبغي ان يتم ذلك » (١٠) . وفي الاجتماع الاول لمجلس الوزراء بدأ ممدوح سالم بالحديث عن الانفتاح « كعملية شاملة ، يجب الا نسرف في وضع الضوابط التي تحول دونها » وفي رسالته ردا على خطاب تكليفه بتأليف الوزارة اكد « ان الموضوع الذي يتصدر عملنا هو الاتجاه بكل قوة نحو تحقيق انفتاح حقيقي نتخطى به كل العقد والمخاوف » .

وفي بيانه امام مجلس الشعب اعاد رئيس الوزراء ترديد نغمة ان « سياسة الانفتاح الاقتصادي اصطدمت بمعوقين خطرين هما التمسح بشعارات الاشتراكية ! والتعقيدات الادارية المكتبية » ثم يقول « اننا عملنا في المرحلة الماضية برئة واحدة في مجال الانتاج هي القطاع العام » (١١) .. « والمرحلة المقبلة سوف تشاهد انطلاقة جديدة يتكامل فيها القطاع الخاص مع القطاع العام في بناء مجتمع كل المنتجين » !.. الخ

وينهمر سيل لا يتوقف من التشريعات والقرارات يصدرها مجلس الوزراء ومجلس الشعب ، فقد انهارت السدود .. وبسرعة محمومة تدفقت عناصر الانفتاح بقوانين تنظيم البنوك وتعديل الضرائب وتغيير العلاقات الاقتصادية في الريف واعفاءات وامتيازات جمركية وتيسيرات في ميدان التجارة والاستيراد والتصدير .. وصدر

---

١٠ ــ ا. س. ا. في ٢١ــ٤

١١ ــ وهي اكذوبة لا اساس لها من الصحة .

القرار الذي سعى اليه وناضل من أجله اليمين بطرح اسهم شركات القطاع العا م للبيع .

واصدر مؤتمر استثمار رؤوس الاموال في مصر (١٥ــ٦) بزعامة عبد الرحمن الشاذلي وزير التموين توصياته ومن اهمها :

ــ اعادة النظر في تجربة اشتراك العاملين بمجالس الادارة، حيث انها لم تحقق النجاح المطلوب !

ــ تشجيع القطاع الخاص على انشاء الشركات المساهمة عن طريق « تحريرهم » من نظام الارباح ، وعلى الاخص نسبة الــ ١٥ ٪ المخصصة للخدمات ونسبة الــ ٥ ٪ لشراء سندات حكومية !

ــ منح القطاع الخاص المزايا الممنوحة رأس المال الاجنبي .

ــ اعادة النظر في النظام الضريبي حتى يتمشى مع واقع نفقات المعيشة ، وحتى لا يصبح وسيلة لمصادرة الاموال الخاصة بالنسبة للشرائح التي تزيد عن سبعة الاف جنيه ! (وحتى تعم العدالة جميع القطاعات ، اصدر مجلس الوزراء قرارا (١٥ــ٦) برد عقارات الحراسة الى أصحابها ، وتعويض الملاك الذين آلت عقاراتهم الى شركات التأمين ، مع زيادة نسبة التعويض بنسبة ٣٠ ٪ (١٦٠ مثل بدلا من ١٢٠ مثل الضريبة العقارية) .

وتولي وزارة المالية الدكتور احمد ابو اسماعيل « وكان يتولى زعامة المعارضة ضد سياسة الدكتور حجازي الاقتصادية ، وكانت اللجنة المالية في مجلس الشعب ــ وكان رئيسا لها ــ تتصدى كثيرا لسياسة الوزارة السابقة » (جريدة الاخبار) . وقد قاد حملة نقد شرسة ضد تباطؤ الحكومة في تطبيق سياسة الانفتاح ، وتزعم الدعوة الى تصفية القطاع العام واطلاق حرية رأس المال الخاص .. الخ . واحمد ابو اسماعيل ينتمي الى عائلة من كبار ملاك الاراضي ببلدة سمنود .

ومن اقطاب الوزارة الجديدة ايضا عيسى شاهين ــ وزير الصناعة ــ من عائلة تمتلك اكبر مزارع للموز في مصر واخيه محمد شاهين من اقطاب اليمين ــ امين الاتحاد الاشتراكي بالاسكندرية سابقا ــ . هذا بالاضافة الى الاحتفاظ بعناصر من القطاع الخاص مثل المليونير عثمان احمد عثمان الذي يتحكم في ٥٧ ٪ من اجمالي استثمارات الميزانية (حجم انتاج التشييد في الخطة الانتقالية وحدها

٦٥٤٦ مليون جنيه) ويملك شركة « المقاولين العرب » التي تتولى تنفيذ اكبر عمليات المقاولات ، ومحمد حامد محمود « الاقطاعي » من اغنياء محافظة البحيرة — طبقت عليه قوانين الاصلاح الزراعي — والسكرتير والوكيل الخاص لاعمال الامير الصباح سابقا .

وتلك هي بعض « العينات » من « متعهدي » سياسة الانفتاح الاقتصادي ، بينما استبعدت العناصر الاكثر تقدما مثل اسماعيل صبري عبد الله — وزير التخطيط — وصلاح غريب — وزير العمل — واسماعيل غانم ...

وثيقة الردة الكاملة

وقد ابرزت الصحف تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب — ويراسها محمود ابو وافية من كبار الملاك وصهر الرئيس السادات — التي تعد بمثابة « برنامج عمل » للوزارة الجديدة .. وهي من اخطر وثائق الردة وابلغها تعبيرا عن اتجاهات الحكم والقوى الاجتماعية التي ينشط في خدمة مصالحها. ونستعير من التقرير(١٣) النقاط التالية :

— « يجب ان يسبق الانفتاح الخارجي انفتاح داخلي يؤمن النشاط الخاص ويشجعه ويحفزه على القيام بدوره الضخم الفعال في خدمة الاقتصاد الوطني » .

— « لا ينبغي ان يطغى قطاع على قطاع او يجور قطاع على ما ينبغي ان يكون للاخر ، او يؤثر احدهما على الاخر بما يخل بالموازنة بينهما في المعاملة العادلة » ! الامر الذي يعني انهاء الدور القيادي للقطاع العام .

— « تصفية المشروعات الخاسرة .. **مع انسحاب القطاع العام من غير مجالاته** » .

— « طرح جزء من اسهم رؤوس الاموال لشركات القطاع العام على القطاع الخاص والافراد » .

---

١٢ — انظر الحاشية رقم ١ .

١٣ — نشر بالصحف المصرية في ١٩—٤

— « **السماح بتاسيس شركات مساهمة برؤوس اموال مصرية تتمتع بنفس مزايا قانون الاستثمار من حيث الاعفاءات الضريبية** » .

— « تحقيق الديمقراطية الاقتصادية بقصر نشاط الدولة على المشروعات الاساسية ذات النفع العام ، **التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها ، والتي لها طابع احتكاري فعلي** » !

— « تمليك العاملين بعض شركات القطاع العام ، خاصة الصناعات الثقيلة والغذائية » .

— « تخفيض سعر الفائدة على القروض المخصصة للاسكان لتشجيع القطاع الخاص والتعاوني » . وبالمناسبة فان تقديرات الربح في هذا القطاع تصل الى ٨٠ ٪ .

— « لا يتصور امكان استمرار السير على سياسة توظيف الطاقة واتخام المشروعات بعمالة غير عامله (اي التخلي عن مسؤولية الدولة في توظيف القوى العاملة ، حتى يسمح « سوق العمل » بتخفيض الاجور) .

— « اعادة فتح سوق البضاعة الحاضرة للاقطان » اي **بورصة القطن** .. فنعود الى مضاربات تجار القطن ، مما يعيد للاذهان عهد المليونيرات المتخصصين في هذا المجال امثال احمد باشا يحي والفرغلي باشا . وتفقد الدولة موردا اساسيا للدخل يتسرب الى ايدي الطفيليين .

— « انعاش بورصة الاوراق المالية .. » .. الخ .

وكلمات الوثيقة تغني عن اي تعليق .

● لا نعتقد ان هناك وثيقة اكثر وضوحا وحسما في دلالتها ومغزاها الطبقي ، فكل مادة منها تنضح بعفن الراسمالية ، وكل كلمة تعكس ابشع صور الجشع الاستغلالي وتقديم مصالح الفئات الراسمالية الكبيرة والطفيلية على اي اعتبارات اخرى .

● وهي تشكل ردة كاملة عن منهج راسمالية الدولة الوطنية التي كانت تضمن قدرا كبيرا من التقدم الاقتصادي والاستقلال الوطني .. ردة الى مستنقع التخلف ، حيث الهيمنة الكاملة لراس المال الخاص الكبير ، وحيث تستباح الثورة القومية ، لتصبح نهبا للبرجوازية الاجنبية والمحلية ، ويزداد افقار وبؤس الجماهير الكادحة .

● كما انها تعبر عن مصالح اكثر قطاعات البرجوازية تخلفا .. الراسمالية التجارية والمالية — المضاربة — واثرياء الريف ، وهي الجماعات التي تريد اقامة اقتصاد «شبيه بالاقتصاد اللبناني» . والتقرير حافل بالاشارات الى اهمية الانتاج الزراعي ، بينما يكاد يخلو من الاهتمام بالانشطة والتنمية الصناعية ، وهي اتجاهات متخلفة ، لان العقلية الراسمالية الاكثر تقدما قد تجاوزتها منذ قرون طويلة ، في مطلع الثورات الرأسمالية .

● وهي تؤدي الى تخلي الدولة عن التخطيط ، لان وسائل التنمية وانماطها واهدافها تصبح تحت سيطرة القطاع الخاص .

على رغم ذلك ما زال البعض يدور في « ستاتيكية » البناء والتوجيهات الاشتراكية للسلطة والثورة الاجتماعية في مصر !

نفقات بناء الجيش الوطني والخدمات مهددة بالتبديد

من اين تحصل الدولة على الموارد الكافية لسد نفقات القوات المسلحة واعباء بناء الجيش الوطني ؟

ما هي مصادر الدخل التي تكفل الانفاق على التعليم المجاني والعلاج وغيره من الخدمات ؟

كيف تغطى فروق الاسعار للقمح والذرة والزيت والسكر وغيرها من السلع الاستهلاكية الاساسية ؟

خلال سنوات الحكم الناصري ، وحتى الان ، ظلت المصادر الرئيسية لدخل الدولة تعتمد على (أ) الارباح التي يحققها القطاع العام — الصناعي خاصة — (ب) الفائض الاقتصادي المتحقق من هيمنة الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة وتسويق المنتجات الاولية والمواد الخام — الفرق بين السعر العالمي والسعر الذي تحدده للمنتج او تكاليف الانتاج — (جـ) الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

والسياسة الاقتصادية الجديدة تدعو الدولة الى التخلي عن الشطر الاكبر من القطاع العام — وارباحه — والتجارة وتسويق المنتجات ، حتى يتسرب الفائض الاقتصادي الى ايدي ابناء البرجوازية الكبيرة والاحتكارات الاجنبية ، رغم ان المتبع حاليا في

معظم الدول الراسمالية هو ان الدولة تقوم بانتاج وتسويق المواد الاولية والهيمنة على بعض الصناعات الاساسية لتمويل الانفاق الحكومي ، خاصة في مجال الدفاع والخدمات والحصول على فائض لموازنة الانفاق الجاري .

ومن الطبيعي ان الفئات الطفيلية في مصر لا يعنيها الجيش الوطني ولا توفير الخدمات او الحفاظ على مستوى اسعار السلع الاساسية .

والملاحظ ان البيانات الاخيرة تركز على فكرة « تطوير نظام الضرائب » باعتبارها المصدر الشرعي الاساسي لدخل الدولة واداة تحقيق العدل الاجتماعي . ورغم ذلك فالمجلس يطالب بمختلف انواع الاعفاءات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ، ويصرح المسؤولون بان النية تتجه لتخفيض سعر الضريبة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان كل المتحصل من الضريبة العامة على الايراد لا يزيد عن ٩ر١ مليون جنيه !

وحتى في حالة « احكام اجراءات الحصر والربط والتحصيل » من القطاع الخاص ، فلن يرتفع الرقم كثيرا . ان حصيلة الضرائب تشكل فقط ٥ر١٨ ٪ من مجمل الدخل القومي . والضرائب على الدخل والثروة ضئيلة للغاية اذ تتراوح نسبتها بين ٣ — ٤ ٪ من الناتج القومي ، وهي نسبة لم تتغير كثيرا خلال نصف القرن الاخير . الغالبية العظمى من الضرائب تأتي من القطاع العام ومؤسسات الدولة ، والضرائب غير المباشرة (التي يقع عبئها على الجماهير الكادحة) فالضرائب غير المباشرة وفروق الاسعار وحدهما تشكلان نحو ٦٥ ٪ من جملة ايرادات السيادة .

وتعاني الميزانية من زيادة هائلة في العجز ، والاعتماد المزمن على التمويل الخارجي . وكان العجز يبلغ ثلث اجمالي المدخرات المحلية خلال الخطة الخمسية الاولى ، واصبح الان يصل الى ثلاثة اضعاف المدخرات المحلية (اعتمدت الخطة الاخيرة على الموارد الخارجية في حدود ١١٠٠ مليون جنيه) (٤) .

وهذه الارقام تؤكد الحاجة الى المزيد من الدعم والترشيد

---

١٤ — الطليعة عدد فبراير ١٩٧٥ .

للقطاع العام وتحكم الدولة في التجارة الخارجية وتجارة الجملة وتسويق الحاصلات الزراعية ، لا تبديد موارد الدولة واستنزافها لمصلحة حفنة من الاثرياء . هذا ، بالاضافة الى صياغة سياسة ضرائبية لا تطارد « المتهربين » فحسب ، وانما تطبق على فئات اجتماعية نجحت حتى الان في التهرب « بحكم القانون » من المساهمة في الاعباء الوطنية ، مثل ارباح الاستغلال الزراعي ، فهي ما زالت معفاة من الخضوع للضريبة .

النشاط الطفيلي بين المفهوم القانوني والمفهوم الاجتماعي !

— والنغمة الجديدة التي ارتفعت اخيرا — للاستهلاك المحلي والتنفيث عن السخط — وتتمثل في الحيلة الموجهة ضد « النشاط الطفيلي » .

لكن ما هو « النشاط الطفيلي » ؟

الرئيس السادات يعرفه بانه « اعمال سمسرة طفيلية والمضاربة والمغامرة والتهريب في السوق السوداء والتلاعب باقوات الشعب .. الخ » وهو تعريف « قانوني » — او بوليسي — لا تنطبق على الواقع والتحديد العلمي ، اذ يقتصر الامر على التصرفات « المخالفة للقانون » .. كالرشوة والاستغلال والنفوذ . ونحن نتوقع اتخاذ اجراءات قانونية واجراء محاكمات « مثيرة » لبعض « الافراد » .

لكن هذا شيء والنشاط الطفيلي شيء اخر ، الاول جريمة ، والثاني يتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية .

النشاط الطفيلي هو نشاط اقتصادي يحقق دخل عن طريق غير منتج ، تقوم به فئات اجتماعية معينة في ظل القوانين والشرعية السائدة ، تضم ممولين وتجار ربوبين ومقاولين ووكلاء في مجالات التصدير والاستيراد وتجار الجملة ونصف الجملة في الصفقات العقارية وعمليات التوريدات .. الخ . والدولة نفسها « تقنن » لمختلف الانشطة الطفيلية ، وجميع التشريعات الاخيرة تضفي الشرعية على المعاملات الطفيلية .

الشرطي .. السياسي

ولسنا في حاجة للخوض في الحديث عن ديمقراطية « شرطي مصر الاول » وربيب اجهزة المباحث الذي تسلم مقاليد السلطة التنفيذية .. او سيد فهمي وكيل الوزارة الذي رقي بدوره الى منصب الوزير . ولا نعتقد ان « تزكية » الصحفيين « التقدميين » — وغيرهم كثير للاسف — تشفع له . فهناك تاريخه الحافل بالعدوان على الحريات والقاء الالاف من المعتقلين في غياهب السجون بتهم باطلة في حملات ٧٢ و٧٣ و٧٥ .. وعشرات الشهداء من عمال المحلة الكبرى .. والفلاحين المحرومين من العودة الى قراهم .. وجو الارهاب المخيم على البلاد .

محاولة استقطاب قيادة القوات المسلحة

تضمنت قرارات الرئاسة عدة مبادرات تتعلق بالقوات المسلحة ودورها في الحياة السياسية ، واهمها :

— تعيين حسني مبارك قائد سلاح الطيران نائبا لرئيس الجمهورية .

— حضور قادة الاسلحة المختلفة حفل اداء اليمين لنائب الرئيس ومجلس الوزراء .

— تولى حسني مبارك رئاسة الهيئة العليا للتسليح والتصنيع .

— اصطحاب السادات لنائبه في جميع الرحلات والاجتماعات المحلية والعربية الهامة في محاولة للايحاء بجدية دور نائب الرئيس وان المنصب لم يعد « شكليا » كما كان في الماضي .

— دعوة القوات المسلحة للمشاركة في الانتخابات القادمة للاتحاد الاشتراكي .

— التعهد باعادة تشكيل اللجنة التنفيذية العليا على ان تضم اعضاء من قيادة الجيش .

وقد تنوعت التكهنات عن دوافع ومغزى واثار هذه التغييرات .

ولا شك ان **الدوافع** هي خليط من عدة اعتبارات وعوامل لعل في مقدمتها العناصر التالية :

١ — الفجوة التي ظلت تتسع وتتعمق بين قيادة الجيش

ورئاسة الجمهورية بعد حرب اكتوبر . ومن مظاهرها ــ التي بدأت بعد وقف اطلاق النار ــ اتجاه بعض العسكريين الى تحميل مسؤولية النتائج السلبية للحرب « للقيادة السياسية » او « القرار السياسي » ــ طبقا للتعبير الذي برز حينئذ في تصريحات صحفية لبعض قادة القوات المسلحة ــ . واستمر تبادل الاتهامات بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ، وتم عزل عدد من القيادات الاساسية مثل الشاذلي رئيس الاركان وعبد المنعم واصل وسعد مأمون قائدي الجيش الثاني والثالث وغيرهم . وتصاعدت هذه النغمة النقدية لتشمل بعض الاوضاع العامة ، خاصة في المستويات الادنى من القيادات العليا ، الامر الذي جعل بوادر الانشقاق المتزايد تشكل خطرا على النظام . فكان من الضروري احتواء المؤسسة لاشعارها « بتكاملها » مع النظام ، ومشاركتها في المسؤولية .

٢ ــ الاعتراضات التي اثارتها القيادة العسكرية على بعض المواقف السياسية واتجاهات الرئاسة في حل القضية الوطنية ــ الاتفاقيات الثنائية الجزئية ــ ورغم الطابع « الفني العسكري » لهذه الاعتراضات ، فان لها بعدها السياسي .

وقد ترددت انباء من مصادر موثوق بها تؤكد ان « غرفة العمليات » في اجتماعها بالسادات ــ قبل اعلان فشل مهمة كيسنجر ــ أبدت بعض الملاحظات :

أ ــ حول تعهد مصر بعدم الالتجاء الى استخدام القوة الا في حالة عدوان على سوريا . فقد اثير احتمال بدء سوريا لعمليات عسكرية ، وماذا يكون عليه موقف مصر حينئذ ؟ وجاء الرد ــ للاسترضاء ــ بانه يمكن حينئذ الادعاء بان اسرائيل هي التي بدأت العدوان . ولكن الرد لم يكن مقنعا ، اذ اشار البعض الى ان التعهد يضمنه طرف اخر ، هو اميركا . . وفي استطاعتها ان تعرف ــ بوسائل الاستطلاع ــ حقيقة الاوضاع . وقد تمسك كبار الضباط بالتدخل العسكري من جانب مصر بغض النظر عن « البادىء بالقتال » بحكم الارتباط المصيري بين القوات المسلحة للبلدين .

ب ــ رفض فكرة تشكيل دوريات مشتركة مصرية ــ اسرائيلية ، بسبب ما تثيره من استفزاز لشعور الضباط .

ج ــ اثيرت قضية مرور الشحنات الاسرائيلية في القنال وما قد يترتب عليها من مشاكل بين عمال المرافىء المصريين ،

وتساءلوا عن مرور « اشخاص » بصحبة هذه البضائع ينتمون الى المخابرات الاسرائيلية ويرصدون المواقع المصرية على امتداد القنال بالاجهزة الحديثة .

. . . الخ من ملاحظات .

وتردد كذلك ان القيادة العسكرية قد ابدت رغبتها ــ بطريق مباشر او غير مباشر ، بواسطة مبارك ، وفي قول اخر بالاتصال بمحمود فوزي ــ للمشاركة في الراي فيما يتعلق بالقرارات « ذات الطابع الاستراتيجي » .

ولا شك ان من مصلحة الرئاسة ان « تورط » المؤسسة العسكرية « باشراكها » في التنازلات وتحملها مسؤولية مشتركة في القرارات الخاصة بالتسويات الجزئية ، كتغطية لمواقفها المتخاذلة .

٣ ــ تصاعد الحركة العمالية ونمو الصراع الطبقي وتزايد عزلة النظام يجعله في حاجة الى دعم صفوفه وتوحيد المؤسسات الفاعلة ، وجر القوات المسلحة الى معترك الصراع الاجتماعي بتسليطها ضد الجماهير الشعبية . وقد كشفت احداث المحلة الكبرى النقاب عن هذا الاتجاه عندما استعانت السلطة بالجيش لمحاصرة المدينة واقتحامها وبوحدات من سلاح الطيران (السلاح الذي كان يترأسه مبارك) في مناورات للارهاب فوق المصانع ، باختراق حاجز الصوت . بينما تؤكد قوات الامن المركزي الصدام المباشر مع جماهير العمال (١٥) .

وهناك اعتبارات اخرى كالموازنة بين مؤسسة الامن ــ الداخلية والمخابرات ــ والقوات المسلحة ، بعد تعيين ممدوح سالم رئيسا للوزراء .

ومن الطبيعي ان يحاول السادات حصر المشاركة في حدود « الشكليات » ، لتصبح مجرد صورة اكثر منها واقع . يؤكد هذا الاتجاه اختيار حسني مبارك بالذات ــ مع تجاوز الاسبقيات ــ وتفسر مجلة التايم اختياره بان « لمبارك ميزتان ترضيان السادات فهو يحترم ويراعي رغبات الرئيس ــ ملتزم به ، كما انه معاد للروس كنتيجة لبعض اتصالات غير موفقة مع ضباطهم . واصدقائه يصفونه

١٥ ــ في احاديثه الخاصة ، يتهم الرئيس السادات الشيوعيين والسوفيات والفلسطينيين (!) بتدبير انتفاضة المحلة بهدف احباط مهمة كيسنجر .

بانه ليس فقط معاد للروس ، ولكنه يمقتهم » (١٦) .

ولكن السادات سيجد انه من الصعوبة بمكان تحجيم دور الجيش . والنتيجة الحتمية هي عودة مؤسسة القوات المسلحة للمشاركة بنصيب متزايد وبصورة مباشرة في السياسة العليا و« مسؤوليات » الحكم ، بعد ان مضت فترة طويلة على تطبيق الخط الذي التزم به عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ وتصفية مجموعة عبد الحكيم عامر ، الذي كان يتوخى ابعاد الجيش عن المشاركة المباشرة في السياسة والحكم .

وقد ساد اعتقاد بين بعض « المتفائلين دائما ابدا » بان هذه المشاركة سوف تدعم الاتجاه الوطني وتضيق الخناق على خط الردة ، لكن المشاهد ان عجلة الارتداد تدور بسرعة اعظم من اي وقت مضى .

* * *

بقي التعديل الاخير بتعيين الدكتور رفعت المحجوب امينا عاما للاتحاد الاشتراكي . والامين الجديد لا يختلف عن سلفه في شيء — وربما ينطبق عليه المثل الشعبي « ما ألعن من سيدي الا ستي » — الا الاسراف في الادلاء بالتصريحات والاحاديث الصحفية التي تتسم بطابع بوليسي . وهو يدعو الى الوئام و« السلام الاجتماعي » ، ويعلن ان تقييم الناس سيتم على اساس « الموقف من فلسفة التحالف ومن مبادىء ثورة التصحيح » ! و« من لا ينضم للتنظيم يعزل نفسه عن الجماهير ») طبقا لقانون الاتحاد الاشتراكي لايجوز ممارسة اي نشاط سياسي خارج الاتحاد (اما العضوية فستعطى لاولئك « الذين لا يعملون على هدم التحالف ويؤمنون بسيادة القانون وبدولة المؤسسات » .

وبمناسبة « سيادة القانون ودولة المؤسسات » .. نذكر بحقيقة ان تعيين الدكتور رفعت المحجوب يتعارض مع كليهما ، فالقانون ينص على ان يكون الامين العام عضوا باللجنة المركزية ومنتخبا منها .. وهي نصوص تنتهك بكل بساطة في ظل سيادة القانون وفي دولة المؤسسات !

---

١٦ — مجلة التايم — عدد ٩—٦ .

من المسؤول عن تصاعد موجة الغلاء في مصر ؟

حامد النكلاوي

رغم ان « اعتمادات خفض تكاليف المعيشة » سجلت تقديراتها لعام ١٩٧٥ رقما قياسيا وصل الى ٦٤٢ مليون جنيه لخفض وتثبيت اسعار السلع الاساسية ، فقد استمرت موجة الغلاء في التصاعد والاحتدام ! وازاء هذا الموقف ، الذي يبدو فيه التناقض واضحا بين هدف السلطة المعلن وهو « التخفيف من اعباء المعيشة على المواطنين » والاشتداد الملموس لحدة التضخم واختفاء السلع الاساسية المدعومة من الاسواق « المنظورة » وظهورها بوفرة بأسعار مرتفعة في « الاسواق الموازية » غير المنظورة ! في ظل هذه الظروف يطرح المواطن العادي في مصر سؤالا يلح عليه يوميا : **من المسؤول عن تصاعد موجة الغلاء في مصر الان ؟**

— ١ —

ورغم سلامة ما جاء من اسباب بالعديد من البحوث والدراسات « الاكاديمية » عن اسباب استمرار الضغوط التضخمية في الاقتصاد ومن بينها **ميل معدلات التبادل الخارجي الى غير صالح**

الاقتصاد المصري ، لا سيما بعد الارتفاع الاخير في اسعار النفط (وما تلاه من ارتفاع في اسعار معظم اسعار السلع المصنعة ، لم يقابله ارتفاع مماثل في اسعار الصادرات) ، **وازدياد فائض الطلب الكلي المحلي على العرض الكلي** نظرا لوجود مشروعات التنمية طويلة الاجل مما يخلق زيادات كبيرة في القوة الشرائية تسبق ما يتوقع ان تؤدي اليه من زيادة في الانتاج ، **والتزايد السريع في سكان مصر مع عجز القطاع الزراعي عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة** مما يدفع باسعار المنتجات الزراعية ايضا الى التصاعد المستمر . ورغم وجاهة هذه الاسباب من الناحية التحليلية البحتة فانها تقف قاصرة عن تشخيص **طبيعة القوى الاجتماعية الاقتصادية والظروف التنظيمية السائدة لتداول السلع** في مصر والتي تغذي عمليات تصاعد موجات الغلاء والتضخم وتساعد على استمراريتها.

ففي ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة في مصر الان يمكن التمييز بين **نوعيات محددة من رأس المال** تختلف في دورها و« شخصيتها » واثار النشاط الاقتصادي الذي تميل اليه . فهناك مثلا **رأس المال الصناعي** الذي يتصف بقدر من الاقدام وتحمل المخاطرة والذي يعمل على احداث تطورات جذرية في البيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وهذا يأخذ منذ عام ١٩٦١ شكل **رأس المال العام** في مصر . وهناك — من ناحية اخرى — **رأس المال التجاري** الخاص وهذا النوع طموح بلا حدود ويلعب دورا رئيسيا في مجالات التسويق والتداول السلعي ويبحث عن الربح السريع ويعمل على اشباع رغبات استهلاكية تتسم بالافراط في البذخ والكمالية . وهناك ايضا **رأس المال الطفيلي والمضارب** ، وهو يهدف الى تحقيق اقصى ربح في اسرع وقت ممكن ، ويتسم هذا النوع من رأس المال بالخمول وعدم المقدرة على ارتياد افاق استثمارية منتجة ذات نتائج ديناميكية ويقوم على استغلال الازمات وافتعال الاختناقات . ويهمنا في هذه الدراسة تسليط بعض الضوء على الصلة الوثيقة لهذا النوع من رأس المال بالميول المضاربية ونتائجها التضخمية الملموسة في مصر اليوم ، وكذلك **مدى التداخل بين رأس المال الطفيلي والمضارب من ناحية وبين رأس المال التجاري من ناحية اخرى** وما لذلك من اهمية كبيرة في تكوين فهم اقتصادي — سياسي سليم لظاهرة التضخم في مصر .

لمن تذهب اعانة السلع الاساسية ؟

ينشط رأس المال الطفيلي في مجالات **تداول السلع الاساسية** حيث يسيل لعابه نظرا لضخامة حجم المعاملات في هذه السلع والنسبة الكبيرة التي تحتلها من ميزانية كل اسرة (١) ورغم ان ميزانية الدولة اعتمدت مبلغ ٢٨٠ مليون جنيه في ميزانيتها الاخيرة من اجل تثبيت وزن وسعر رغيف العيش ، فان كل التقارير تجمع على ان اصحاب المخابز قد انقصوا وزن الرغيف وان قطره انكمش الى ١٥ سم بدلا من ٢٠ سم . وقد جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب (انظر الاهرام ٢–٣–١٩٧٠) « ان الوزن الفعلي لرغيف العيش طبقا للعينات العشوائية من الاسواق ينقص **٢٥ جراما** عن الوزن القانوني وهذا معناه تسرب مبلغ ٧٠ مليون جنيه من المبلغ الكلي المخصص لدعم الرغيف الى جيوب الوسطاء والطفيليين واصحاب المخابز : **اي ٢٥ ٪ من المبلغ المخصص للاعانة** .

وما يحدث لاعانة رغيف العيش يحدث بالنسبة لسلع اساسية اخرى كالفول والعدس والسكر والشاي والزيت وغيرها من السلع التي تهم القاعدة العريضة من الجماهير بصفة خاصة .

وخلاصة القول انه نتيجة لتلك الاوضاع فان **اعانات الميزانية العامة الموجهة لتثبيت اسعار السلع الاساسية تتسرب الى جيوب المضاربين والمستغلين للازمات والاختناقات من عناصر الرأسمالية الطفيلية ولن تؤدي الى رفع القدرة الشرائية للعاملين وللفئات منخفضة الدخل** .

في مجال تجارة الخضر

يسيطر القطاع الخاص (تجار ، وسطاء ، وقماطين) على تجارة الخضر (جملة وتجزئة) في المدن ، بينما لا يتعدى حجم

---

١ — بناء على الدراسة التي قام بها جهاز تخطيط الاسعار والمنشورة في مذكرته بتاريخ سبتمبر ١٩٧٣ تم تحديد ١٨ سلعة تدخل ضمن نطاق السلع الضرورية هي « القمح » ، الذرة الشامية ، الارز ، الفول ، العدس ، الزيوت النباتية ، المسلي الصناعي ، السكر ، العسل الاسود ، الحلاوة الطحينية ، الجبن الابيض ، الشاي ، الفاكهة ، الخضر ، السمك ، الكيروسين ، البوتاجاز ، الاقمشة والمنسوجات القطنية والشعبية » .

عمليات القطاع العام ١ ٪ من اجمالي كميات الخضر المسوقة ، وقد واجه القطاع العام (الشركة المصرية العامة) لتسويق الخضر والفواكه) حربا شعواء من جانب قوى الرأسمالية الطفيلية في مجال تجارة الخضر للعديد من الاسباب منها تفضيل **حدائق الاصلاح الزراعي** نفسها بيع الخضر التي تنتجها لتجار الجملة على طريقة (الكلالة) وكذلك عدم ضمان تنفيذ التعاقدات مع الجمعيات التعاونية في حالة ارتفاع الاسعار عن التسعيرة الجبرية . بالاضافة الى اتباع الشركة لمواصفات تجارية طبقا للتسعيرة لا تتمشى مع ما يتبعه تجار الجملة والقطاعي من حيث مستوى الفرز والتجانس ونسبة التالف . كذلك يتمتع تجار الجملة بميزة هامة عن القطاع العام وهي سهولة اجراءات التعامل ودفع القيمة النقدية للزراع فورا مما يؤدي الى تشجيع المنتجين والموردين على التعامل معهم ، وقد انتهى الامر بتصفية الشركة المصرية العامة لتسويق الخضر والفواكه .

وتعتبر **الهوامش التسويقية** ذات اهمية بالغة من حيث التأثير على اسعار الخضر التي يشتري بها جمهور المستهلكين وبتحليل التكاليف التسويقية لنموذج هام لاحد الخضر الرئيسية وهي الطماطم تبين ان عمولة تجار الجملة تشكل الجزء الاكبر مما يسمى «بالتكاليف التسويقية » ، ففي خلال **العروة النيلية** للطماطم الواردة من الجيزة بلغ العائد لتاجر الجملة ثلاث جنيهات للطن مقابل ٨ر١ جنيه لتاجر التجزئة اي ان نصيب الاول من « التكاليف التسويقية » بلغ ١ر٢٩٪ مقابل ٤ر١٧ ٪ لتاجر التجزئة من جملة التكاليف التسويقية التي بلغت ٣ر١٠ جنيه للطن ، اما بالنسبة **للعروة الشتوية** وللطماطم الواردة من الفيوم فقد بلغت **عمولة تاجر الجملة** ١٢ جنيه للطن مقابل ٥ر٤ جنيه للطن لتاجر التجزئة وهو يمثل ٧ر٤٤ ٪ و ٤ر٢٠ ٪ على التوالي من التكاليف التسويقية التي بلغت نحو ٨ر٢٦ جنيه ، اما في **العروة الصيفية المبكرة** وللطماطم الواردة من الاسكندرية (سوق النزهة) فقد بلغت عمولة تاجر الجملة ٥ر٢ جنيه للطن مقابل جنيهان للطن لتاجر التجزئة وهو ما يمثل ٥ر٣١ ٪ ، ٢ر١٢ ٪ على التوالي من التكاليف التسويقية التي بلغت ٥ر١٦ جنيه للطن اما في **العروة الصيفية المتأخرة** وللطماطم الواردة من محافظة الدقهلية فقد بلغ نصيب تاجر الجملة ٩ر٥ جنيه للطن مقابل جنيهان لتاجر التجزئة

وهو ما يوازي ٤١ر١ ٪ ، ١٤ ٪ على التوالي من التكاليف التسويقية لطن الطماطم الذي بلغت نحو ٢ر١٤ جنيه للطن (١) . ذلك بينما كان نصيب المنتج (المزارع) خلال الفترة من ١٩٦٥ — ١٩٧٠ في المتوسط ٧ر٥٨ ٪ من سعر التجزئة (٢) ، اي ان اكثر من ٤٠ ٪ من سعر المستهلك للطماطم يذهب للهوامش التسويقية .

وتلعب فئة **القماطين** — وهم فئة من الوسطاء بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة — دورا خطيرا ومؤثرا على تجارة الخضر في مصر اذ يقومون بالمضاربة على اسعار الخضر وفق ظروف العرض والطلب الموسمي ضاربين عرض الحائط بجداول التسعيرة الرسمية . ويتعاظم نشاطة « القماطة » عندما ينخفض حجم المعروض من الخضر مما يزيد من حدة ارتفاع اسعارها ، ومن الطبيعي ان يكون ضحية تلك الاوضاع **المنتج والمستهلك** على السواء ، فالمنتج لا يحصل على عائد مجز والمستهلك الذي يدفع اسعارا خيالية يذهب معظمها لجيوب الوسطاء والفئات الطفيلية ويعود ذلك للطبيعة الاحتكارية لسوق تجارة الجملة في الخضر اذ يسمح بوجود **القماطة** كقناة رئيسية في عملية تسويق الخضر على سوق الجملة واسواق الاستهلاك بالتجزئة .

وفي دراسة للهوامش التسويقية لبعض محاصيل الخضر الهامة قام بها جهاز الاسعار (١) . يتضح أن الهوامش التسويقية لمحصول مثل الكوسة تبلغ نسبتها الى سعر المزرعة الذي يحصل عليه المنتج الذي يسوق محصوله بنفسه ١٣٠ ٪ ، وتبلغ بالنسبة للفاصوليا الخضراء ١٠٥ ٪ ، وفي الطماطم ٥ر١١١ ٪ . **ومن هذا يتضح ان المستهلك يدفع ضعف الاسعار التي يحصل عليها المزارع المنتج . بينما يحصل الوسطاء على مبالغ تفوق ما يحصل عليه المنتج ، وتزيد عن نصف ما يدفعه المستهلك . والجدير بالتنويه انه**

---

١ — المصدر : تقرير لجنة دراسة توفير الاحتياجات من الخضر وتخطيط زراعتها وانتاجها — ملحق ٤ عن التكاليف التسويقية ومذكرة رقم ٣٠ — جهاز تخطيط الاسعار — مارس ١٩٧٤ .

٢ — المصدر نفسه .

١ — انظر التقرير الثاني للجنة دراسة وتوفير الاحتياجات من الخضر وتخطيط زراعتها وانتاجها . جهاز تخطيط الاسعار (سبتمبر ١٩٧٤) . ص ٨ .

رغم الدور الخطير الذي يقوم القماطة في مجال تسويق الخضر فان معاملاتهم لا تبرز في أية سجلات رسمية ودخولهم الطفيلية لا تخضع للضرائب .

— ٢ —

رأس المال الطفيلي والمضارب في مجالات الاسكان والتشييد

يعتبر قطاع **المقاولات المدنية** احد المجالات الخفية لنشاط راس المال الطفيلي . فنظرا لتواجد اختناقات في طاقة شركات المقاولات العامة (اختناقات آلية وبشرية) جعلتها تعجز عن انجاز تعاقداتها وفق الجدول الزمني المحدد ، فقد لجأت هذه الشركات الى **مقاولي الباطن** بالقطاع الخاص لانجاز بعض العمليات مثل النجارة . وقد ارتفعت نسبة **مشاركة مقاولي الباطن في أعمال المقاولات العامة** خلال الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٠ من ٢١ ٪ الى ٢٥ ٪ بلغ حجم عمليات مقاولي الباطن ١٠ر٦ مليون جنيه في السنة المالية ٦٩ — ١٩٧٠ وقد بلغ حجم الاستثمارات في مجالات الانشاءات والتشييد في الخطة الانتقالية لعام ١٩٧٥ ، **٦٥٤ر٦ مليون جنيه ،** وفي نفس الوقت رفع حد التعاقد مع مقاولي القطاع الخاص من ١٠٠ الف جنيه الى نصف مليون جنيه .

ونتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات المخصصة للتشييد والبناء في خطة المشروعات الاستثمارية اثناء الستينات ، اتجهت عناصر الرأسمالية الطفيلية الى الاتجار في مستلزمات الانتاج الرئيسية اللازمة لاغراض الانشاءات والتشييد وحدث ذلك بشكل خاص بالنسبة للاسمنت وحديد التسليح والخشب وغيرها من مستلزمات البناء . وتأخذ المتاجرة في « الحصص الخام » من مستلزمات البناء احد الاشكال الرئيسية لتوليد الدخول الطفيلية حيث يتم ذلك بتواطؤ موظفين رسميين يشرفون على التسليم الاداري لهذه « الحصص الخام » . ونتيجة لهذا الارتفاع المضاربي في نفقات البناء والمساكن فان ذلك ينعكس بشكل واضح على الارتفاع الجنوني لمتوسط الايجارات السكنية الحديثة حتى يكون هناك تناسب بين نفقة البناء وعائده . ولما كان بند **ايجار المسكن** هو اكبر بنود الانفاق في ميزانية الاسرة في الحضر ، فان الارتفاع الكبير في

ايجار المساكن يؤدي الى ضغط شديد على مستوى معيشة الطبقات الوسطى والفقيرة . وهذا ما يشاهد الان فعلا حيث اصبح ايجار المسكن في مصر يزيد في كثير من الاحيان على ١٠٠ ٪ من الدخل الشهري لرب الاسرة (من فئات الدخل المتوسط والمنخفض) (١) وكذلك فان سماح قانون الاستثمار الجديد لراس المال العربي بشراء **اراضي البناء** كان في حد ذاته مثيرا للمضاربة على الارض وعاملا مساعدا على ازدياد حدة الضغوط التضخمية . **وتأكدت هذه النتيجة** بسرعة فائقة عندما أعقب صدور القانون اقبال كبير من جانب راس المال العربي لشراء اراضي البناء باثمان بالغة الارتفاع خلقت مضاربات عنيفة في مجالات الاستثمار العقاري . وفي هذه الظروف، تثير المضاربات العقارية مزيدا من الحدة والعنف في ايجارات المساكن : فهي تؤدى الى ارتفاع عام وحاد في اسعار كل اراضي البناء — سواء منها المملوكة للمصريين أو للمواطنين العرب . ونظرا لكون **ارض البناء** سلعة وسيطة تدخل في انتاج سلعة نهائية لها وزنها الرئيسي في ميزانية الاسرة هي السكن ، فان ذلك يؤدي بدوره الى مزيد من الارتفاع لايجارات المساكن ومزيد من الضغط لمستويات المعيشة للفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض . يقابل ذلك تضخم « الدخول الطفيلية » لفئات السماسرة وتجار الارض والمقاولون وغيرهم .

ونظرا لرغبة الدولة في تقديم الدليل العملي لراس المال الخارجي على جدوى استثماراته في مصر وطمأنته الى انتفاء المخاطر التشريعية التي يمكن أن تضر بربحيته ، فان السلطات تحجم عن التدخل في مجال تحديد « ايجارات المساكن » لصالح المستأجر . ومعنى ذلك عجز الدولة عن اتخاذ اجراء حيوي يتعلق بمستوى معيشة العاملين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود وذلك لكسب رضاء ممثلي راس المال الطفيلي والمضارب في سوق البناء في مصر .

---

١ — انظر دكتورة سلوى سليمان : « الاستثمار العربي في الاقتصاد المصري بين الانتاج والمضاربة» — بحث مقدم الى المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب.

— ٣ —

واخيرا ينشط « راس المال الطفيلي » في مجال الاتجار في السلع الكمالية المستوردة والمهربة وذلك سعيا وراء اشباع الرغبات الاستهلاكية المتنامية للبورجوازية المصرية التي تتسم بالافراط في البذخ والكمالية . وفي هذا المجال ينشط بشدة رأس المال الطفيلي من اصغر « تاجر شنطة » الى كبار تجار شارع الشواربي . ومن الواضح للعيان ان حجم المعاملات في هذه السلع الكمالية والترفيه آخذة في التزايد يوما بعد يوم بما يعكس السوء المتزايد المتزايد لتوزيع الدخل القومي بين فئات الدخل المختلفة في مصر وارتباط ذلك بتبلور **نمط محدد للاستهلاك الترفي** ، يقترن عادة بسوء تخصيص الموارد يتعارض مع متطلبات التنمية في الاجل الطويل . واخطر ما في هذه العملية هو استنزاف جانب من موارد النقد الاجنبي ومدخرات المصريين في الخارج لتمويل هذه المعاملات . ولقد كشفت قضية صادق غبور وشركاه على أن **حجم معاملاته كان لها موارد من النقد الاجنبي من الضخامة التي جعلتها تكاد تشكل « سوقا موآزية » اخطر واهم من السوق الموازية الرسمية .**

ومن السذاجة تصور انه لا يوجد تداخل وتشابك للمصالح الاقتصادية لعناصر الرأسمالية التجارية والراسمالية الطفيلية والذي بدأ يأخذ شكلا واضحا ومتناميا في السنوات الاخيرة . وللتدليل على ذلك يكفينا ان نورد فيما يلي نص « الاعلان — تهنئة » الذي نشر في الجرائد المصرية منذ يوم ١٣—١—١٩٧٥ واستمر لعدة أيام بعد صدور الحكم بالبراءة في قضية غبور وشركاه :

« في ظل سيادة القانون وعهد الحرية والعدالة ، نتقدم بأصدق التهاني وأجمل الاماني للسيد الزميل المهندس صادق غبور بحكم القضاء المصري العادل ببراءته **راجين له استمرار دوره الكبير في تدعيم الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الشاملة من اجل الوطن المفدى مصر » .**

وقد شملت قائمة التواقيع الاتية اسماؤهم :

محمود السيد عبد العال — تاجر سيارات بالاسكندرية .
نبيه سمعان — تاجر لوازم عمارات بالسبتية .
سعيد محمد حسين — تاجر ادوات صحية بباب اللوق .

شركة مصر للادوات المنزلية — بالقاهرة .
حلمي فهمي — تاجر لوازم العمارات بالسبتية .
شركة القاهرة للسيارات — بشارع محمد فريد .
شركة عبد المقصود للتجارة — بشبرا الخيمة .
معرض رباب للسيارات — بالقاهرة .
نعيم اسكندر جرجس — تاجر ادوات صحية بالفجالة .
الحاج محمد الطحاوي عبد الكريم — تاجر ادوات صحية بالمنيرة .
شركة المقطم للتجارة — بالفجالة .
شركة الادوات الصحية (حسب الله وشركاه) — بعابدين .
معارض نجف وسجاد (مقار تادرس) — بالزيتون .
سيدهم عوض — مقاول وصاحب سيارات نقل .
مصطفى حمد موسى — مقاول ادوات صحية بمصر الجديدة .
عبد المجيد جمعة — تاجر سيارات بالقاهرة .
كامل صليب عبد الله — تاجر ومورد جميع قطع الزهر بشبرا الخيمة .
عبد الله مدبولي — تاجر سيارات بالقاهرة .

*

ولعل تلك العينة من المهنئين ببراءة « المهندس » صادق غبور — رمز التحالف بين رأس المال التجاري والطفيلي — خير تجسيد لترابط وتشابك مصالح هذه الفئات من الرأسمالية المصرية ونمو مصالحها وتمتعها بمزيد من حماية القانون في ظل سياسة الانفتاح المباركة ! وبعد فان وقوف السلطة في مصر موقف المتفرج العاجز ازاء عمليات النهب والمضاربة التي يقوم بها رأس المال الطفيلي والتجاري في جميع المجالات في الوقت الذي تتدهور فيه القوى الشرائية للجماهير العريضة من الكادحين وذوي الدخل المحدود ، ليست سوى دليل على وقوع اقسام هامة من السلطة تحت ضغط

المصالح المرتبطة براس المال الطفيلي والمضارب وتنامي بعض المصالح الاقتصادية المشتركة بين اجنحة في السلطة مثل عثمان احمد عثمان وبين تيار الراسمالية المضاربة والطفيلية على المستويين المصري والعربي . ان هذا النوع من الراسمال الطفيلي الذي يضارب على اقوات الشعب ويبدد الفائض الاقتصادي للبلاد هو اكثر انواع راس المال خطورة وتعويقا للنمو وهو المسؤول الاول عن الاتجاهات المضاربية وتصاعد موجة الغلاء في مصر .

الفروق في الدخول ومستويات المعيشة في مصر

حسن صادق

رفعت ثورة ٢٣ يوليو شعار « تذويب الفوارق بين الطبقات» كاحد اهدافها الاساسية واحاطت هذا الشعار بمجموعه من الافكار والمبادىء التي كانت تعتقد انها تكمله وتؤدي اليه ، فالاشتراكية في نظر الميثاق هي « الكفاية والعدل » .

ولكن على الرغم من رفع هذا الشعار وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق تنمية اقتصادية طموحة الا ان هدف العدالة او هدف « تذويب الفوارق » لم يتبلور بشكل كاف اولم توضع له خطة واضحة المعالم واكتفت الثورة باخذ اجراءات متناثرة لا تربطها خطة متكاملة واضحة المعالم تضمن تحقيق قدر محدد من العدالة في فترة زمنية محددة .

والان وبعد ما يزيد عن عشر سنوات على صدور قوانين التأميم في سنة ١٩٦١ يبدو ان الامر يحتاج الى وقفه لمعرفة حجم الفروق التي ما زالت قائمة بين الافراد والفئات الاجتماعية المختلفة في الدخول وفي مستويات المعيشة .

وعلى الرغم من ان الفروق في الدخول في وضعها الحالي هي نتاج عملية التنمية ذاتها بحجمها وبالاسلوب الذي تمت به، وخاصة الاطار الاجتماعي والفكري والتنظيمي الذي حكم هذه التنمية مما يعني انه لا يمكن في الواقع دراسة هذه الفروق وردها الى اسبابها والتعرف على مضمونها الحقيقي الا في اطار دراسة تشمل عن تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر من جميع جوانبها . على الرغم من ان كل ذلك صحيح الا ان هذه الدراسة سوف تقصر اهتمامها على متابعة الفروق في الدخول وفي مستويات المعيشة كما هي الان لان مثل تلك الدراسة الشاملة السابق الاشارة اليها تحتاج الى جهود اوسع ووقت اطول .

ذلك بالاضافة الى ان قياس حجم الفوارق القائمة حاليا بين الافراد والطبقات سوف يفيد في معرفة الاوضاع الاقتصادية التي تعيشها الفئات الاجتماعية المختلفة في مصر حاليا وبالتالي سوف يلقي الضوء على طبيعة الصراع الدائر الان بين الطبقات الكادحة والفقيرة من جهة وبين الشرائح والفئات ذات المصالح والمزايا الاقتصادية الواسعة من جهة اخرى .

فاذا كانت الفروق القائمة حاليا بين دخول الطبقات والفئات الاجتماعية في مصر كما قلنا هي النتاج الطبيعي للاسلوب الذي تمت به التنمية فانها تعود وتفرض نفسها على واقع الصراع السياسي والاجتماعي الذي يدور الان في الساحة المصرية ، فالهجمة اليمينية الشرسة انما تعبر عن اصرار الطبقات المستغلة — القديمة والجديدة — على دفع مسار العمل الوطني والاجتماعي في مصر وبشكل نهائي في الاتجاهات التي تؤمن لتلك الطبقات استمرار استغلالها وتصعيده وفي مقابل ذلك تستميت القوى الوطنية والتقدمية في التصدي لهذه الهجمة بغية دحرها ثم التحول بالتجربة الى مسار ذي مضمون اكثر تقدما .

كذلك نعتقد ان الدراسة حتى في هذا النطاق المحدد سوف تكون شاهدا ومن خلال الارقام على ان تحقيق الاشتراكية قضية اكبر واعقد من ان تحل باجراءات جزئية وفوقية ذات طابع وسطي وانها لا تتم بشكل جدي الا في ظل تغيرات سياسية واجتماعية وتنظيمية أكثر عمقا وشمولا .

ومما يلفت النظر ان النظام على الرغم من رفعه لشعار

العدالة و« تذويب الفوارق بين الطبقات » لم يكلف نفسه عناء محاولة قياس ومتابعة التغيرات في توزيع الدخل القومي التي كان يجب ان تكون محل اهتمام خاص باعتبارها مؤشرا على مدى نجاح خطط التنمية في تحقيق « العدالة الاجتماعية » ، فالبيانات المتاحة عن هذا التوزيع وتطوره قليلة وغير كافية .

فتقارير متابعة الخطة الصادرة عن وزارة التخطيط تكتفي بمتابعة ما يطرأ على اجمالي الدخل القومي (والدخول المتولدة في القطاعات الاقتصادية الاساسية) من تغير معتبرة ان هذا الرقم هو المؤشر الاساسي لنجاح التنمية ، الى جانب اهتمام تلك التقارير بتطور نصيب الفرد من الدخل القومي .

وهذا المتوسط وان كان يظهر مدى التحسن في المستوى العام للمعيشة بين فترة واخرى الا انه لا يفيد في معرفة حجم الفروق في الدخول بين فرد واخر او بين طبقة اجتماعية واخرى .

كذلك تفتقر النشرات والبحوث الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الى البيانات الدورية المنتظمة عن تطور توزيع الدخول وتطور مستويات المعيشة وذلك فيما عدا بحوث ميزانية الاسرة بالعينة التي أجرى الجهاز منها حتى الان بحثين اساسيين .

وتتيح هذه البحوث بيانات متشعبة عن انفاق اسر العينة على بنود الانفاق المختلفة وكذلك توزيع الانفاق الكلي للاسرة على السلع والمجاميع السلعية المختلفة ، وعلى الرغم من اهمية هذه البيانات وفائدتها كما سيتضح من سياق هذه الدراسة ، الا انها تعجز عن تبيان الحجم الحقيقي للفوارق بين الطبقات والفئات الاجتماعية الاساسية ، عمال ، فلاحين ...) ذلك ان البيانات الاولية التي تجمع من اسر العينة لا تبوب بالطريقة التي تسمح باظهار الفوارق في الانفاق وفي مستويات المعيشة بين هذه الطبقات على الرغم من ان ذلك كان امرا ممكنا .

ذلك فضلا عن ان الجهاز لم يجر منها الا بحثين اثنين، اولهما في عام ٥٨—٥٩ وثانيهما في عام ١٩٦٤ ، كل ذلك ادى الى غياب الارقام الدورية المنتظمة اللازمة لمتابعة وملاحقة تطور الفوارق بين الطبقات .

وامام غياب البيانات التي تمكن وبشكل مباشر من دراسة

الفروق سوف نلجأ هنا الى استخدام بيانات من مصادر متعددة في محاولة لالقاء الضوء باكبر قدر مستطاع على الجوانب المختلفة لمشكلة . والبيانات والمعلومات التي تعتمد عليها هذه الدراسة بيانات رسمية تضمنتها نشرات احصائية صادرة عن اجهزة رسمية متعددة بمصر وبذلك يظل الجهد الاساسي في هذه الدراسة محصور في تجميع هذه البيانات المتفرقة وترتيبها بحيث تعطي في النهايــــة صورة اصدق ما تكون عن المشكلة .

اولا : توزيع الدخول

قام الجهاز المركزي للاسعار بتقدير توزيع الدخل القومــي لعام ١٩٧٢ ويظهر الجدولين رقم ١ و٢ هذا التوزيع في شكليــه المطلق والنسبي .

جدول رقم ١

توزيع الاسر ودخولها حسب فئات دخل الاسرة عام ١٩٧٢

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر (بالالف)	دخل اسر الفئة (بالمليون جنيه)	مدخول الاسرة بالجنيه ملم	ج
اقل من ٥٠	٩١	٢ر٣	٨٠٩	٢٤
٥٠	٤٠٠	٢٤ر٤	...	٦١
١٠٠	١٨١٤	٢٥٤ر٢	١٩٦	١٤٠
٢٠٠	١٥٦٧	٣٦٥ر٤	١٧٠	٢٣٣
٣٠٠	١٠٣٣	٣٣٨ر٧	٨٧١	٣٢٧
٤٠٠	٦٢٠	٢٦٥ر٨	...	٤٢٨
٥٠٠	٣٨٦	٢٠٥ر٣	٥٨٧	٥٣١
٦٠٠	٤٢٢	٢٧٧ر٠	٧٩٩	٦٥٥
٨٠٠	٢١٠	١٨١ر٢	١٩٧	٨٦٤
١٠٠٠	٣١٠	٤٠٨ر٧	٧٥٨	١٣١٧
٢٠٠٠	١٠	٤٥ر٤	٨٧٩	٤٣٣٩
١٠٠٠٠ فاكثر	٢	٧٧ر١	٦٧٩	٣٢٤٢٩
جملة	٦٨٦٦	٢٤٤٥ر٣	١٠٠	٣٦٥

المصدر : جهاز تخطيط الاسعار ، مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص٣

جدول رقم ٢

التوزيع النسبي للدخول والاسر

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر %	دخل اسر الفئة %
اقل من ٥٠	١ر٣٣	٠ر٠٩
٥٠	٥ر٨٣	١ر٠٠
١٠٠	٢٦ر٤٢	١٠ر٤٠
٢٠٠	٢٢ر٨٢	١٤ر٩٤
٣٠٠	١٥ر٠٤	١٣ر٨٥
٤٠٠	٩ر٠٤	١٠ر٨٧
٥٠٠	٥ر٦٢	٨ر٤٠
٦٠٠	٦ر١٥	١١ر٣٣
٨٠٠	٣ر٠٥	٧ر٤١
١٠٠٠	٤ر٥٢	١٦ر٧١
٢٠٠٠	٠ر١٥	١ر٨٦
١٠٠٠٠ فاكثر	٠ر٠٣	٣ر١٤
جملة	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : جهاز تخطيط الاسعار مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص٣

يبلغ متوسط دخل الاسرة في سنة ١٩٧٢ طبقا للجدول رقم ١ ٣٦٥ (ثلاثمائة وخمسون وستون) جنيها في السنة في حين يبلــغ متوسط نصيب الفرد ٦٨ (ثمانية وستون) جنيها .

وتقدر وزارة التخطيط متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بكلفة عوامل الانتاج بثمانين جنيها (٨٠ جنيه) لعام ٧١–٧٢ (١) . وهذا الفارق بين التقديرين يرجع على الاغلب الى تعلق تقديرات الجهاز بتوزيع الدخل القومي القابل للتصرف وليس الدخل

---

١ — تقرير متابعة تنفيذ الخطة — عام ٧١–٧٢ .

القومي الكلي (٢) .

ويظهر الجدولان أن أسر جمهورية مصر العربية عام ٧٢ تنتظم في هرم اجتماعي واقتصادي شديد الاختلال ترزح فيه الاغلبية الكادحة تحت ظلم واضح بينما يحتل قمة هذا الهرم عدد قليل من الاسر ذات المصالح الاقتصادية الواسعة .

والفارق بين من يحتلون قمة ذلك الهرم ومن يقبعون في قاعة هائل بل مخيف ولعله لا يتكرر على هذا النحو في اي بلد اخر .

ولا بد هنا قبل ان نسترسل ان نتذكر ان بيانات توزيع الدخول التي تعتمد عليها هنا تصور الوضع في مصر في عام ١٩٧٢ اي بعد ١٤ عاما من بدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى واحدى عشر سنة من صدور « القوانين الاشتراكية » في يوليو سنة ١٩٦١ .

يبلغ عدد الاسر في الثلاث شرائح منخفضة الدخل ٢٠٣٠٠،٥٠٠ اسرة (مليونان وثلاثمائة الف وخمسمائة) بنسبة تبلغ ٣٤ ٪ من مجموع عدد اسر الجمهورية . هذا العدد الضخم من الاسر الذي يمثل اكثر من ثلث اسر مصر لم يحصل في عام ١٩٧٢ الا على ١١ ٪ من الدخل القومي .

وعلى النقيض من ذلك نجد ان الاسر التي تمثل قمة الهرم الاجتماعي في مصر لا يزيد عددها عن ٣٢٢ الف اسرة تمثل ٤ر٧ ٪ فقط من مجموع عدد الاسر بينما يبلغ نصيبها ٢٢ ٪ من الدخل القومي ومن بين أسر القمة الفين فقط من الاسر احتلت ذروة تلك القمة وحصلت فيما بينها على دخول بلغ مجموعها ٧٧ر١ مليون جنيه وذلك بمتوسط يزيد عن ٣٢ الف جنيه للاسرة .

وبافتراض ان عدد المتكسبين بالاسرة الواحدة هو ١ر٢ (٣) متكسب فان متوسط دخل المتكسب الواحد في هذه الشريحة العليا يصل الى حوالي ٣٠ الف (ثلاثين الف) جنيه في السنة مما يقطع بان دخول هذه الفئة ليس مصدرها العمل وانما مصدرها الملكية

٢ ـ يقصد بالدخل القومي القابل للتصرف فيه مجموع الدخول التي تدخل في حوزة الافراد وبذلك فهو لا يتضمن ـ على عكس الدخل القومي الكلي ـ الارباح غير الموزعة للوحدات الاقتصادية كما لا يتضمن الضرائب التي تستقطع من الاجور والدخول الاخرى .

٣ ـ هذا الرقم مستخدم من بيانات تقارير متابعة تنفيذ الخطة .

الى جانب المضاربة وغيرها من الاعمال ذات الطابع الطفيلي التي لا يقابلها جهد حقيقي مبذول .

ويقينا هناك من بين اسر هذه الشريحة والتي لا يزيد عددها عن الفين من تعلو غيرها من حيث الدخل السنوي ، اذ ان بعضها تحقق ما يزيد عن متوسط هذه الفئة ، وعلى ضوء ما هو ملاحظ عن الاوضاع في مصر يمكننا ان نفترض ـ دون تجاوز ـ ان هناك من الاسر ما يصل دخلها الى ٢٠٠ الف جنيه سنويا .

واذا عدنا الى الاسر التي تحتل قاع الهرم فاننا نجد ان ٩١ الف (واحد وتسعون الف) اسرة تحتل ادنى مستوى من ذلك القاع اذ لم يزد مجموع دخولها في تلك السنة عن ٢ر٣ مليون جنيه بمتوسط قدره ٨٠٩ ملم و٢٤ جنيه للاسرة في السنة .

ويقينا مرة اخرى هناك من بين تلك الاسر من يقل دخلها عن ذلك المتوسط الشديد التواضع ويمكننا ان نفترض ان اقل دخل يبلغ ١٥ جنيه في السنة .

وهنا نقف لنلقي نظرة على الهوة المخيفة التي تفصل بين ذروة القمة في المجتمع المصري وبين من يحتلون ادنى المستويات في قاع الهرم الاجتماعي . هذه الهوة هي بمقدار الفارق بين ٢٠٠ ألف جنيه او اكثر في الواقع (٤) يحققها تاجر جملة او مهرب في سنة واحدة وبين ١٥ جنيه تلقى لاسرة عامل او فلاح كادح على مدار سنة كاملة .

ومن جهة اخرى نجد ان متوسط دخل الفرد في الاسر التي تقع في قاع سلم الدخل لا يتعوى ١٧ جنيه في السنة بينما يصل متوسط دخل الفرد في الاسر التي تقع اعلى سلم الدخل الى ٥١٠٨ جنيه في السنة وهو ما يمثل ٣٠٠ (ثلاثمائة) ضعف .

كذلك فان افراد الاسر في الثلاث شرائح الواطئة والذين تصل نسبة عددهم الى اجمالي عدد الافراد الى ٢٤ر٦ ٪ لا يتعدى متوسط دخل الفرد منهم ٢٣ر٥ جنيه في السنة وهو ما يقل عن ثلاثة جنيهات

٤ ـ كانت هذه البيانات نفسها محل تكذيب وتجريح من الدكتور حجازي . ولكن كل من يعايش الاوضاع في مصر يدرك ان الارقام الحقيقية لثروات الاغنياء تفوق كثيرا اي بيانات رسمية .

في الشهر اي ان ربع المجتمع المصري (تقريبا) يقل دخل الفرد فيه عن ثلاثة جنيهات شهريا .

اما بالنسبة لتوزيع دخول الافراد حول المتوسط العام وقدره ٦٨ جنيه في السنة فاننا نجد ان ٨٠ ٪ من الافراد يقل دخل الواحد منهم عن هذا المتوسط وان مجموع ما يحصلون عليه من دخول لا تتعدى ٥٠ ٪ من الدخل القومي .

ومؤدى كل ذلك ان توزيع الدخول سواء من حيث الفارق بين الاشد غنى والاكثر فقرا او من حيث طريقة توزيع الدخول حول المتوسط العام لدخل الفرد ما زال مختلا وبعيد كل البعد عن العدالة ولذلك يمكن القول انه بصرف النظر عما يكون قد طرأ على هذا التوزيع من تغيرات خلال سنوات « التحول الاشتراكي » في مصر * الا ان الامر انتهى الى وضع ما زالت فيه الفئات الكادحة والفقيرة تعاني من ضآلة نصيبها من الدخل بينما تستأثر طبقة محدودة العدد نسبيا بالنصيب الاكبر من الناتج القومي دون أن يقابل ذلك من جانبها جهد يوازي ما تحصل عليه .

ثانيا : تطور توزيع الملكية الزراعية

صدر قانون الاصلاح الزراعي في مصر عام ١٩٥٢ محددا الحد الاقصى للملكية الزراعية بمائتي فدان للمالك الواحد .

وقد قامت الدولة بالاستيلاء على المساحات التي تزيد عن هذا الحد وتولت توزيعها على الاسر المعدمة في حدود ٢ الى ٥ افدنة للاسرة الواحدة .

ثم صدر عام ١٩٦١ تعديل للقانون تم بموجبه خفض الحد الاقصى للملكية من ٢٠٠ فدان للفرد الى ١٠٠ فدان للاسرة .

ويتضح من بيانات تطور التوزيع النسبي للمساحة حسب فئات الملكية وذلك في كل من الفترات ، ما قبل صدور قانون ٥٢ ،

* — لم نتمكن من دراسة وقياس ما طرأ على توزيع الدخول من تغير في ظل التنمية في مصر اذ ليس تحت يدنا سوى توزيع الدخول في سنة واحدة هي سنة ١٩٧٢ . ولكن على الرغم من ذلك تبقى الصورة واضحة فبعد احدى عشر عاما ها هي صورة التمايز الاجتماعي .

ما بعد هذا القانون ، وما بعد صدور قانون سنة ١٩٦١ .

ويتضح من تلك البيانات انه على الرغم من تطبيق تلك القوانين فقد ظل الهيكل العام للملكية الزراعية فيما يتصل بالتوزيع النسبي لعدد الملاك على فئات الملكية ثابتا دون تغير يذكر ، فقد ظل صغار الملاك (اقل من ٥ افدنة) يمثلون الاغلبية العظمى من اجمالي عدد الملاك الى حد ان نسبتهم ظلا تشبه ثابتة في حدود ٩٤ ٪ .

اما بالنسبة لاجمالي عدد الملاك الزراعيين فقد زاد عددهم من ٢٨٠١ الف مالك في الفترة الاولى الى ٣٠٠٨ في الفترة الثانية ثم الى ٣١٠١ الف في الفترة الثالثة وقد تركزت هذه الزيادة في عدد صغار الملاك وذلك كنتيجة مباشرة لعملية توزيع الاراضي المستولى عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعي على بعض الاسر المعدمة ، وذلك كسبب اساسي وبسبب التوريث كسبب اضافي .

اما الملاك في الشرائح الاعلى للكلية فقد ظلت نسبتهم ثابتة ولم يتغير عددهم الا في حدود ضيقة .

ولعل أهم تغير طرأ على هيكل الملكية هو ارتفاع النصيب النسبي لصغار الملاك من المساحة الكلية فقد ارتفع نصيبهم من ٣٥ر٤ ٪ في الفترة الاولى الى ٤٦ر٦ ٪ ثم الى ٥٢ر١ ٪ في الفترة الثالثة ولكن هذا الارتفاع لم يؤد الى زيادة في متوسط نصيب المالك الصغير لانه جاء نتيجة زيادة عدد الملاك الصغار وليس بسبب زيادة متوسط نصيب المالك الصغير .

ثالثا : توزيع عائد الملكية الزراعية :

يتضح من الجدول رقم ٣ ان الفارق في الوضع الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي بين من يحتلون قمة الهرم الاجتماعي في الريف وبين قاعدة هذا الهرم فارق هائل .

الملاك في قاع الهرم (من يملكون اقل من فدانين) يبلغ عددهم ٩١٢ الف مالك ويمثلون ٥٩ر٤ ٪ من مجموع عدد الملاك .

هذا العدد الضخم والذي يمثل ما يقرب من ٦٠ ٪ من الملاك الزراعيين لا يملك اكثر من ١٠ر١ ٪ من جملة مساحة الاراضي الزراعية .

وعلى النقيض من ذلك تماما نجد ان الملاك الذين يحتلون قمة

الهرم في الريف (٢٠ فدان فاكثر) لا تزيد نسبتهم العددية عن ٩ر٢ ٪ بينما تبلغ جملة ما يملكونه ٥ر٥٢ ٪ من جملة المساحة الكلية .

جدول رقم ٣

توزيع الملكية ومتوسط العائد للمالك حسب فئات الملكية

فئات الملكية	نسبة عدد الملاك ٪	نسبة المساحة ٪	متوسط عائد الايجار للمالك الواحد بالجنيه
أقل من فدان	٣٨ر٧	٤ر٤	١١ر٧
١ —	٢٠ر٧	٥ر٧	٢٨ر٤
٢ —	١٣ر٩	٦ر٦	٤٩ر٢
٣ —	٨ر٠	٥ر٥	٧٠ر٨
٤ —	٤ر٣	٣ر٩	٩٣ر٣
٥ —	٧ر٨	١١ر٢	١٤٨ر٢
١٠ —	٣ر٧	١٠ر٢	٢٨٢ر٤
٢٠ —	٢ر٠	١٢ر٧	٦٥٣ر٥
٥٠ —	٠ر٧	٩ر٤	١٤٨٦ر٥
١٠٠ فدان فاكثر	٠ر٢	٣٠ر٤	١٦٦٩١ر٧
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٣ر٢

المصدر : جمهورية مصر العربية جهاز تخطيط الاسعار — مذكرة رقم ١١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ١١ .

ومن بين ملاك القمة هناك ٢٨٨٥ يمثلون ٢ر٠ ٪ من مجموع عدد الملاك فقط يحتلون ذروة القمة اذ يملكون فيما بينهم ٤ر٣٠ ٪ من اجمالي المساحة المزروعة ويصل متوسط نصيب المالك الواحد منهم من عائد ايجار الارض ١٦٦٩١ (ستة عشر الفا وستمائة وواحد وتسعين) جنيه في السنة .

واذا عدنا الى صغار الملاك فاننا نجد ان من بينهم ٥٩٣ الف مالك يمثلون أدنى مستوى اذ لا تتعدى جملة ملكياتهم ٣٢٣ الف فدان وهو ما يمثل ٤ر٤ ٪ من جملة المساحة الكلية ، ذلك بينما هم يمثلون ٣٨ر٧ ٪ من مجموع عدد الملاك الزراعيين ويبلغ متوسط ملكيتهم حوالي نصف فدان للمالك الواحد ولا يزيد متوسط نصيبه من عائد الايجار عن ١١ر٧٠٠ (احدى عشر جنيها وسبعمائة ملم) في السنة وصغار الملاك بوضعهم هذا يمكن اعتبارهم جزء من طبقة اكثر اتساعا تمثل الاغلبية في الريف وهي طبقة العمال الزراعيين ممن لا يملكون غير عملهم يقدمونه لكي يثري غيرهم من طبقة الملاك الكبار والمتوسطين .

وهكذا ما زال الريف المصري بعد سنين عديدة من بدء « التحول الاشتراكي » المزعوم ينقسم الى طبقتين تفصل بينهما هوة سحيقة ، طبقة عريضة تكدح وتنتج وطبقة صغيرة العدد نسبيا ولكنها ضخمة المصالح تملك ولا تعمل وان كانت تحصل على النصيب الاكبر من عائد عمل كادحي الريف .

وعلى الرغم من ان التقييم الشامل لتجربة الاصلاح الزراعي في مصر عملية تتجاوز بطبيعة الحال مجرد متابعة التغيرات التي طرأت على توزيع الملكية الزراعية الا ان ثبات هذا الهيكل يفصح عن ان العلاقات الاجتماعية بالريف لم تتأثر الا بما يشبه الخدش فقد ظلت في الريف شريحة قليلة العدد من الملاك الكبار تسود وتحكم الريف وقاعدة عريضة نسبيا من صغار الملاك يتضاءل نصيب الفرد منها من عائد ملكية الارض الى الحد الذي يكاد يلحقها بالطبقة الاكثر اتساعا والاكثر حرمانا وهي طبقة الاجراء في الريف (٦) .

---

٦ — سياتي الكلام عن وضع هذه الطبقة في جزء تالي من هذه الدراسة .

رابعا : تطور نسبة الاجور الى عوائد حقوق التملك

يقتضي التطبيق الجدي لشعار « تذويب الفوارق بين الطبقات» التقليص التدريجي لنصيب من لا يعملون من الدخل القومي بحيث يعود نصيب متزايد من الدخل القومي الى الذين يبذلون الجهد الانتاجي الحقيقي وهم اصحاب الاجور .

وتعكس طريقة اقتسام الدخل القومي بين من يعملون من جهة وبين من يملكون ولا يعملون وتطور طريقة هذا الاقتسام مدى جدية التوجه نحو «الاشتراكية» التي تقتضي قوانينها ان يكون العمل هو المصدر الوحيد او على الاقل الاساسي للدخل .

ومن هذا المنطلق فان طريقة تطور هـــذا الاقتسام تعكس الموقف الحقيقي للتجربة المصرية من القضية الاجتماعية الاساسية وهي التناقض الطبقي .

جدول رقم ٤

تطور نسبة الاجور الى الدخل القومي (٧)

البيان	٦٥–٦٦	٦٦–٦٧	٦٧–٦٨	٦٨–٦٩	٦٩–٧٠	٧٠–٧١	٧١–٧٢
نسبة الاجور الى الدخل القومي	٤٦ر١	٤٦ر٠	٤٧ر٢	٤٧ر٣	٤٩ر٥	٤٦ر٢	٤٦ر٣
نسبة عوائد التملك الى الدخل القومي	٥٣ر٩	٥٤ر٠	٥٢،٨	٢٢ر٨	٥٢ر٧	٥٠ر٥	٥٣ر٨

يصور الجدول اعلاه تطور نسبة كل من الاجور وعوائد التملك الى الدخل القومي خلال السنــوات ٦٥–٦٦ ، ٧١–٧٢ . وتدل

٧ – جمهورية مصر العربية (تقارير متابعة تنفيذ الخطة) وزارة التخطيط .

بيانات الجدول على ان الاجور كانت تمثل في (٦٥–٦٦) ٤٦ر١ ٪ من الدخل القومي ورغم انها مالت الى الزيادة في السنوات التالية مباشرة لتلك السنة الا ان هذه الزيادة كانت في نطاق محدود بالاضافة الى ان النسبة عادت مرة اخرى الى الانخفاض لتصل في نهايـــة الفترة الـــى ٤٦ر٢ ٪ ، ٤٦ر٣ ٪ في ٧٠–٧١ ، ٧١–٧٢ عـلى التوالي .

هذا يعني ان النصيب النسبي لعوائد التملك مـــن الدخـل القومي ظل على ما هو عليه خلال سبعة سنوات مـــن « التطبيق الاشتراكي » .

اما من ناحية الحجم المطلق فقد ارتفعت عوائد التملك مـــن ١١٤٥ر٠ مليون جنيه في سنة ٦٥–٦٦ الى ١٤٦٩ مليون جنيه في ٧١–٧٢ بفارق قدره ٣٢٤ مليون جنيه وعلى الرغم من ان جزءا من هذه الزيادة آلت الى القطاع العام في شكل ارباح للوحـدات الاقتصادية التابعة له ، الا انه يمكن القول ان النصيب الاكبر من هذه الزيادة قد آل الى القطاع الخاص مما يعكس نموا ملحوظا في هذا القطاع ، ليس بالنسبة للجهود التي يبذلها ، بقدر ما يتعلـق بالارباح التي يحققها وبالتالي في وزنه السياسي والاقتصادي .

وهذا يقطع بانه على الرغم من ضخامة الاستثمارات الكلية للقطاع العام الا ان التجربة لم تنجح في تطويق القطاع الخـاص واخضاعه ، بل على العكس اتاحت له النمو والالتفاف لاقتناص جزء لا يستهان به من ثمرات التنمية .

ولعل مـــن اهم ما يلفت النظر هنا غياب احصاءات رسمية منشورة تتعلق بحجم نشاط القطاع الخاص والارباح التي يحققها مما يضطر الدارسين الى الاستنتاج غير المباشر .

تطور متوسط اجر المشتغل

مما يعزز الانطباع السابق بان ما خص اصحاب الاجور من ثمرات التنمية كان محدودا للغاية ، هو ان الارتفاع الضئيل الذي

طرا على متوسط اجر المشتغل . ويصور الجدول رقم ٥ هـذا التطور في الفترة من ٥٩ـ٦٠ الى ٦٩ـ٧٠ . ويتضح من الجدول ان متوسط الاجر السنوي الحقيقي للمشتغل ارتفع من ٨٥ر٥ جنيه في ٥٩ـ٦٠ الى ٩٨ر٠ جنيه في ٦٩ـ٧٠ بزيادة كلية قدرها ١٢ر٥ جنيه وان هذا الارتفاع تم بعد احدى عشر سنة من جهود التنمية .

واول ما نلاحظه الانخفاض الشديد للمستوى العام الذي وصل اليه متوسط اجر المشتغل بعد احد عشر عاما من التنمية ـ تحت شعار « التحول الاشتراكي » ـ فثمانية وتسعون جنيها في السنة تمثل ٨ جنيه و١٠٠ ملم في الشهر وبافتراض ان كل مشتغل يعول في المتوسط ٤ اشخاص (ثلاثة اشخاص بالاضافة اليه نفسه) (٨) **فان متوسط نصيب الفرد من اسر المشتغلين يصل الى ٢ جنيه و٠٢٥ ملم في الشهر وهو دخل شديد التواضع ولا شك .**

واذا تذكرنا ان الارقام التي نحن بصددها لا تعدو ان تكون **متوسطات** عامة وانه يمكننا لذلك ان نتوقع ان تقل دخول كثير من اسر المشتغلين عن هذه المتوسطات الشديدة التواضع لقدرنا مدى صعوبة الظروف التي تحياها اسر المشتغلين في مصر .

وتزداد الصورة قسوة اذا تذكرنا ان الارقام السابقة تمثل متوسط اجر المشتغل ، وليس متوسط اجر العامل والمشتغل قد يكون مالكا ويدير عمله ويحتسب له اجر نظير عمله كمدير للمشروع الذي يملكه . والاجور المحتسبة لامثال هؤلاء تزيد بطبيعة الحال عن المتوسط العام لاجر العامل الاجير ، ولذلك يمكننا الجزم ان متوسط اجر العامل الاجير يقل وبشكل ملحوظ عن المتوسط السابق الشديد التواضع ويمكننا بعد ذلك ان نتصور مدى المشقة والفقر الذي تحياه الطبقة العاملة الكادحة .

٨ ـ نسبة الاعالة تصل في مصر بصفة عامة ٣ر٧٤ ويمكن افتراض انها تزيد عن ذلك بالنسبة للمشتغلين . وقد افترضناه هنا ٤ اشخاص ، وهو افتراض لا يتجاوز الواقع على الاغلب .

جدول رقم ٥

متوسط الاجر السنوي الحقيقي للمشتغل

السنوات	متوسط اجر المشتغل
٥٩ـ٦٠ (سنة الاساس)	٨٥ر٥
٦٠ـ٦١	٨٠ر٣
٦١ـ٦٢	٨٦ر٦
٦٢ـ٦٣	٩٩ر٨
٦٣ـ٦٤	١٠٤ر١
٦٤ـ٦٥	١٠٢ر٣
٦٥ـ٦٦	٩٦ر٥
٦٦ـ٦٧	٩٤ر٥
٦٧ـ٦٨	٩٥ر٥
٦٨ـ٦٩	٩٨ر٩
٦٩ـ٧٠	٩٨ر٠

المصدر : تقارير متابعة تنفيذ الخطة ـ سنوات مختلفة .

اجور المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة

ذكرنا فيما سبق ان الارقام الدالة على تطور اجر المشتغل لا تمثل الا متوسطات عامة وان كثير من المشتغلين ينتظر ان يقل اجرهم السنوي عن هذا المتوسط وكنوع لمتابعة هذه الفكرة سوف نستعرض متوسطات الاجر للمشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة لنبين مدى التباين في هذه المتوسطات .

وهذه المتابعة وان كانت ستوضح جزء من الاختلافات بين اجور المشتغلين ، الا ان جزءا اخر سوف يظل خافيا لان المشتغلين في القطاع الواحد بينهم فروق كبيرة من حيث الاجر الذي يحصلون عليه .

ويصور الجدول رقم ٦ تطور متوسط اجر المشتغل في القطاعات الاقتصادية الاساسية .

جدول رقم ٦

تطور متوسط الاجر السنوي الحقيقي للمشتغل في القطاعات الاقتصادية المختلفة

	٦٠ـ٦١	٦١ـ٦٢	٦٢ـ٦٣	٦٣ـ٦٤	٦٤ـ٦٥	٦٥ـ٦٦	٦٦ـ٦٧	٦٧ـ٦٨	٦٨ـ٦٩	٦٩ـ٧٠
الزراعة	٤ر٢٧	٦ر٣٢	٥ر٣٥	٠ر٣٨	٤ر٤٠	٣ر٤١	١ر٤١	٥ر٤٠	٦ر٤١	٥ر٤٠
الصناعة	٠ر١٢٥	٣ر١٣٣	٠ر١٧٦	٣ر١٧٥	٩ر١٦٥	٨ر١٤٨	١ر١٤٢	٤ر١٤٤	٢ر١٤٦	٩ر١٤٣
التشيد	٨ر١٦٣	١ر١٦٠	٣ر١٥٣	٤ر١٥٧	٢ر١٤٢	٧ر١٣٨	١ر١٤٠	٤ر١٤٢	٢ر١٤٣	٤ر١٣٨
الكهرباء	٩ر٢٥١	٦ر٢٥١	١ر٢٤٧	٤ر٢٥١	٩ر٢٣٨	٢ر٢١٦	١ر٢١٣	٠ر٢٠٠	٥ر٢٣١	١ر٢٠٦
النقل والمواصلات	٩ر١٧٠	٠ر١٩٦	٩ر١٩٩	٤ر٢١٦	١ر٢٠٧	٦ر١٩٤	٩ر١٨٠	٨ر١٨٥	٤ر١٩٢	٠ر١٨٤
التجارة والمال	٩ر٢١٨	٦ر٢٢٢	٣ر٢١٩	٣ر٢٠٦	٢ر٢٠٨	٥ر٢١٦	٦ر٢٢٤	٣ر٢٢٠	٤ر٢٢٦	٤ر٢٣٦
الاسكان	٥ر١١٢	٥ر١٠٥	٤ر٨٨	٥ر٨٦	٢ر٧٦	٥ر٦٨	٤ر٦٦	٨ر٦٥	٣ر٦٩	٤ر٦٤
المرافق العامة	٥ر١٩٧	٧ر٢١٧	٥ر٢١٩	٩ر٢١٦	٢ر٢١١	٥ر١٩٥	٨ر١٨٩	٦ر١٩٥	٤ر١٩٤	٩ر١٨٣

المصدر : ملحق احصائي لبحث « التضخم والتخطيط الاقتصادي في مصر .في الفترة ٦٠ـ٩٦١ ـ ٦٩ـ١٩٧٠ المعهد القومي للتنمية الادارية للخبير دانيـــال عبدالله رزق .

ومنه يتضح ان الصورة بالنسبة للاجور في قطاع الزراعة اكثر قسوة من بقية القطاعات فمتوسط الاجر السنوي الحقيقي للمشتغل بلغ ٥ر٤٠ (اربعون جنيها ونصف) وذلك في عام ٦٩ـ٧٠ اي حوالي ثلاثة جنيه ونصف للمشتغل في الشهر وبافتراض ان الفرد يعول اربعة اشخاص فان متوسط نصيب الفرد في اسر المشتغلين بالزراعة يقل عن ٩٠ قرشا في الشهر (تسعون قرشا) .

وهو ولا شك نصيب شديد التواضع ، ويعكس صورة الوضع المتدني للمشتغلين بالزراعة واذا علمنا ان نسبة هؤلاء تبلغ ٤٨٫٩٪ من مجمل عدد المشتغلين لامكن تصور البؤس الذي يعيش فيه نصف السكان .

يضاف الى ذلك ان الرقم السابق (٥ر٤٠ جنيه في السنة المشتغل في الزراعة) لا يمثل متوسط اجر العامل الاجير في الزراعة وانما يمثل متوسط اجر المشتغل في الزراعة والمشتغلون في الزراعة يضمون الى جانب العاملين باجر ملاكا يديرون املاكهم واخرين يعملون لحسابهم وقد احتسب لهؤلاء اجور نظير الادارة والعمل في المشروعات التي يملكونها ومتوسط الاجر المحتسب للمشتغل من بين هذه الفئة ينتظر أن يزيد عن متوسط ما يحصل عليه العامل الاجير ولذلك فعمال الزراعة حياتهم اقسى مما تصوره متوسطات الاجر السابق الاشارة اليها . وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي لقوة العمل بالريف حسب الحالة العملية .

جدول رقم ٧

التوزيع النسبي لقوة العمل في الريف حسب الحالة العملية (تعداد السكان سنة ٦٠)

الحالة العملية	النسبة
صاحب عمل ومديره	٧ر٨
يعمل لحسابه	٠ر٢٥
يعمل باجره	٩ر٣٨
يعمل لدى اسر	٠ر٢٦
يعمل لدى الغير بدون اجر	٣ر٠
متعطل	١ر١
المجموع	**٠ر١٠٠**

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء « زيادة السكان في ج.ع.م» نوفمبر سنة ١٩٦٦ ص ١٦٩

توزيع الاجور في القطاع الحكومي

يوضح الجدول رقم ٨ عدد وتكاليف الوظائف في القطاع الحكومي (الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة) في موازنة ٧١ ـ ٧٢ ، موزعة حسب الفئات الوظيفية .

ويتضح ان وظائف الفئات الثانية عشر والحادية والعاشرة تشكل من حيث العدد ٣١ر٤ ٪ من اجمالي عدد الوظائف بينما لا تمثل الا ١٥ر٦ ٪ من جملة تكاليف الوظائف في القطاع الحكومي .

بينما الوظائف ابتداء من الخامسة فما فوق تمثل من حيث العدد ٨ر٣ ٪ من اجمالي عدد الوظائف بينما يبلغ نصيبها من جملة التكاليف ٢٢ر٤ ٪ .

وينعكس ذلك على متوسط تكلفة الوظيفة الواحدة فبينما لا يزيد متوسط تكلفة الوظيفة في الفئات الثلاث الدنيا ستوى ١٢٤ر٤ في السنة ، يبلغ متوسط تكلفة الوظيفة في الشريحة الاعلى (الاولى فما فوق) ١٣٤٣ر٨ جنيه في السنة اي اكثر من عشرة اضعاف .

وهذا بطبيعة الحال لا يمثل الفوارق في حدها الاقصى ، اذ ان كلا من الرقمين السابقين هو متوسط عدة فئات وظيفية .

وبالنظر الى ان الرواتب الاسمية تخضع لعدة انواع من الاستقطاعات ووفقا لمعدلات تصاعدية ، لذلك فان الفروق في الرواتب الفعلية (اي التي يستلمها الموظف فعلا) سوف تكون اقل بشكل ملحوظ .

يصل متوسط راتب الموظف ـ بعد الاستقطاعات ـ في الفئات الثلاث الدنيا حوالي ١٠٨ جنيها في السنة اي تسعة جنيهات في الشهر واذا اخذنا

جدول رقم ٨
تكاليف الوظائف موزعة حسب الفئات الوظيفية في القطاع الحكومي والمؤسسات والهيئات العامة (موازنة ٧١ــ٧٢)

الدرجة (الفئة)	عدد: العدد	عدد: ٪	التكاليف: قيمة التكاليف	التكاليف: ٪	متوسط التكاليف
١٠،١١،١٢	٣٣٨٥٩٨	٣١ر٤	٤٢١٢١٧٢٠	١٥ر٦	١٢٤ر٤
٩ ، ٨	٣٩٧٥٠١	٣٦ر٩	٨٢٢٦٤٨٧٠	٣٠ر٥	٢٠٧ر٠
٧ ،٦	٢٥٠٦٧٥	٢٣ر٢	٨٥٣٨٨٩٦٠	٣١ر٦	٣٤٠ر٦
٥ ، ٤	٦٩٣٩٨	٦ر٤	٣٨٤٧٩٥٠٠	١٤ر٣	٥٥٤ر٥
٣ ، ٢	٢٠٤٢٣	١ر٩	١٩٠٧٧٤٢٠	٧ر١	٩٣٤ر١
الاولى فما فوق	١٩١٥	٠ر٢	٢٥٧٣٣٥٠	١ر٠	١٣٤٣ر٨
المجموع	١٠٧٨٥١٠	١٠٠	٢٦٩٩٠٥٨٢٠	١٠٠	٢٥٠ر٣

المصدر : جمهورية مصر العربية : موازنة ٧١ــ٧٢

بنسبة الاعالة السابق الاشارة اليها وهي ٨ر٣ فرد للمتكسب الواحد فان متوسط نصيب الفرد الواحد في اسر موظفي الفئات الثلاث يقل عن ٥ر٢ جنيه في الشهر .

اما الموظف في الشريحة الاعلى (الاولى فما فوق) فيبلغ متوسط راتبه السنوي بعد الاستقطاعات (بواقع ٣٣ ٪ للمعاش والضرائب والرسوم الاخرى) حوالي ٩٠٠ جنيه اذا اضيفت اليها مخصصات بدل التمثيل والانتقال التي تشكل في المتوسط ٧٠ جنيه شهريا معفاة من جميع الضرائب والرسوم فان دخله السنوي يصل الى ١٧٤٠ جنيه بواقع حوالي ١٤٥ جنيه شهريا .

والفارق مرة اخرى هائل ويصل الى (١٦ ستة عشر) ضعفا ، على الرغم من انه لا يمثل الفارق في حده الاقصى .

***

استعرضنا حتى الان حجم الفروق في الدخول وما تشير اليه من انقسام المجتمع الى طبقات كادحة ومطحونة وطبقات وفئات مستغلة ذات مصالح اقتصادية واسعة . ثم انتقلنا لتأكيد الصورة ببيان توزيع الملكية الزراعية والعائد منها والتفاوت الهائل بين قمة الهرم الاجتماعي وقاعدته في الريف المصري .

ثم بعدها انتقلنا لنلقي نظرة على البؤس الذي تعيشه طبقة

صغار الملاك والشقاء الاكبر الذي تعيشه طبقة الاجراء في الريف واخيرا استعرضنا الفوارق بين رواتب موظفي الجهاز الحكومي التقليدي .

وكل هذه الصور على الرغم من انها نوع من المعالجات المتفرقة والسريعة للاوضاع الاقتصادية الحالية للطبقات والفئات الاجتماعية في مصر ، الا انها كلها تلتقي في نقطة اساسية واضحة هي ابراز وتأكيد عمق واتساع الفوارق بين الطبقات والافراد وذلك بعد مرور سنين عديدة من بدء التحولات التي اطلقوا عليها « التحول الاشتراكي » .

والان وعلى ضوء كل الحقائق السابقة تنكشف امامنا الخلفية الاقتصادية للصراع السياسي والاجتماعي المحتدم على الساحة المصرية في الاونة الحاضرة . فالطبقة المميزة والمستغلة ـ بمختلف شرائحها ستصر على دفع العمل السياسي والاجتماعي في الاتجاهات التي تضمن لها تصعيد استغلالها اكثر واكثر ، منادية بالارتباط بالامبريالية العالمية سياسيا واقتصاديا ، راضية في الوقت نفسه ان تلعب دورا ذيليا لرأس المال الخارجي ، تخدمه وتصعد استغلالها للطبقات الكادحة في ظله وتحت حمايته .

وفي مواجهة ذلك تستميت القوى الوطنية والتقدمية في رد هذه الهجمة اليمينية مصرة على دحرها ثم التحول بالعمل الوطني الى طريق الاشتراكية الحقة . بمفهومها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

الفروق في الانفاق

تنعكس الفروق في الدخول على انماط ومستويات المعيشة التي تحياها اسر الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ، فالصراع حول اسلوب وكيفية اقتسام الدخل النقدي هو صراع حول كيفية اقتسام ناتج العمل القومي ، مثلا في السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

ولذلك ننتقل الان لمحاولة تتبع الفروق في مستويات المعيشة ونعتمد اساسا على بيانات بحث ميزانية الاسرة بالعينة الذي اجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في عام ٦٤ وقام بنشر بياناته في عام ١٩٧١ .

ويجب أن نلاحظ منذ البداية ان بيانات هذا البحث على الرغم من تشعبها وفائدتها الكبيرة في مجالات كثيرة الا انها قاصرة عن بيان الحجم الحقيقي للفروق بين مستويات معيشة الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة وذلك لسببين :

اولهما ان البحث اجري بالعينة وليس عن طريق الحصر الشامل لكل اسر الجمهورية ونظرا لان عينة الاسر المبحوثة لا تمثل الا كسرا ضئيلا من مجموع اسر القطر ، لذلك فالاحتمال الاكبر الا تظهر في العينة اي اسرة من الاسر بالغة الغنى والتي لا يزيد عددها في الجمهورية باسرها عن ٢٠٠٠ اسرة ، او على الاقل لا يظهر في العينة منها عدد كاف لتمثيل هذه الشريحة العليا من شرائح المجتمع التي وان قل عددها الا انها تحقق فيما بينها دخولا يبلغ مجموعها في عام ١٩٧١ (٧٧ مليون جنيه) .

اما السبب **الثاني** فيرجع الى الطريقة التي بوب بها جهاز الاحصاء البيانات التي جمعت من الاسر ، فبالنسبة لتوزيع انفاق الاسر حسب مهنة رب الاسرة وهو التبويب الذي كان يجب ان يظهر انفاق اسر الطبقات المختلفة بعضها عن بعض لتظهر في النهاية بيانات اسر العمال الصناعيين وانفاقها على البنود والسلع المختلفة في مجموعة واحدة واسر العمال الزراعيين في مجموعة ثانية واسر الملاك في مجموعة ثالثة وهكذا ..

بدلا من هذا التقسيم الذي يسمح بدراسة اوضاع الطبقات المختلفة والفروق بينها فقد اختار الجهاز المركزي للاحصاء التقسيمات التالية :

١ ـ اصحاب المهن الفنية والمديرون .
٢ ـ المشتغلون بالزراعة والمناجم .
٣ ـ اصحاب الحرف والصناع .
٤ ـ باقي المهن .

وهي تقسيمات تخفي ولا شك الفروق الطبقية ، لان كل تقسيم يحتوي على اسر من اكثر من طبقة واحدة فمجموعة اسر المشتغلين بالزراعة والمناجم تتضمن كل من يتصل عملهم بالزراعة سواء كانوا ملاكا ـ كبارا وصغارا ـ يديرون ويشرفون على زراعة ارضهم كما تتضمن العامل الاجير في الزراعة .

كذلك فعند تبويب انفاق الاسر حسب دخل الاسرة (الانفاق

الكلي للاسرة) ينتهي التبويب بالفئة ١٠٠٠ فاكثر في السنة للاسرة ، وبذلك تضم هذه الفئة الاعلى بالنسبة للتبويب المذكور كل الاسر التي ظهرت في العينة والانفاق السنوي لكل منها يزيد عن ١٠٠٠ جنيه ، وبذلك فهذه الجداول لا تعزل الاسر الاكثر غنى في المجتمع المصري وتخفي جزا كبيرا من الفروق .

ذلك الى جانب ان تبويب الانفاق حسب فئات الانفاق الكلي للاسرة ليس هو الطريقة المثلى لاظهار الفروق في الانفاق والافضل منه ان يتم تبويب الاسر والافراد والانفاق حسب متوسط نصيب الفرد من الانفاق الكلي للاسرة لان التبويب الاخير سوف يضع الاسرة التي قد يكون دخلها كبير وعدد افرادها كبير ايضا ضمن الاسر الفقيرة — وا المتوسطة — وليس ضمن الاسر الغنية وهو ما يفعله التبويب الاصلي .

ولذلك فالاسر التي تنتمي الى نفس الفئة الانفاقية في الجدول رقم ٩ رغم انها تعتبر اسرا متقاربة من حيث حجم انفاقها الكلي الا انها نظرا لاختلاف حجم كل منها قد تكون متباعدة من حيث متوسط نصيب الفرد من هذا الانفاق الكلي .

امام هذه الملابسات المتصلة بالبيانات المتاحة وطبيعتها فسوف نزاوج بين بيانات بحث ميزانية الاسرة السابق الاشارة اليه وبين جدول توزيع الدخول .

وذلك في محاولة لمحاصرة الفروق واظهارها بحجمها الحقيقي. وذلك على النحو الذي سوف يتضح من سياق العرض .

توضح بيانات ميزانية الاسرة التوزيع النسبي لافراد العينة وجملة الانفاق الاستهلاكي حسب فئات الانفاق السنوي للاسرة .

ويتضح من هذه البيانات ما يلي :

— متوسط الانفاق الاستهلاكي الكلي للفرد في الحضر لا يتجاوز ٥٠ر٦٤ جنيه في السنة اي بواقع ٢٠٠ر٤ جنيه في الشهر الواحد تمثل جملة ما ينفقه الفرد في المتوسط خلال شهر كامل على المأكل والملبس والمسكن وكافة بنود الانفاق الاخرى وهو رقم متواضع يعبر عن انخفاض مستوى المعيشة في مصر بشكل عام .

وعلى الرغم مما يكون قد طرأ على هذا المتوسط من تحسن منذ سنة ١٩٦٤ وهي سنة بحث ميزانية الاسرة — حتى الان . الا ان الصورة لا يمكن ان تكون قد تغيرت كثيرا ، خاصة وان معدلات

التنمية قد انخفضت الى ادنى حد في السنوات ٦٦—٦٧ ، ٦٧—٦٨ حيث بلغ هذا المعدل ١ر. ٪ اما في ٦٧—٦٨— فقد حدث نقص في الدخل القومي عن السنة السابقة لها ، ولذلك اصبح هذا المعدل بالسالب ٢ر٢ ٪ (٩) . ذلك بالاضافة الى الارتفاع الكبير في اسعار كثير من السلع الاستهلاكية في السنوات الاخيرة .

جدول رقم ٩

توزيع الافراد ومجموع انفاقهم الاستهلاكي حسب فئات الانفاق الاستهلاكي الكلي للاسرة *

فئات الانفاق السنوي	مجموع افراد الريف + الحضر في العينة		مجموع الانفاق الاستهلاكي ريف + حضر		متوسط نصيب الفرد
	عدد	٪	عدد	٪	
اقل من ٢٥	٤٥	٠٤ر٠	٨٨١	٠١ر٠	١٩ر٦
٢٥ —	٧٠٦	٥٨ر٠	١٨٦٤٦	٣٠ر٠	٢٦ر٤
٥٠ —	٢١٣٥	١ر٧٤	٥٣ر٩٠٦	٨٧ر٠	٢٥ر٢
٧٥ —	٤٦٠٨	٣ر٧٥	١١٧ر٧٥٩	١ر٨٩	٢٥ر٦
١٠٠ —	١٧٠٧١	١٣ر٩١	٥٠٨٣٨٨	٨ر١٨	٢٩ر٨
١٥٠ —	١٩٤٩٥	١٥ر٨٨	٦٦٦٠٦٩	١٠ر٧٢	٣٤ر٢
٢٠٠ —	١٦٦٦٦	١٣ر٥٨	٦٥٤٨٣٤	١٠ر٥٤	٣٩ر٣
٢٥٠ —	١٣٥٢٧	١١ر٠٢	٥٨٧٦٤٩	٩ر٤٦	٤٣ر٤
٣٠٠ —	١٨٨٠٢	١٥ر٣٢	٩٣٤٧٨٩	١٥ر٠٤	٤٩ر٧
٤٠٠ —	١٦٠٩٥	١٣ر١١	١٠٥١٥٠٠	١٦ر٩٢	٦٥ر٣
٦٠٠ —	٦٣٢٨	٥ر١٦	٥٣٩١٠٨	٨ر٦٧	٨٥ر٢
٨٠٠ —	٢٦٧٣	٢ر١٨	٣٠٣٤٤٣	٤ر٨٨	١١٣ر٥
١٠٠٠ فاكثر	٤٥٧٥	٣ر٧٣	٧٧٨١٩٠	١٢ر٥٢	١٧٠ر١
الجملة	١٢٢٧٢٦	١٠٠ر٠٠	٦٢١٥ر١٦٢ر٦	١٠٠ر٠٠	٥٠ر٦٤٢٦

٩ — انظر الملحق الاحصائي لبحث « التضخم والتخطيط الاقتصادي في مصر »

* — استخدمت بيانات الاربعة دورات من بحث ميزانية الاسرة للحصول على بيانات تمثل الاربعة دورات معا وذلك لكل من الريف والحضر على حدة ثم ادمجت بيانات الريف مع الحضر مع مراعاة ان اسر العينة في الحضر تختلف عنه في الريف.

اما من حيث اختلاف انفاق الافراد حول هذا المتوسط فاننا نلاحظ ان متوسط انفاق الفرد في الفئة الانفاقية الاولى (اقل من ٢٥ جنيه للاسرة في السنة) يبلغ ١٩ر٦٠ جنيه في السنة اي بواقع ١ر٦٥٠ جنيه في الشهر ، وعلى الفرد ان يواجه بها الانفاق على الغذاء والكساء وكافة بنود الانفاق الاخرى .

ذلك في حين ان متوسط نصيب الفرد في الفئة الانفاقية الاعلى (١٠٠ جنيه فاكثر) يصل الى ١٩٤ر٥٣٠ جنيه وهو ما يمثل حوالي تسعة اضعاف متوسط الفئة الادنى .

وتبلغ نسبة افراد الاسر التي يقل متوسط انفاق الفرد فيها عن المتوسط العام ٦٠ ٪ من افراد المجتمع المصري .

والمتوسط الاخير ١٩٤ر٥٣٠ جنيه في السنة لا يمثل الحد الاقصى للانفاق الاستهلاكي للفرد في مصر فالاسر في الفئة « ١٠٠ فاكثر » تتفاوت فيما بينها من حيث الدخل ولذلك يمكن القول بان من بين هذه الاسر من يزيد انفاقها ، وبالتالي نصيب الفرد من هذا الانفاق عن المتوسط العام لهذه الفئة . وقد راينا عند الكلام عن توزيع الدخول ان هناك من الاسر من تحقق الواحدة منها دخلا يصل الى مئات الالوف في السنة .

ولذلك فالفروق التي تظهرها بيانات ميزانية الاسرة لا تمثل الفروق في حدها الاقصى واحد اسباب قصور بيانات بحث ميزانية الاسرة عن اظهار الحجم الحقيقي للفروق هو صغر حجم العينة (رغم كفايتها من الناحية الاحصائية للتعرف على كثير من الخصائص الاخرى للمجتمع المصري لمتوسط انفاق الاسرة ومتوسط انفاق الفرد) وان الاسر الاغنى بحكم قلة عددها يحتمل ان تفلت من العينة او الا يقع منها في العينة عددا كافيا .

اما فيما يختص بالتوزيع النسبي للانفاق فيلاحظ ان الافراد الذين ينتمون الى الخمسة فئات الدنيا في سلم الانفاق يمثلون ٢٠ ٪ من سكان الجمهورية بينما لا يمثل مجموع انفاقهم سوى ١١ر٢٥ ٪ من الانفاق الاستهلاكي الكلي .

ويختلف الوضع بالنسبة للفئات الاعلى ، فبينما لا يمثل الافراد الذين ينتمون الى الثلاث فئات الاعلى سوى ١١ ٪ فان انفاقهم يمثل ٢٦ ٪ من الانفاق الاستهلاكي الكلي .

(سياسة الانفتاح الاقتصادي] لمصلحة من ؟

يوسف ابو حجاج

تطرح البورجوازية المصرية الحاكمة في هذه الاونة شعار الانفتاح الاقتصادي بوصفه الوسيلة الاساسية والاداة الفعالة للاسراع بعملية اعادة البناء وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي . وحقيقة الامر ان سياسة الانفتاح الاقتصادي كما تبنتها الطبقة المصرية الحاكمة كبرنامج عمل لها في المجال الاقتصادي انما تمثل جزءا من كل متكامل . هذا الكل هو برنامج سياسي — اجتماعي — اقتصادي يخدم في الاساس مصالح البورجوازية الكبيرة الجديدة والتقليدية الزاحفة رويدا رويدا للاستيلاء الكامل على السلطة . كذلك يخدم هذا البرنامج الاقتصادي مصالح الفئات الكمبرادورية الذين استخدموا في الاونة الاخيرة ممثلي الكولاك في البرلمان المصري وفي كافة مؤسسات السلطة كبوق اساسي للدفاع عن مصالح الطبقات المستغلة .

وتهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي الى اعطاء دور القيادة في عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص الذي بلغ به الضعف والهزال درجة جعلته مستعدا لان يكون هذه المرة تابعا

اما من حيث اختلاف انفاق الافراد حول هذا المتوسط فاننا نلاحظ ان متوسط انفاق الفرد في الفئة الانفاقية الاولى (اقل من ٢٥ جنيه للاسرة في السنة) يبلغ ١٩ر٦٠٠ جنيه في السنة اي بواقع ١ر٦٥٠ جنيه في الشهر ، وعلى الفرد ان يواجه بها الانفاق على الغذاء والكساء وكافة بنود الانفاق الاخرى .

ذلك في حين ان متوسط نصيب الفرد في الفئة الانفاقية الاعلى (١٠٠ جنيه فاكثر) يصل الى ١٩٤ر٥٣٠ جنيه وهو ما يمثل حوالي تسعة اضعاف متوسط الفئة الادنى .

وتبلغ نسبة افراد الاسر التي يقل متوسط انفاق الفرد فيها عن المتوسط العام ٦٠ ٪ من افراد المجتمع المصري .

والمتوسط الاخير ١٩٤ر٥٣٠ جنيه في السنة لا يمثل الحد الاقصى للانفاق الاستهلاكي للفرد في مصر فالاسر في الفئة «١٠٠٠ فاكثر » تتفاوت فيما بينها من حيث الدخل ولذلك يمكن القول بان من بين هذه الاسر من يزيد انفاقها ، وبالتالي نصيب الفرد من هذا الانفاق عن المتوسط العام لهذه الفئة . وقد راينا عند الكلام عن توزيع الدخول ان هناك من الاسر من تحقق الواحدة منها دخلا يصل الى مئات الالوف في السنة .

ولذلك فالفروق التي تظهرها بيانات ميزانية الاسرة لا تمثل الفروق في حدها الاقصى واحد اسباب قصور بيانات بحث ميزانية الاسرة عن اظهار الحجم الحقيقي للفروق هو صغر حجم العينة (رغم كفايتها من الناحية الاحصائية للتعرف على كثير من الخصائص الاخرى للمجتمع المصري لمتوسط انفاق الاسرة ومتوسط انفاق الفرد) وان الاسر الاغنى بحكم قلة عددها يحتمل ان تفلت من العينة او الا يقع منها في العينة عددا كافيا .

اما فيما يختص بالتوزيع النسبي للانفاق فيلاحظ ان الافراد الذين ينتمون الى الخمسة فئات الدنيا في سلم الانفاق يمثلون ٢٠ ٪ من سكان الجمهورية بينما لا يمثل مجموع انفاقهم سوى ١١ر٢٥ ٪ من الانفاق الاستهلاكي الكلي .

ويختلف الوضع بالنسبة للفئات الاعلى ، فبينما لا يمثل الافراد الذين ينتمون الى الثلاث فئات الاعلى سوى ١١ ٪ فان انفاقهم يمثل ٢٦ ٪ من الانفاق الاستهلاكي الكلي .

(سياسة الانفتاح الاقتصادي] لمصلحة من ؟

يوسف ابو حجاج

تطرح البورجوازية المصرية الحاكمة في هذه الاونة شعار الانفتاح الاقتصادي بوصفه الوسيلة الاساسية والاداة الفعالة للاسراع بعملية اعادة البناء وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي . وحقيقة الامر ان سياسة الانفتاح الاقتصادي كما تبنتها الطبقة المصرية الحاكمة كبرنامج عمل لها في المجال الاقتصادي انما تمثل جزءا من كل متكامل . هذا الكل هو برنامج سياسي — اجتماعي — اقتصادي يخدم في الاساس مصالح البورجوازية الكبيرة الجديدة والتقليدية الزاحفة رويدا رويدا للاستيلاء الكامل على السلطة . كذلك يخدم هذا البرنامج الاقتصادي مصالح الفئات الكمبرادورية الذين استخدموا في الاونة الاخيرة ممثلي الكولاك في البرلمان المصري وفي كافة مؤسسات السلطة كبوق اساسي للدفاع عن مصالح الطبقات المستغلة .

وتهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي الى اعطاء دور القيادة في عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص الذي بلغ به الضعف والهزال درجة جعلته مستعدا لان يكون هذه المرة تابعا

لرأس المال الاجنبي والامبريالية العالمية . ولسوف يتحقق هـــذا الدور القيادي للقطاع الخاص عن طريق ابطاء معـــدل نمو القطاع العام وتجميده الى ان ينتهي الامر بتضاؤل اهميته النسبية في جملة الاقتصاد القومي .

وسياسة الانفتاح الاقتصادي لن تؤدي الى نمط جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مخالف لذلك النمط الذي يخدم مصالـــح الجماهير العريضة من شعبنا ولكنها سوف تؤدي – كما سنرى فيما بعد – الى التبعية الكاملة للاقتصاد المصري للامبريالية العالمية والى تجريد جماهير شعبنا من المكتسبات الاساسية التي حققتها عبر نضالها الطويل .

وسياسة الانفتاح الاقتصادي تمثل كل منطقي متكامل يخدم في الاساس مصالح البرجوازية الكبيرة والكومبرادورية . ولا يقتصر برنامج الانفتاح الاقتصادي على قانون الاستثمار الاجنبي والذي فتح الباب على مصراعيه لراس المال الاجنبي والوحدة الكاملة لبرنامج الانفتاح الاقتصادي تقضي باعطاء التسهيلات الممنوحة لراس المال الاجنبي لراس المال المحلي الخاص . ومن هنا كانت قرارات مجلس الوزراء الاخيرة التي اعطت التسهيلات الممنوحة لراس المال الاجنبي لراس المال المحلي . ولقـــد كانت هـــذه القرارات هي في الاساس مقترحات تقدمت بها لجنة الاستماع بمجلس الامة برئاسة محمود ابو وافية احـــد الممثلين البارزين لطبقة الكولاك المصرية في مجلس الشعب المصري .

ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد فتسلسل الامور منطقيا ايضا لا بد وان يؤدي الى مزيد من الاجراءات والسياسات التي سوف ينشأ عنها تدعيم موقف البورجوازية الكبيرة وفقدان مكتسبات جماهير العمال والفلاحين . وها نحن نرى التوجيهات التي اصدرها مؤتمر الاستثمار المنعقد اخيرا في القاهرة والذي راسه واشرف عليه وزير التموين عبد الرحمن الشاذلي . فقد اوصى المؤتمر بضرورة منح وحدات القطاع العام التي تتعامل وتشترك مـــع راس المال الاجنبي نفس التسهيلات وتخليصها من عديد من القيود واهمهـــا نسبة الارباح للعاملين ، تمثيل العمال في مجلس الادارة ، حـــق الفصل ... الخ من المكتسبات التي حققتها جماهير العمال فـــي كفاحها الطويل .

وتقوم سياسة الانفتاح في مصر وفي رأي واضعيها على اربعة حجج اساسية سوف نناقش كل منها بالتفصيل ونحاول فيما يلي الرد عليها وتفنيدها كليا .

أولا : ان تجربة القطاع العام في الماضي تجربة تشير الـــى عجزه عن قيادة عملية النمو وعدم كفائته الاقتصادية مما نتج عنه تباطؤ وتراخي معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الاخيرة . هذا الى جانب الفقد والضياع الذي ترتب على اتباع اسلوب التنمية الذي كان سائدا في الفترة الماضية . وقد نسي مفكرو البورجوازية ان الانجازات الاقتصادية التي حققتها مصر ومعدلات النمو المرتفعة التي تم تحقيقها في الماضي انما تحققت في ظل قيادة القطاع العـــام وما كان يمكن ان تتحقق في اي نمط بديل للتنمية . اما عن تراخي معدلات النمو الاقتصادي وحدوث الفقـــد والضيـــاع في الموارد الاقتصادية فلا ترجع الى قيادة القطاع العام لعملية النمو وانمـــا تعود لاسباب اخرى بعيدة عنه كل البعد سوف نشير اليها في حينه.

ثانيا : ان الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي يقتضي فـــي الاساس الارتفاع بمعدلات التراكم الرأسمالي . والمواردالاستثمارية التي يمكن ان يوجهها الاقتصاد المصري لاغراض التراكم ضئيلـــة ومحدودة ومن ثم فانه لا بد من الاستعانة براس المال الاجنبي لسد هذه الثغرة وهذا من جهة اخرى يتطلب خلق الاطار الملائم الـــذي يسمح بارتفاع معدل انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر . وحقيقة الامر ان الاستثمارات الاجنبية قد قامت بتمويل حوالي ٢٧ ٪ من جملة الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ — ١٩٦٥) . اضف الى هذا ان المتوسط العام لانسياب رؤوس الاموال الاجنبيةالى الدول النامية في الخمسة عشر سنة الماضية لا يزيد على ٢٠ ٪ من جملة التراكم الرأسمالي فيها . وهذه ليست قضيـــة جديدة علينا . ولكن الاساس هنا هو في نوعية راس المال ونمط انسيابه وشروط دخوله وخروجه والاعباء التي يرتبها على الاقتصاد القومي في المستقبل واثاره على معدل النمو في الحاضر والمستقبل ، وهذه مسائل سوف نناقشها في حينه .

ثالثا : ان مصر تفصلها عن العالم المتقدم فجوة تكنولوجية واسعة ومن ثم فهي في حاجـــة الـــى سياسة الانفتاح الاقتصادي لتتخطى هذه الفجوة التكنولوجية . فراس المال الاجنبي الخـــاص

سوف يجلب معه التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية والمهارات النادرة . والواقع ان قضية التقدم الفني والتكنولوجي وشعار دولة العلم تحتل لدى الطبقة الحاكمة ركنا هاما وراء منطقها لسياسة الانفتاح . وكأن مصر لم تكتسب التقدم الفني والتكنولوجي الحديث ببنائها للسد العالي وكاننا لم نستوعب التكنولوجيا الحديثة ببناء مصانع كيما للاسمدة في اسوان ومصانع الاسمنت في طره وحلوان. وكاننا لم نتقدم تكنولوجيا ببناء مجمع الحديد والصلب ومجمع الالمونيوم ، او ببناء صرح صناعات الغزل والمنسوجات في المحلة الكبرى وكفر الدوار . ونسي مفكروا الطبقة الحاكمة ان قضية التقدم الفني والتكنولوجي هي قضية اجتماعية في الاساس وليست قضية فنية مرتبطة باستيراد نوع معين من الالات دون نوع اخر . ولسوف نرى ان سياسة الانفتاح الاقتصادي لن تؤدي الى التقدم التكنولوجي المطلوب للنهوض الاقتصادي بل سوف تؤدي الى شكل جديد من التبعية هي التبعية التكنولوجية وان التقدم التكنولوجي الذي يشيرون اليه لن يؤثر سوى في عدد من الافراد وفي نطاق ضيق.

رابعا : تحتاج مصر الى سياسة الانفتاح الاقتصادي واحد مظاهرها هو تحرير التجارة الخارجية لان احد الاسباب المسؤولة عن تدهور وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي انما يرجع الى سياسات التجارة الخارجية في الماضي وما كانت تقوم عليه من اتفاقيات الدفع وترشيد استخدام موارد النقد الاجنبي . وبالتالي فان الارتفاع بمعدلات النمو يتطلب تحرير تجارتنا الخارجية من هذه القيود وعدم الاعتماد على اتفاقيات الدفع بل الغائها وكذلك الغاء كافة القيود الرامية الى ترشيد استخدام موارد النقد الاجنبي وتحريرها عن طريق السوق الموازية التي تحقق القيمة الحقيقية للعملة المحلية في السوق الدولي . كذلك انشاء المناطق الحرة على اوسع نطاق كمصدر هام من مصادر العملة الاجنبية وتوسيع تبادلنا التجاري . وحقيقة الامر ان تحرير تجارتنا الخارجية وانشاء المناطق الحرة بالشكل المطلوب طبقا لسياسة الانفتاح سوف يدمر صناعاتنا المحلية ويزيد من تبعيتنا الاقتصادية بل وتحويلنا الى مركز امامي لتسويق منتجات الصناعات الاحتكارية العالمية في عصرنا هذا الذي تسود الاقتصاد العالمي فيه الشركات متعددة الجنسية او ما تعرف احيانا بالشركات العالمية .

يمثل ما سبق الحجج الاساسية التي تستند اليها البورجوازية المصرية في تبنيها لسياسة الانفتاح الاقتصادي . ولسوف نتناول كل حجة من هذه الحجج على التوالي .

الحجة الاولى : فشل القطاع العام :

حتى يمكن ان نصل الى حكم موضوعي خاص بتقييم القطاع العام ومدى كفاءته علينا اولا ان نناقش المنجزات التي حققتها الاقتصاد المصري في ظل سيادة القطاع الخاص . ولسوف نناقش كذلك تجربتنا الانمائية ومدى استجابة القطاع الخاص لها كما نناقش المنجزات التي حققتها الاقتصاد المصري في ظل سيادة وسيطرة القطاع العام .

اذا اتخذنا لنا نقطة البدء في تتبع التطور الاقتصادي المصري سنة ١٩١٣ وهي السنة السابقة على قيام الحرب العالمية الاولى وتتبعنا تطور مصر الاقتصادي حتى سنة ١٩٧٣ فان فترة الدراسة تكون كافية جدا لاستعراض الاتجاه العام للتغيرات الاقتصادية .

فيما بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٨ لم يحدث اي تغير يذكر في متوسط الدخل الفردي الحقيقي . حقيقة ان الدخل الفردي قد انخفض اثناء الحرب العالمية الاولى الا انه عاود الارتفاع ثانية حتى عاد الى مستواه سنة ١٩١٣ ثانية . وفيما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ انخفض الدخل الفردي الحقيقي بحوالي ١٠ ٪ . فقد شهدت تلك الفترة الازمة العالمية الكبرى (١٩٢٩ — ١٩٣٤) وانعكاساتها على الاقتصاد المصري . وفيما بين سنة ١٩٣٩ ونهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ انخفض الدخل الفردي الحقيقي بحوالي ١٠ ٪ مرة اخرى . وهكذا كان الدخل الفردي الحقيقي سنة ١٩٤٥ يقل بحوالي ٢٠ ٪ عن متوسط الدخل الفردي الذي كان سائدا في بداية هذا القرن سنة ١٩١٣ . وحينما بدأت الواردات تستعيد حالتها الطبيعية بعد الحرب زاد الناتج المحلي مما ترتب عليه زيادة الدخل الفردي بحوالي ١٠ ٪ عن المستوى السائد قبل الحرب ، بينما نتيجة لتحسن معدلات التبادل التجاري (نتيجة لارتفاع اسعار المواد الاولية ومنها القطن نتيجة للحرب الكورية) ارتفع متوسط الدخل الفردي سنة ١٩٥١ الى ما يزيد على ٢٥ ٪ عن مستواه

سنة ١٩٣٩ . الا ان معدلات التبادل التجاري الدولي عادت للانخفاض مرة اخرى بعد انتهاء الحرب الكورية (وما اعقبها من انكماش عالمي) مما ترتب عليه بقاء متوسط الدخل الفردي ثابتا بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٥ . وهكذا يمكن القول ان المحصلة النهائية لنمو الدخل الفردي الحقيقي خلال الاربعين عاما من سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٥٥ هو ٥ ٪ فقط بمعدل زيادة (نمو) سنوي قدره ١ر٠ ٪ سنويا .

السنوات	نسبة الزيادة في الدخل الفردي
١٩١٣—١٩٢٨	ثابتا
١٩٢٨—١٩٣٩	— ١٠ ٪
١٩٣٩—١٩٤٥	— ١٠ ٪
١٩٤٥—١٩٥١	+ ٢٥ ٪
١٩٥١—١٩٥٥	ثابتا
١٩١٣—١٩٥٥	+ ٥ ٪

هذه الارقام التي اشرنا اليها سابقا ليست من صنعنا او تركيبنا ولكنها نتاج الدراسات المختلفة لحسابات الدخل القومي في مصر التي قام بها خبراء عالميون ومحليون للاقتصاد والحسابات القومية نذكر منهم البرفسور بنت هانس لمعهد استكهولم للبحوث الاقتصادية الاستاذ دونالد ميد بجامعة ييل بامريكا ، الدكتور محمد انيس، الدكتور محمد محمود الامام والدكتور نزيه ضيف والدراسات المختلفة للحسابات القومية المصرية لمعهد التخطيط ووزارة التخطيط القومي .

اما اذا تتبعنا معدلات نمو الدخل القومي والفردي ابتداء من سنة ١٩٥٥ وهي بدء سنوات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وزحف القطاع العام ونموه وسيطرته على الاقتصاد القومي بدءا بالتمصير وانشاء المؤسسة الاقتصادية وقانون التنظيم الصناعي ووضع الخطة القومية الاولى سنة ١٩٦٠ وقوانين التأميم سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٣ ، نجد انه خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٥ وهي نهاية الخطة الخمسية الاولى نجد ان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي السنوي خلال هذه الفترة كان ٦ ٪ سنويا

في حين كان معدل الزيادة السنوي في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال نفس الفترة هي ٢ر٣ ٪ سنويا .

ويتضح من هذا ان معدل زيادة الدخل الحقيقي الفردي الذي تم انجازها خلال الفترة سنة ١٩٥٥ — سنة ١٩٦٥ تساوي اضعافا مضاعفة الزيادة في الدخل الحقيقي الفردي الذي تم خلال الفترة سنة ١٩١٣ — سنة ١٩٥٥ وهي فترة سيادة وسيطرة القطاع الخاص . وحتى يمكن ان نتفهم حقيقة العهد الانمائي الذي تم خلال السنوات من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٥ وهي فترة الانطلاق في الاقتصاد المصري يكفي ان تذكر ان معدل نمو السكان قبل سنة ١٩٤٧ كان ٢ر١ ٪ سنويا في حين ارتفع بعد ذلك الى ٤ر٢ ٪ ثم الى ٧ر٢ ٪ في منتصف الخمسينيات .

واذا استعرضنا نمو القطاعين الزراعي والصناعي نجد ان الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٥ كانت هي فترة الانطلاقة بالنسبة لهما فخلال الفترة من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٥ كان معدل نمو الناتج الزراعي سنويا حوالي ١ ٪ . بينما ارتفع معدل النمو السنوي الى ٣ ٪ خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٥ . وقد بدا تدخل الدول خلال هذه الفترة عن طريق الجمعيات التعاونية وتقديم الخدمات للمزارعين مثل التقاوى المنتقاة والاسمدة والمبيدات ثم تدخل الدولة عن طريق تجميع الحيازة الزراعية والتنظيم المركزي للدورة الزراعية والسياسة السعرية للمحصولات الزراعية . اما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد ارتفع معدل نموه من ٦ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٥ الى ٥ر٨ ٪ خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٥ . وخلال هذه الفترة توسع القطاع العام الصناعي وزادت سيطرته تماما من خلال قوانين التنظيم الصناعي (١٩٥٧) وبرنامج التصنيع (١٩٥٧ — ١٩٦٠) ثم قوانين التأميمات (١٩٦١ — ١٩٦٣) ، التي تمت خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠—١٩٦٥) .

وهكذا نرى ان فترة الانطلاق في الاقتصاد المصري وتحقيق اكبر معدل للنمو الاقتصادي القومي والفردي كان خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٥ وهي فترة سيطرة وسيادة وقيادة القطاع العام لعملية النمو الاقتصادي . والسؤال الان لماذا تراخى وتباطأ نمو الاقتصاد المصري بعد ذلك اي بعد سنة ١٩٦٥ وهل كان ذلك راجعا الى

القطاع العام وقيادته اما لعوامل خارجة عنه كانت ستصيب الاقتصاد المصري حتى ولو لم يوجد القطاع العام ؟ هذا هو ما سنحاول الاجابة عليه الان .

تراخي معدل النمو بعد سنة ١٩٦٥ واسبابه :

بدأ معدل نمو الدخل القومي في الانخفاض ابتداء من سنة ١٩٦٦ ففي تلك السنة انخفض معدل نمو الدخل الحقيقي الى ٣ ٪ سنويا وانخفض الى ١ ٪ سنويا خلال سنتي ١٩٦٧ و١٩٦٨ بمعنى ان معدل النمو اصبح سالبا . وحيث ان معدل نمو السكان السنوي كان ٢ر٩ ٪ فان هذا يعني انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال هذه الفترة بحوالي ٩ر٣ ٪ سنويا . ولقد استمر هذا الحال (معدل النمو السالب) حتى سنة ١٩٧٣ وهي السنة المتاح عنها احصاءات حتى يومنا هذا . ما السبب وراء هذه الظاهرة — هل هو فشل قيادة القطاع العام ؟ ام يرجع ذلك الى اسباب اخرى بعيدة كل البعد عن حقيقة قيادة القطاع العام لعملية الانماء ؟

الواقع من الامر ان تراخى معدل النمو وتحوله الى معدل سالب والانهيار التدريجي للاقتصاد المصري انما تعود الى امور لا علاقة لها بسيادة القطاع العام وقيادته ولكنها ترجع الى سوء ادارة الاقتصاد القومي وكيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية فيه ونمط السياسات التي تبناها متخذ القرار والبعد كل البعد عن التخطيط العلمي كاسلوب للتنمية ... الخ . ويمكن ارجاع هذه الاسباب الى العوامل التالية :

اولا : عندما شارف الاقتصاد المصري على نهاية الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠—١٩٦٥) كان قد واجه حقيقتان ادت الى انهاك قواه بعض الشيء . هاتان الحقيقتان هما حرب اليمن ووقف المعونة الامريكية او بمعنى أدق قروض السلع الامريكية في شكل قمح والتي كانت تبلغ سنويا ما مقداره ٦٠ مليون دولار . اما حرب اليمن فقد بلغت تكاليفها ما يقرب من نصف مليون جنيه كانت بمثابة استنزاف لموارد مصر لاغراض الانفاق الجاري غير المنتج هذا بجانب الطبيعة التضخمية للانفاق الحربي وما تبعها من اثار على

الاقتصاد المصري (١) . اما توقف القرض الامريكي للقمح (اذ كان يتم دفع مقابله بالعملة المصرية التي تستخدم حصيلته في اغراض التنمية) فكان يعني ان تتحمل موارد النقد الاجنبي المصرية بعبء ٦٠ مليون دولار سنويا لاستيراد القمح سنويا ومن ثم تحويل هذا المبلغ من الاستخدامات الاخرى وبصورة خاصة من مجال الاستثمار .

وهكذا خرج الاقتصاد المصري متعبا من هذه المرحلة ولقد كان التحليل السائد في ذلك الوقت في اوساط البورجوازية المصرية ان التوسع الطموح للخطة الخمسية الاولى هو المسؤول عن مشاكل الاقتصاد المصري في ذلك الوقت . وهذه هي الخلفية لوزارة زكريا محي الدين سنة ١٩٦٥ التي جاءت تمثل تراجعا عن الاتجاه السائد كما كانت تمثل رغبة النظام المصري في التنازل ولو جزئيا عن بعض مبادئه الاساسية ومقرراته التي التزم بها . وهكذا بدأت الوزارة في اتجاه انكماش للحد من الضغوط السائدة ولكنها لم تستمر طويلا فحلت محلها وزارة صدقي سليمان التي في نطاقها قامت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ التي ترتب عليها انعكاس اتجاه نمط استخدام الموارد القومية .

ثانيا : اما السبب الثالث فيرجع الى نمط التنمية واستراتيجيتها التي يتبناها المخطط المصري خلال الخطة الخمسية الاولى (٦٠—٦٥) وما قبلها . فقد استند المخطط المصري في خطة التصنيع استراتيجية احلال الواردات مع اعطاء الاولوية الاولى للصناعات

---

١ — الواقع ان الاتهامات قد وجهت الى حرب اليمن بوصفها اصل البلاء وحقيقة الامر ان التقييم الموضوعي لهذه الحرب يقتضي ضرورة تقييم التكلفة الاجتماعية لها والعائد الاجتماعي منها . اما تكلفتها الاجتماعية فيمكن ان تقاس بما كان يمكن ان ينمو به الدخل القومي المصري لو وجهت الانفاق الحربي الى اغراض الاستثمار بدلا من الانفاق الحربي . بمعنى ان ٥٠٠ مليون لو وجهت الى الاستثمار فماذا كان يمكن ان تكون الاثار . بمعنى اخر تقاس النفقة الاجتماعية للحرب بالدخل الضائع على الاقتصاد المصري نتيجة قيام الحرب . كذلك يدخل في النفقة الاجتماعية الخسارة البشرية وما كان يمكن ان توجهه الى بناء الطاقة الانتاجية . اما العائد الاجتماعي للحرب فيقاس بالعائد السياسي على المستوى الوطني والقومي والدولي . ويدخل في قياس العائد السياسي متغيرات وعوامل متعددة .

الاستهلاكية . ولقد توسع المخطط في هذا النمط للتصنيع بحيث شمل احلال الواردات الصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل الراديو والتلفزيون ولثلاجات وافران الغاز والسيارات .. الخ. ولقد ترتب على هذا النمط للتصنيع زيادة اعتماد الاقتصاد المصري على الواردات من الخارج بدرجات متزايدة واصبحت حصيلة النقد الاجنبي تمثل قيدا على تشغيل الطاقة الانتاجية السائدة وظهرت الطاقة الكاملة . ولقد ترتب على هذا النمط بقاء الاقتصاد المصري اسيرا لمرحلة التصنيع الاولى وهي الصناعات الاستهلاكية غير قادر على الخروج منها والانتقال الى مرحلة الصناعات الوسيطة والثقيلة . ذلك ان حصيلة النقد الاجنبي اصبحت مقيدة لاستيراد مستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيل الصناعات القائمة .

ثالثا : اما السبب الثالث فهو حرب يونيو وما اعقبها من اثار . وتتمثل هذه الاثار في امرين ، اما الامر الاول فيرجع الى الخسارة في الثروة القومية والايرادات الحكومية نتيجة لهذه الحرب . اما الخسارة في الثروة القومية فتتمثل في الاستيلاء على ابار البترول في سيناء وتحطيم كثير من تكونات الثروة القومية المصرية . اما الخسارة في الايرادات فتتمثل في فقدان ايرادات أبار البترول وقنال السويس وايرادات الضرائب من منطقة القنال نتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة . ولقد ترتب على انخفاض مستوى الانفاق والنشاط الاقتصادي في هذه المنطقة انخفاض مضاعف في حجم الدخل القومي .

اما الامر الثالث المترتب على هذه الحرب فهو تغيير نمط استخدام الموارد المتاحة باعطاء الاولوية للانفاق الحربي . وهذا النمط الجديد لاستخدام الموارد القومية باعطاء الاولوية للانفاق الحربي كان لا بد وان يتم اما على اساس سحب الموارد المطلوبة من الاستهلاك الخاص او الاستهلاك العام المدني واما سحب هذه الموارد من الاستثمار . فاذا تم تحويل الوارد من الانفاق الاستهلاكي الخاص فيعني ذلك عدم المساس بالاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية ، اما تحويل الوارد من الاستثمار لاغراض الانفاق الحربي فيعني أن يتم الاعداد للمعركة على حساب التنمية الاقتصادية .

رابعا : عندما ووجهت الحكومة بهذه البدائل اختارت البديل الاسهل فنيا وسياسيا . اما البديل الاسهل فنيا فهو ان الحكومة

قررت ان يكون تمويل الانفاق الحربي عن طريق تحويل الموارد من الاستخدام الاستثماري . وهكذا انخفضت الاستثمارات في ميزانية ٦٧–٦٨ بنسبة ٥٠ ٪ عن مستوى الاستثمارات في السنة السابقة. وترتب على ذلك بالضرورة انخفاض معدل زيادة الطاقة الانتاجية وبالتالي معدل نمو الدخل القومي . اما كونه البديل الاسهل سياسيا فيعود ذلك الى عدة امور اهمها ان تحمل الاستهلاك الفردي بعبء المعركة كان يعني المساس باصحاب الدخول المرتفعة وهذا يعني المساس بمصالح البورجوازية الحاكمة ومن ثم بان اختيار هذا البديل يتمشى ويتلاءم مع مصالحها . ثانيا ان تحمل الاستهلاك الفردي بأعباء المعركة كان يعني ضرورة ترشيد الاستهلاك ورسم السياسات السعرية والدخلية والضريبية اللازمة لذلك . وهذا يتطلب تعبئة سياسية للجماهير وخلق الكوادر اللازمة لقيادتها سياسيا وفرض انماط من السلوك الاستهلاكي على هذه القيادات والكوادر . وهذا ما لم يكن يستطيعه النظام القائم بالهيكل الاجتماعي للسلطة .

خامسا : ان الحرب فرضت قيودا جديدة على موارد النقد الاجنبي . فموارد النقد الاجنبي كانت توجه لاغراض الانفاق الدفاعي وسد احتياجاته وكذلك لسد احتياجات السلع الاستهلاكية الاساسية . ولقد تم ذلك على حساب حجم موارد النقد الاجنبي الموجهة اولا للاستثمار ومن ثم بناء الطاقة الانتاجية وكذلك على حساب موارد النقد الاجنبي الموجهة لاغراض استيراد مستلزمات الانتاج اللازم لتشغيل الطاقة الانتاجية السائدة . ولقد ترتب على هذا ظهور الطاقة العاطلة في عديد من الصناعات تراوحت بين ٣٠ الى ٦٠ ٪ في بعض الصناعات . ولقد ترتب على هذين الامرين انخفاض حجم الدخل القومي ومعدل نموه .

سادسا : التراجع عن اسلوب التخطيط القومي الشامل . فبانتهاء الخطة الخمسية الاولى سنة ١٩٦٠. توقفت الخطط الخمسية اذ مثلت هذه الخطة ، الخطة الاولى والاخيرة . ولقد حاول المخطط المصري وضع خطة تنفيذية مدتها ثلاثة سنوات لتنفيذ المشروعات التي لم تكتمل في الخطة الاولى ولكنها توقفت بفعل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ . ومنذ ذلك الحين ويلجأ المخطط الى الخطة السنوية التي يتم وضعها بصورة فردية بمعنى انها مستقلة عن ما قبلها وما

بعدها وليست جزءا من خطة او اطار عام هو خطة خمسية . هذا بجانب الانتهاك الواضح لاولويات مبادىء الخطة والتخطيط كل يوم في السياسة الاقتصادية الحكومية . فالخطة ليست جزءا من استراتيجية عامة ولكنها مجموعة من السياسات التي وضعت لمواجهة مواقف طارئة .

هل يلام القطاع العام ؟

لكل هذه الاسباب السابقة تراخى معدل النمو للدخل القومي واشرفت مصر في سنوات السبعينات الاولى على ما يشبه الانهيار الاقتصادي . فهل بعد ان سردنا الاسباب السابقة يمكن ان نوجه اي لوم الى القطاع العام . هل القطاع العام هو المسؤول ؟ ان الارقام السابق الاشارة اليها تذكر بما لا يدع مجالا للشك ان انطلاقة الاقتصاد القومي ومعدلات نموه المرتفعة انما تمت في ظل قيادة وسيطرة القطاع العام . ونحن هنا نتحدى ان يؤتى بمثل واحد لشركة من الشركات الصناعية او الوحدات الانتاجية الكبرى انخفضت كفاءتها الانتاجية نتيجة لانتقال الملكية والسيطرة من القطاع الخاص الى القطاع العام . فاذا قيل ان هناك طاقة عاطلة في وحدات القطاع العام وارتفاع في نفقاته الانتاجية وبالتالي انخفاض في كفاءته الانتاجية فان هذا لا يمكن ان يعود الى القطاع العام في ذاته وانتقال الملكية اليه ولكنه يعود الى اسباب متعلقة بالسياسة العامة منها قدرة موارد النقد الاجنبي التي تحول دون استيراد قطع الغيار ومستلزمات الانتاج للقطاع العام ، ومنها العمالة الزائدة المفروضة على وحداته الانتاجية وهي اسباب بعيدة كل البعد عن القطاع العام وهو منها براء . واذا قيل ان هناك من وحدات الانتاج في القطاع العام وحدات خاسرة مثل صناعة النصر للسيارات مثلا وبعض مصانع الالبان . فان الرد هو ان هذه الصناعات كانت ستخسر حتى لو اقامها القطاع الخاص . ويكفي في ذلك ان نشير الى صناعة السيارات في بعض البلدان والتي تعاني من خسارة شديدة ومع ذلك فهي تعمل في نطاق الملكية الخاصة والقطاع الخاص ويكفي ان نشير الى صناعات السيارات في البرازيل وشيلي وايران لنعطي مثلا على صناعة السيارات غير

الكفء انتاجيا ومع ذلك فهي قطاع خاص . ان السبب في انخفاض الكفاءة الانتاجية لصناعة النصر للسيارات ليس لكونها في ملكية القطاع العام ولكنها تعود لنظام اولويات التخطيط الفاسد الذي ادى الى اختيار هذه الصناعات في الاساس .

ان القضية في الاساس ليست قضية القطاع العام وعدم كفاءته وانما القضية قضية بناء فكري وايديولوجي معين لطبقة اجتماعية محددة ترى في وجود القطاع العام وتوسعه خطرا على مصالحها وهي تريد ازالة ذلك الكابوس واحلال القطاع الخاص محله تأكيدا لمصالحها وتدعيما لها . ولذا فحينما صدر قانون الاستثمار الاجنبي وانتهك المكتسبات التي حققتها الجماهير في كفاحها الطويل مثل معدل الاجور وتمثيل العمال في مجلس الادارة والمشاركة في الارباح بنسبة معينة ظن البعض ان هذا هو نهاية المطاف وان الامر لا يعود كونه تشجيعا لرأس المال الاجنبي ولكن الحقيقة ان قانون الاستثمار الاجنبي كان بداية المطاف اذ اعقبته سلسلة من الاجراءات والسياسات والقرارات من شأنها اظهار هذه الايديولوجية على حقيقتها . من امثلة هذه الاجراءات صدور القرارات باعطاء القطاع الخاص ورأس المال المحلي نفس التسهيلات الممنوحة لرأس المال الاجنبي ثم تلا ذلك القرارات الخاصة بالسماح لوحدات القطاع العام المتعاملة مع رأس المال الاجنبي بالتمتع بنفس التسهيلات والغاء القيود الموضوعة على القطاع العام غير المتعامل مع رأس المال الاجنبي . هذه القيود هي معدلات الاجور ، مساهمة العمال في مجلس الادارة ، واشتراك العمال في الارباح . يلي ذلك قرار مجلس الامة الاخير بتعديل قانون الاصلاح الزراعي برفع الايجار لسبعة امثال الضريبة الحالية وليست الضريبة المربوطة في سنة ١٩٥٢ وهو ما يعني رفع الايجارات الزراعية بحوالي ٢٥ ٪ طبقا للاراء الواردة في مجلس الامة ومحبذة القرار ولكن الامر في حقيقته ان الايجارات سوف ترتفع الى ما يزيد في بعض الاحيان عن ٥٠ ٪ . واذا كان مصدري القرار لا يعلمون اولويات علم الاقتصاد فان هذا القرار يعني ببساطة اعادة لتوزيع الدخل القومي من طبقة المستأجرين الزراعيين الى طبقة ملاك الاراضي . وبالتالي فهو قرار يخدم في الاساس مصالح هذه الطبقة الاخيرة ويدعم موقفها وسيادتها . هذا هو معيارنا السياسي في

الحكم على القرار الاقتصادي . مصلحة من يخدم ويدعم ؟

ويكفي للدلالة على مساس قانون الاستثمار الاجنبي ببعض اولويات السيادة الوطنية ان نذكر سماح قانون الاستثمار الاجنبي للبنوك الاجنبية التعامل في سوق النقد ورأس المال المصري ليس فقط في نطاق العملات الاجنبية ولكن ايضا في نطاق العملة الوطنية بشرط اشتراكه مع راس المال المحلي . وليس اعتباطا ان قوانين تمصير البنوك وشركات التأمين بالامر العسكري الصادر رقم ٥ سنة ١٩٥٦ كانت اولى خطوات تمهيد انطلاق الاقتصاد القومي في معراج النمو والانطلاق . ذلك ان اولى شروط نجاح التنمية هي السيطرة الوطنية على الموارد القومية بصرف النظر عن ملكية هذه الموارد سواء كانت ملكية عامة ام خاصة . ذلك ان التنمية الاقتصادية تتطلب توافر القدرة على توجيه هذه الموارد وهذا لن يتحقق دون السيطرة عليها . كذلك فان البنوك وشركات التأمين هي المؤسسات المالية الاساسية لتجميع المدخرات وتعبئتها لاغراض الاستثمار . ومن ثم فان السياسة الادخارية والاستثمارية لهذه المؤسسات تمثل اهمية استراتيجية في اي سياسة انمائية وما لنا اي لا يمكن ان يترك امرها في ايدي المؤسسات الاجنبية . كذلك فالبنوك التجارية هي المؤسسات الاساسية لخلق الائتمان في الاقتصاد القومي وهي بذلك قادرة عن طريق سياستها الائتمانية ان تؤثر في عرض النقود عن طريق خلق الودائع المصرفية . وبالتالي لا بد ان تكون السياسة الائتمانية لهذه المؤسسات متناسقة وجزء من السياسة الائتمانية التي يضعها البنك المركزي والسلطة المركزية للتخطيط . كذلك تلعب هذه المؤسسات دورا فعالا في تنفيذ الخطة المالية وهذا يقتضي ان تكون هذه المؤسسات وسياستها ضمن خطة قوية عامة .

ان تمصير البنوك وشركات التأمين هو خطوة اساسية وضرورية في اي بلد يرغب في تحقيق التنمية حتى عن الطريق الراسمالي . ومن ثم نحن نعتبر ان النص الخاص بالبنوك الاجنبية في قانون الاستثمار يمس السيادة الوطنية في الاساس .

٢ ـ الحجة الثانية للانفتاح : تدفق رؤوس الاموال الاجنبية :

اما الحجة الثانية للانفتاح الاقتصادي في راي اصحابه فهو ان التنمية الاقتصادية السريعة تتطلب الارتفاع بمستويات ومعدلات

التراكم الراسمالي (الاستثمار) . والارتفاع بمعدلات التراكم الراسمالي يتطلب رفع معدلات الادخار . ذلك ان كل استثمار لا بد ان يقابله ادخار . ومستوى الادخارات في مصر منخفض لا يكفي لسد احتياجات المستويات المرتفعة من الاستثمار ومن ثم لا بد من الاعتماد على المدخرات التي تكونت في بلاد اخرى . بمعنى اخر لابد من الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . ورؤوس الاموال الاجنبية يتطلب انسيابها خلق الاطار الملائم لهذا الانسياب لتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية . ورؤوس الاموال الاجنبية المتدفقة تنقسم الى رؤوس اموال اجنبية عامة (اي حكومية) يتم انسيابها في شكل قروض (قرض من حكومة لحكومة) . او في شكل منح وهبات وهو انسياب من جانب واحد لا يرتب اعباء على الدولة المنساب اليها بالدفع او السداد . اما النوع الثاني من رؤوس الاموال فهو رؤوس الاموال الخاصة وهذه تنقسم اما الى قروض وهو شكل نادر لانسياب رؤوس الاموال الخاصة او في شكل استثمارات مباشرة التي تستتبع الرقابة وملكية المشروع مثل الاستثمارات البترولية وغيرها . ورؤوس الاموال الاجنبية سوف نقسم الحديث عنها الى رؤوس الاموال العربية (العامة والخاصة) ثم رؤوس الاموال الاجنبية الاخرى .

اما القول ان مصر في حاجة الى رؤوس اموال اجنبية حتى تقوم بتنمية نفسها فامر غريب جدا ذلك ان انسياب رؤوس الاموال الاجنبية للدول النامية لا يمول اكثر من ٢٥ ٪ من حجم التراكم الراسمالي فيها ومن ثم فان ٧٥ ٪ من التمويل لا بد وان يكون محليا . حقيقة انه في السنوات الاخيرة في مصر زاد الاستهلاك بمعدلات اعلى من معدلات زيادة الدخل مما ترتب عليه انخفاض نسبة المدخرات المحلية الى الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٧٣ طبقا لاحصاءات وزارة التخطيط الى ٤٫٥ ٪ في حين بلغ الاستهلاك العام والخاص حوالي ٩٥٫٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي . الا ان انخفاض نسبة المدخرات الى الدخل القومي الى هذا المستوى المتدني لا يعني عدم وجود امكانيات كافية لرفع معدل الادخار والاستثمار الى ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ من الدخل القومي . انما ترجع الصعوبة الى عجز الحكومة ووزارة التخطيط عن رسم السياسات الملائمة لتحقيق ذلك لان رسم السياسات اللازمة لرفع معدل الادخار والاستثمار

الى ٢٠ ٪ من الناتج القومي سوف يؤثر في الاساس في مصالح الطبقة البورجوازية الحاكمة وحليفتها طبقة الكومبرادور وهو ما لا يمكن أن تقدم عليه .

وحتى نؤكد حجتنا في هذا الصدد يكفي ان نشير الى بعض ارقام توزيع الدخل القومي وتوزيع الانفاق الاستهلاكي في مصر . فارقام توزيع الانفاق الاستهلاكي الخاص توضح ان ١٠ ٪ من سكان مصر وهم أصحاب الدخول المرتفعة ينفقون ما مقداره ٤٥ ٪ من الانفاق الاستهلاكي الكلي وان ٩٠ ٪ من السكان تنفق ما مقداره ٥٥ ٪ من الانفاق الاستهلاكي الكلي . واذا نظرنا الى احصاءات توزيع الدخل القومي الذي قام بنشرها الجهاز المركزي للاسعار عن سنة ١٩٧٢ والمقدمة عنها دراسة في هذا الصدد نجد الحقائق التالية :

١ — ان ٣٤ ٪ من عدد الاسر المصرية وهي الاسر المصرية التي تقع اسفل السلم الاجتماعي وبالتالي سلم توزيع الدخل تحصل على ١١ ٪ فقط من الدخل القومي .

٢ — ان عدد الاسر التي تقع اعلى السلم الاجتماعي اي سلم توزيع الدخل القومي وتبلغ عددها ٥ ٪ من عدد الاسر المصرية تحصل على ٢٢ ٪ من مجموع الدخل القومي . هذا في حين انه من بين اسر القمة (قمة السلم الاجتماعي) يوجد الفي اسرة حققت فيما بينها عام ١٩٧٢ دخولا بلغ مجموعها ٧٧ مليون جنيه بمتوسط دخل للاسرة الواحدة في السنة ٢٢ الف جنيه .

وحقيقة الامر انه في السنوات الاخيرة زادت الفروق الاجتماعية بشكل ملحوظ نتيجة لاتساع الفجوة في مستويات الدخول داخل الهيكل الاجتماعي السائد . وتعود هذه الظاهرة الى اتساع نطاق اكتساب الدخول الطفيلية بشكل لم يسبق له مثيل في مصر من الوساطة والمضاربة والسمسرة والتهريب . الخ . .

ويكفي ان نشير هنا الى حقيقة اقتصادية هامة يجب على دعاة الانفتاح ان يعدها جيدا وهي ايضا من اولويات علم الاقتصاد انه ولا شك من الحقائق الاقتصادية والقواعد الاقتصادية الاولوية في التنمية الاقتصادية ان اي مجتمع يحصل فيه ١٠ ٪ من سكانه على ٢٥ ٪ من لدخل القومي يستطيع بسهولة وبدون عناء يرسم السياسات اللازمة ان يرفع معدل الادخار والاستثمار الى ٢٠ ٪ من

الدخل القومي . فما رايكم والحال في مصر ان ٥ ٪ من السكان تحصل على ٢٢ ٪ من الدخل القومي . ان وضع السياسات الضريبية والسعرية والدخلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف ليس من الصعوبة بمكان الا ان الامر يتطلب ترشيد الاستهلاك لفئات معينة . والمساس بدخول ومصالح فئات معينة هي الفئات الاجتماعية القابعة في السلطة ومؤسساتها واجهزتها كما انها سوف تمس مصالح فئات وطبقات اجتماعية تزحف رويدا رويدا للاستيلاء على السلطة حيث ان الفرصة سانحة لها .

فالامر اذا ليس هو ضعف مصر على توليد المدخرات اللازمة للاستثمار . الم توجه مصر خلال السنوات الماضية منذ سنة ١٩٦٨ ما يقرب من ٢٥ ٪ من دخلها القومي لاغراض الانفاق الدفاعي وما يرتبط به . ومع هذا تحمل الشعب المصري عبء هذا الانفاق دون ان تمس مصالح البورجوازية الكبيرة المصرية او وضعها الاقتصادي والاجتماعي .

هل الحل فعلا يكمن في استيراد رؤوس الاموال الاجنبية ام ان الحل في الاساس يكمن داخليا ؟ واذا كانت رؤوس الاموال الاجنبية هي الحل فهذا يثير سؤالين اساسيين .

اولا : هل كانت مصر منغلقة على نفسها ولم يكن هناك انسياب لرؤوس الاموال الاجنبية لها . وهل الانفتاح يأتي ليعالج هذا النقص ؟

ثانيا : من اين ستتدفق رؤوس الاموال وما هي شروطها وما هي اثار هذا التدفق ان تم على الاقتصاد المصري . وفي هذا الصدد لا بد ان نفرق بين رأس المال العربي والاجنبي (وفي اطار كل منهما يكمن رؤوس الاموال الخاصة والعامة) .

فيما يتعلق بالسؤال الاول وهل كانت مصر منغلقة على نفسها فان الاجابة هي بالنفي تماما . ويؤكد ذلك حقيقة الاحصاءات الخاصة بانسياب رؤوس الاموال الاجنبية خلال الفترة (١٩٦٠ — ١٩٧٠) . فقد كان المعدل السنوي للتدفق خلال سنوات الخطة الاولى لرؤوس الاموال الاجنبية التي اتخذت شكل التدفقات الثنائية (وهي قروض حكومية او هبات) من دول اقتصاد السوق (الدول الغربية) قد بلغ ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار سنويا هذا عدا القروض السوفياتية والتي اتخذت شكل قروض حكومية ام

لمشروعات والتي بلغت ٤٠٠ مليون جنيه ، عدا قرض السد العالي. ولقد قامت رؤوس الاموال الاجنبية بتمويل ٢٧ ٪ من الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى وهو معدل مرتفع لانسياب رؤوس الاموال الاجنبية . ولقد كان مصدر هذا التمويل الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية والمانيا الغربية ، بجانب معونات القمح الاميركية .

واذا نظرنا الى الفترة ١٩٦٠ــ١٩٧٠ نجد ان حجم المنح والهبات التي انسابت الى مصر خلال هذه الفترة يبلغ قدره ٥ر٩٥٤ مليون دولار . اما حجم القروض فقد بلغت مديونية مصر حتى نهاية ١٩٧٠ ما يوازي ٣٧٢ر١ مليون دولار اي بليون دولار و٣٧٢ مليون دولار . هذا من الدول الغربية . اما القروض السوفياتية وهي جميعا قروض حكومية سهلة وتصل القروض السوفياتية ما يزيد على ٢ بليون ونصف دولار . وبلغت القيمة النقدية للاستثمارات الخاصة المباشرة ٥٨ مليون جنيه ، اما قيمتها الحقيقية فتبلغ اضعاف ذلك في نهاية سنة ١٩٧٠ .

لم تكن مصر منغلقة على نفسها ابدا . ما هي القضية اذا ؟ القضية انه في الماضي وحتى سنة ١٩٧٠ هو ان انسياب رؤوس الاموال الاجنبية كان يتم في اطار السيطرة الوطنية على الموارد ويتم اما غالبا في شكل قروض حكومية نقدية او قروض في شكل سلع او قروض لمشروعات وهو الشكل الغالب للقروض السوفياتية . اما الان فتعني سياسة الانفتاح الاقتصادي ان انسياب رؤوس الاموال الاجنبية يتم في ظل التخلي عن السيطرة الوطنية على الموارد . او بمعنى اصح يتصور واضعوا سياسة الانفتاح الاقتصادي ان التخلي عن السيطرة الوطنية على الموارد عن اسلوب توجيه الموارد طبقا لخطة علمية هو الشرط الاول والاخير لضمان انسياب رؤوس الاموال الاجنبية .

ما هي رؤوس الاموال الاجنبية التي يتصور واضعو سياسة الانفتاح انها ستتدفق الى مصر وما هي اثار ذلك التدفق اذا تم طبقا لسياسة الانفتاح . هنا نفرق بين رؤوس الاموال العربية ورؤوس الاموال الاجنبية الاخرى .

انسياب رؤوس الاموال العربية

لقد ركزت سياسة الانفتاح بصورة خاصة على انسياب

رؤوس الاموال العربية . ويقصد هنا رؤوس الاموال من الدول العربية المصدرة للنفط . ومن هنا كان التركيز على ان انسياب رؤوس الاموال العربية يحتاج الى اطار ملائم له ومن ثم كانت سياسة الانفتاح وكان قانون الاستثمار الاجنبي وما تبعه من اجراءات مكملة ومدعمة له . وما يجب التفرقة بين رؤوس الاموال العربية الخاصة ورأس المال العربي العام الذي يمكن ان يتدفق في شكل معونات ثنائية حكومية (اي قروض حكومية وهبات) .

دعنا نبدا اولا برأس المال العربي الخاص . وما هي شروط تدفقه الى مصر . ان صاحب راس المال العربي الخاص بحكم الاطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه لا يمثل أصحابه طبقة مثل طبقة المنظمين الصناعيين في اوروبا ولا تسلك مسلكها . ذلك ان المنظم العربي ان صحت هذه التسمية ليس منظما باحثا عن استثمار منتج غايته خلق طاقة انتاجية او تراكم رأس المال المنتج . ولكنه بحكم خلفيته الاجتماعية والسياسية باحث عن قنوات الاستثمار اما ذات العائد السريع والمرتفع واما ذات العائد المأمون والمضمون . بمعنى ان تجمل المخاطر ليست سمة من سمات هذا الرأسمال او هؤلاء المنظمين . ولذا تتجه رؤوس الاموال العربية الخاصة اما الى الاستثمار في المباني السكنية او قطاع الخدمات مثل الفنادق وما شابهها من الاستثمارات السياحية واما الى التجارة . أما الاستثمارات الصناعية والزراعية فالتوزيع العالمي الحالي لرؤوس الاموال العربية الخاصة يوضح ضآلة حجم رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة او الزراعة (اي انشطة الانتاج السلعي) .

وان المثل الواضح على نمط الاستثمارات العربية الخاصة في منطقتنا هي لبنان . اذ يبلغ حوالي ٩٠ ٪ من الاستثمارات العربية المتدفقة والموظفة في لبنان في نطاق المباني والخدمات السياحية (الفنادق) . وهذه الاستثمارات بطبيعتها تضخمية لانها تؤدي الى خلق قوة شرائية دون ان تولد سلعا ومن ثم فان هذا النمط من الاستثمارات يدفع الضغوط التضخمية الى الامام. ولقد سهل عملية تدفق رؤوس الاموال الى المباني في لبنان طبيعة السوق المالي والنقدي بها والذي يسمح بتحويل كل الدخول المتولدة الى الخارج حتى ولو كانت دخولا من عقارات . وهذا ايضا هو نمط الاستثمارات العربية الخاصة خارج لبنان في اوروبا الغربية واميركا .

ولقد ترتب بالفعل على رفع شعار الانفتاح وصدور قانون الاستثمار الاجنبي الذي يبيح للعرب ملكية الاراضي في مصر ان انتشرت حركة المضاربة في الاراضي وتضاعف ثمن الاراضي في مصر عدة مرات وارتفعت اثمان مواد البناء وتكاليف المباني واثمان الشقق وايجاراتها . وكل ذلك لا يعني الا زيادة دخول شريحة معينة في المجتمع هم ملاك الاراضي . ولقد لعبت هذه الحالة دورا اساسيا في دفع عجلة التضخم في مصر في العامين الماضيين . وسوف يترتب على تدفق رأس المال العربي الخاص اتجاهه ولا شك الى المباني السكنية والفنادق . وهي كما سبق ان اشرنا انماط من الاستثمارات سوف تزيد من الضغوط التضخمية في مصر لانها تخلق قوة شرائية دون خلق سلع مادية مقابلة لهذه القوة الشرائية التي تم خلقها اضف الى هذا ازكاء روح المضاربة . والمستفيد من هذه الاستثمارات شريحة ضئيلة في المجتمع .

بل الادهى من هذا ان قانون الاستثمار الاجنبي يعطي حق تحويل الدخل من العقار الى الخارج . ومن ثم سوف يترتب على هذه الاستثمارات خلق ضغوط على ميزان المدفوعات وحصيلة النقد الاجنبي دون ان تساهم هذه الاستثمارات في زيادة هذه الحصيلة من النقد الاجنبي .

واذا كان رأس المال العربي الخاص لن يساهم في التنمية في مصر بل ان اثاره سوف تكون ضارة على الاقتصاد القومي وميزان المدفوعات دون ان يترتب عليه تقديم اية حلول حتى لمشكلة الاسكان الشعبي والمتوسط ، فما هو الحال بالنسبة لرأس المال العربي العام . لماذا لا يأتي في رأس المال العربي العام الى مصر ؟ ذلك ان رأس المال العربي العام ليس في حاجة الى انفتاح اقتصادي لتدفقه فهو لا يعدو ان يكون قروضا حكومية (من حكومة لحكومة اخرى) وقد يقدم في شكل منح وهبات . فلماذا لم يتقدم رأس المال العربي العام (الحكومي) في شكل قروض وهبات ، بل ان ما تدفق منه حتى الان لايعدو قطرات في بحر . فطالما اننا قادرون على السداد فلماذا لا تقدم البلاد العربية المنتجة للنفط قروضا حكومية .

قد يمكن القول انه ليس هناك فرق بين رأس المال العربي الخاص والعام . لان الذين يتخذون القرارات بالنسبة لتوجيه رأس المال العربي الخاص هم انفسهم الذين يتخذون القرارات بالنسبة

لرأس المال العربي العام ولا فرق بين الاثنين . ورأس المال العربي العام لكي يتدفق الى مصر يحتاج الى ضمانات سياسية واقتصادية هذه الضمانات انما يمثلها من الناحية الاقتصادية الانفتاح المصري ومن الناحية السياسية الاعتدال المصري على المستوى القومي (اي العربي) . الا يعتبر ذلك انتهاكا لسيادتنا ؟ على اية حال لقد قدم النظام المصري من الضمانات الاقتصادية والسياسية ما لا يمكن لاي نظام اخر يحترم نفسه ان يقدمه . ولا شك ايضا ان النظام المصري يعتبر الان من وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية ومن وجهة نظر غالبية النظم العربية المنتجة للبترول والمصدرة لرؤوس الاموال رمزًا للاعتدال اذا قورن بالنظام السابق في مصر . وهذا يعني انه من واجب الولايات المتحدة الاميركية والنظم العربية خلق الاستقرار السياسي وتدعيمه للنظام المصري الحالي . لقد لعب النظام المصري دور البلدوزر الذي قام بتمهيد عودة الولايات المتحدة الاميركية الى المنطقة منتصرة بعد كل هذا العداء الطويل للعرب .

ان خلق الاستقرار السياسي للنظام المصري يستدعي تدعيم الاسس الاقتصادية له . وبالرغم مما قدمه النظام المصري لم تتدفق رؤوس الاموال العربية العامة الى مصر بشكل مناسب . بل تدفقت في شكل قطرات متقطعة لا تغني ولا تسمن من جوع ؟ لماذا اذا لم تتدفق رؤوس الاموال العربية الى مصر ؟ لماذا لم تدفع الولايات المتحدة الاميركية البلاد المنتجة للبترول ، وبصورة خاصة السعودية، الى اعطاء مصر ما تحتاجه من رؤوس الاموال ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة من السهولة بمكان . فدراسة النظام الاميركي والادارة الاميركية والنظم العربية الرجعية للجيوبوليتيكا المصرية تؤكد ان سيادة الاستقرار السياسي في مصر يعني جعل مصر دولة مؤثرة وقوية في المنطقة فمصر المستقرة هي مصر القوية بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي الاجتماعي . فمصر محمد علي كانت مستقرة وبالتالي كانت قوية ومؤثرة في كل منطقة الشرق الاوسط . ومصر عبد الناصر كانت مستقرة سياسيا ومن ثم كانت قوية ومؤثرة في المنطقة . ومن ثم فان تدعيم الاساس الاقتصادي في مصر يعني خلق الاستقرار السياسي في مصر ومن ثم جعل مصر قوية ومؤثرة في المنطقة . والاستعمار الاميركي والرجعية العربية لا تريد مصر قوية ومؤثرة وذات وزن في المنطقة بصرف

النظر عن نظامها الاجتماعي . ذلك انه مهما اختلف النظام الاجتماعي فهناك حد ادنى من الالتزام العربي لا تستطيع مصر تحت اية ظروف الخروج عنه . ومن هنا فان الاستراتيجية الاميركية والرجعية العربية هي عدم اسقاط النظام المصري بل ابقاءه ضعيفا راكعا دائما رافعا يديه طلبا للمعونة . ولضمان هذه الحالة سوف تتدفق المعونة في شكل قطرات متقطعة تضمن للنظام المصري الحد الادنى من البقاء . ومع هذا لا يتعظ النظام المصري . أليس غريبا حقا ان النظام المصري في عهد عبد الناصر استطاع في اغسطس (اب) ١٩٦٧ ، اي بعد شهرين من الهزيمة ، ان يحصل من الانظمة العربية القائمة على معونات اقتصادية مستمرة ، يعجز عنها النظام المصري الحالي بعد حرب اكتوبر وانتصار مصر وما قدمته فيها من جهد ؟

حتى يمكن ايضا ان نتصور نمط استخدام رؤوس الاموال العربية العامة للدول المنتجة للبترول علينا ان ندرس التوزيع الجغرافي لفوائض رؤوس الاموال للدول المنتجة في النفط في العالم وكذلك توزيعها الوظيفي . حوالي ٦٠ ٪ من فائض رؤوس الاموال العربية للدول المنتجة للنفط توجد في الولايات المتحدة الاميركية ، وحوالي ٢٠ ٪ منها في انجلترا ، والباقي وقدره ٢٠ ٪ موزعة على الدول الاوروبية الاخرى . اما توظيف رؤوس الاموال الموجودة بالولايات المتحدة فأغلبه موظف في شراء اذونات الخزانة الاميركية. وتتميز اذونات الخزانة كشكل من اشكال التوظيف بارتفاع درجة سيولته الشديد جدا (فهو يلي النقود في درجة السيولة) ويعطي فائدة حوالي ٦ ٪ . وحديثا بدأت تتجه رؤوس الاموال العربية في الولايات المتحدة (الكويتية والسعودية) في الاستثمارات العقارية (شراء الاراضي وبناء العمارات والفنادق) . اما في اوروبا فأغلب رؤوس الاموال موجودة بشكل سائل في البنوك الاوروبية او موظفة

---

١ — وقد اتجهت الكويت حديثا نحو الاستثمارات العقارية بشكل واسع (بشراء بعض الشركات العقارية في المملكة المتحدة) . وهي نوع من الاستثمار لا يضع رأس المال العربي في مخاطرة المفاوضة والصراع مع نقابات العمال الاوروبية .

في شراء الدولار الاوروبي الذي تعطي ودائعه فائدة تزيد على ١٠ ٪ (١) . وهكذا لا نجد رأس المال العربي العام يختلف جذريا عن نمط استثمار رؤوس الاموال العربية الخاصة . ولقد ابدت الحكومات العربية المنتجة للنفط استعدادها لاقراض مصر عن طريق طرف ثالث . فتقوم هي باقراض المؤسسات الدولية وتقوم مصر بالاقتراض من المؤسسات الدولية . وبذلك تضمن البلاد العربية استرجاع أموالها وبفائدة . ونحن نعلم ان قروض المؤسسات الدولية قروض صعبة فهي بسعر فائدة مرتفع (هو عادة السعر السائد في السوق الدولي) ولا تعطى فيها فترة سماح كما لا يمتد فيها اجل السداد طويلا .

ما هي العوامل اذا التي تعوق تدفق القروض الحكومية العربية الى مصر ؟ ان البلاد العربية المنتجة للنفط تستطيع ان تقدم قروضا سهلة لمصر وهي لا تحتاج الى كل الضمانات والشروط التي تعطى لرؤوس الاموال الخاصة ، سوى شرط قدرة مصر على السداد . ان المعركة الدائرة الان في المنطقة ليست معركة مصر وحدها ولكنها معركة قومية تمس البلاد العربية جميعا وتؤثر في مصالحها في الاساس ومع هذا تتحمل مصر وسوريا حوالي نصف دخلها القومي في صورة نفقات حربية دون مساهمة تذكر من البلاد العربية في نفقات تلك المعركة القومية . ما الذي يعوق اعطاء مصر قروضا حكومية ؟ انه سؤال صعب الاجابة عليه بعد شرحنا للظروف السابقة .

رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة

ويمثل انسياب الموارد الخاصة الذي يتم تحت دافع الربح فقط . وقد بلغ حجم انسياب رؤوس الاموال الخاصة خلال الفترة ١٩٦٢ — ١٩٧٢ ٥٨ بليون دولار الى الدول النامية جميعا . ويتخذ انسياب رؤوس الاموال الخاصة اشكالا عديدة لعل اهمها هو الاستثمار المباشر وهو يتميز باشراف اصحاب الاستثمارات على اقامة المشروعات وتنفيذها والاشراف والرقابة على تشغيلها كما يتحملون اخطار اقامة المشروع . ومن امثلة الاستثمارات المباشرة الاستثمارات التي قامت في قطاعات انتاج المواد الاولية للتصدير في

الدول النامية ومثل استثمارات البترول في القرن العشرين التي تقوم بها شركات البترول العالمية .

والاستثمارات المباشرة تلقي اعباء على الاقتصاد القومي مثل عبء تحويل الارباح ومرتبات الموظفين والخبراء الاجانب . ولعل اخطر ما يصاحب الاستثمارات المباشرة الخاصة (الاجنبية) هو ان هذه الاستثمارات تحت شعار خلق الاطار الملائم والامن لها تتطلب تغيير القوانين والتشريعات الداخلية بما يتلاءم واحتياجاتها وليس هذا دائما في صالح المجتمع ككل وتقدمه . اضف الى هذا ان مراكز الاستثمار الاجنبي بعد مضي فترة زمنية عليها تصبح لها مصالح ذاتية في سيادة بنيان اقتصادي واجتماعي وسياسي معين يتلاءم ومصالحها . بل في اغلب الاحوال تصبح لمراكز الاستثمار الاجنبي مصالح سياسية واستراتيجية ترتبط بمصالح بعض الفئات الاجتماعية المحلية التي تعمل بدورها على تدعيم مصالح هذه الاستثمارات .

ورؤوس الاموال الخاصة ليست مصدرا يتم اللجوء اليه عند الحاجة الى التنمية الاقتصادية ، فارتفاع العائد الاجتماعي لمشروع معين لا يؤدي بالضرورة الى تدفق رؤوس الاموال الخاصة اليه . فهذا الشكل لتدفق رؤوس الاموال يتجه دائما حيث الربح الخاص وليس العائد الاجتماعي ولذا فان الاستثمارات الخاصة حينما تتجه الى الدول النامية فانها تتجه دائما الى استغلال المواد الاولية مثل البترول . اما اذا اتجهت للصناعات فانها تتجه حيث السوق الكبير ولذا فان اغلب الاستثمارات الخاصة الصناعية انما تتدفق الى اوروبا حيث يوجد السوق متسع الحجم . فخلال الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٢ بلغت الاستثمارات الخاصة المباشرة في اوروبا ١ر١ بليون دولار اتجه ٦٠ ٪ الى الصناعات التحويلية في حين اتجه ٧ر٥ ٪ منها لقطاع البترول . اما في منطقة الشرق الاوسط فقد بلغت الاستثمارات الخاصة المباشرة خلال الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٢ حوالي ٧٧١ مليون دولار اتجه منها لقطاع البترول ٨٠ ٪ بينما كان نصيب الصناعة منها ١٢ ٪ فقط .

وتقوم بالاستثمار المباشر على النطاق العالمي كله ما يطلق عليه بالشركات متعددة الجنسية (١) او احيانا يطلق عليها الشركات

1 - Multi - National Corporation

العالمية . وتتميز هذه الشركات بانها مشروعات يمتد نطاقها وعملها ونفوذها خارج حدود الدولة الام التي تتمتع بجنسيتها والتي يقع فيها مركزها الرئيسي . وللشركات متعددة الجنسية فروع موزعة على انحاء العالم (سواء العالم المتقدم او المتخلف) على حسب نطاق عملها . وتتميز الشركات متعددة الجنسية بان السوق الذي تحكمه يسمى سوق احتكار القلة (١) ويتميز بوجود عدد قليل جدا من الشركات يتحكم في سوق السلعة محل البحث او في النسبة الغالبة منه . فمثلا السوق العالمي للبترول تتحكم في حوالي ٨٥ ٪ منه ثمان شركات عالمية . كذلك صناعة الادوية حيث يتحكم في السوق العالمي للادوية خمس شركات عالمية مثل سيبا وساندوز .. الخ . وللشركات متعددة الجنسية توابع Afpiliates في بلدان اخرى قد تحمل اسم اخر غير اسم الشركة الاصلية الا انها تظل تابعة لها . وتتميز الشركات متعددة الجنسية بانها متكاملة افقيا من الناحية الاقتصادية (فيما يتعلق بالسلعة التي تسيطر عليها) . فمثلا شركات البترول العالمية تقوم بجميع العمليات ابتداء من التنقيب فاستخراج المادة الخام فالتكرير ثم انتاج المنتجات المتعددة للبترول وتوابعه . وينطبق هذا الأمر على كافة الشركات العالمية فهي تقوم بكافة العمليات ابتداء من المادة الخام حتى ايصال السلعة للمستهلك . وبالتالي فان الشركات متعددة الجنسية تمتلك طاقة ضخمة للتسويق . فشركات البترول العالمية هي التي تقوم ليس فقط بخلق اسطول الناقلات ولكنها تقوم بكافة العمليات بما فيها ايصال السلعة للمستهلك النهائي . ولعل هذا هو السبب الذي جعل من الصعب على الدول النامية تأميم البترول ، لصعوبة سيطرته على كافة العمليات الاخرى بما فيها فقدانها لاجهزة التسويق .

وحتى يمكن تصور مدى التركيز في اصل الشركات المتعددة الجنسية في الدول المتقدمة فاننا نشير الى ان توزيع الاصول الراسمالية للاستثمارات الاجنبية المباشرة كما تقاس بالقيمة النقدية لهذه الاستثمارات . ويبلغ راس مال الاستثمارات المباشرة الاجنبية حوالي ١٦٥ بليون دولار مملوك اغلبها للشركات متعددة الجنسية

1 - Oligopoly

(الشركات العالمية) . وتمثل الولايات المتحدة حوالي ٥٠ ٪ منها بينما اربعة اخماس هذه الاستثمارات تملكها اربع دول فقط هي امريكا وانجلترا وفرنسا والمانيا الغربية .

وتعتبر الشركات العالمية (متعددة الجنسية) مسؤولة عن اغلب الاستثمارات المباشرة في بلدها الاصلي . ففي امريكا تعتبر حوالي ٢٥٠ شركة مسؤولة عن ٨٠ ٪ من الاستثمارات فيها ، في انجلترا تعتبر ١٦٥ شركة عالمية مسؤولة عن ٨٠ ٪ من الاستثمارات فيها . وفي المانيا الغربية تعتبر ٨٢ شركة مسؤولة عن ٧٠ ٪ من الاستثمارات فيها بينما ٧ شركات اجنبية تعتبر مسؤولة عن ٣٧ ٪ من الاستثمارات في المانيا الغربية . ولقد ضاعفت الشركات العالمية متعددة الجنسية عدد توابعها وفروعها في انحاء العالم في العشر سنوات الاخيرة بشكل لم يسبق له مثيل .

اما عن التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات (١٦٥ بليون قيمة دفترية للاصول) فان ٣/٢ هذه الاستثمارات يقع في الدول المتقدمة الصناعية في حين يقع ٣/١ هذه الاستثمارات في الدول النامية . وهذا من الاهمية بمكان ، اذ ان الدول النامية بالرغم من ان فيها حوالي ٣/١ هذه الاستثمارات الا ان اقتصاديات الدول النامية لا تمثل في ذات الوقت ٣/١ الاقتصاد العالمي او السوق العالمي بل اقل من ذلك بكثير .

ونجد ان استثمارات الشركات العالمية موزع عالميا على الدول النامية بحيث ان ١٨ ٪ من الاستثمارات العالمية لهذه الشركات موجود في امريكا اللاتينية ، ٦ ٪ في افريقيا ، ٥ ٪ في اسيا ، ٣ ٪ في الشرق الاوسط. واذا نظرنا الى التوزيع الوظيفي لهذه الاستثمارات نجد انه في اوروبا الغربية والدول المتقدمة عموما حوالي ٢٣ر٦ ٪ في مجال البترول ، ٥ر٢ ٪ في مجال المناجم والمحاجر ، ٤٧ر٣ ٪ في مجال الصناعة ، ٢٣ر٩ ٪ في مجالات اخرى . اما في الدول النامية فنجد ان مجال الاستثمارات المباشرة للشركات العالمية في الدول النامية موزع كالاتي ، ٣٩ر٧ ٪ في مجال البترول ٩ر٣ ٪ في مجال المناجم ، ٢٦ر٩ ٪ في مجال الصناعة (في امريكا اللاتينية بالذات)، ٢٤ر١ ٪ في مجالات اخرى .

ونجد ان نشاطها الرئيسي في الغالب في مجال البترول او الصناعات التصديرية حيث ان السوق الحقيقي لهذه السلع موجود

خارج نطاق الدول النامية . السؤال الان ان هذه الشركات متعددة الجنسية اذا سمح لها بالاستثمارات في مصر او في اي بلد عربي فما هي مجالاتها وما هي اثار استثماراتها ؟ ولا مجالاتها الاساسية هي في البترول وفي مصر مسموح لهذه الشركات بالتنقيب واستخراج النفط الخام . اما في الصناعة فاذا قررت هذه الشركات الاستثمار في مصر في انشاء توابع لها اي وحدات تابعة للشركة الام فهل معنى هذا ان هذه الشركات سوف تساعد على ارساء اساس التصنيع ؟ ان الاجابة هنا بالنفي فهذه الشركات العالمية اذا قررت الاستثمار في مصر في انشاء وحدات انتاجية تابعة لها فمعنى هذا انها تتخذ مصر قاعدة اساسية لتسويق منتجاتها في المنطقة (منطقة الشرق الاوسط) وسوف تكون هذه الوحدات وحدات انتاجية للقيام بالعمليات النهائية للسلعة المراد تسويقها في المنطقة. وسوف تصبح مصر اذا مركزا اماميا للشركات العالمية متعددة الجنسية . وبذلك يعود مرة ثانية نمط الاستثمار الاستعماري الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر . فبدلا من الاستثمار في قطاعات انتاج المواد الاولية للتصدير بحيث تصبح قطاعات انتاج المواد الاولية للتصدير مراكز امامية لاقتصاديات الدول المتقدمة . تقوم الشركات العالمية الان في مجال الصناعة واستخراج البترول بانشاء مراكز امامية لها اما لاستخراج المادة الخام (البترول) واما لتسويق منتجاتها في المنطقة (فى مجال الصناعة) . اما القيام بانشاء صناعات اساسية او الجزء الاساسي في الصناعات التي تسيطر عليها هذه الشركات فامر مستبعد .

ولن يكون باستطاعة الصناعة المحلية القدرة على منافسة هذه الشركات الاجنبية العالمية فهي اما تترك لها مجالها تماما واما ان تشترك معها وتصبح تابعة لها . اما مجالات العمالة التي تفتحها هذه الشركات فسوف يكون على حساب الصناعة المحلية . ذلك ان الشركات العالمية تدفع اجورا مرتفعة سوف يكون من نتيجتها امتصاص الخبرات الفنية والقدرات الماهرة وهي موارد نادرة في الدول النامية . ان قيام الشركات العالمية بالاستثمار في مجالات صناعية في مصر فان معنى هذا انشاء مراكز امامية للصناعات الاوروبية والامريكية لتسويق منتجاتها في المنطقة . وحتى لا تقع هذه الشركات ووحداتها الانتاجية في خطورة التأميم ،

فان الوحدات الانتاجية المحلية التابعة للشركات العالمية تظل دائما معتمدة تكنولوجيا وتسويقيا وفي استثماراتها على الشركات الام .

ان البورجوازية المصرية التي ترفع الان شعار الانفتاح لرأس المال الاجنبي لا تعرف في الحقيقة مآلها النهائي . ذلك ان هذه البورجوازية التي ضربت في سنة ١٩٦١ وثانية في سنة ١٩٦٣ اصبحت الان هزيلة ضعيفة ليست لديها الموارد والقدرة على الحفاظ على استقلالها والدفاع عنه تجاه رأس المال الاجنبي ممثلا بالشركات العالمية . ومن ثم فهي حينما ترفع شعار الانفتاح الان فان ذلك يعني سواء ارادت ام لم ترد ، انها راغبة وعلى استعداد هذه المرة في ان تكون تابعة لرأس المال الاجنبي سواء كان عربيا ام اوروبيا – امريكيا .

التدفقات الثنائية الحكومية

وهي عبارة عن تدفق رأس المال من حكومة دولة الى حكومة دولة اخرى ويتخذ هذا الانسياب اما شكل المنح والهبات وهو انسياب من جانب واحد لا يرتب التزام بالدفع واما ان يتخذ شكل القروض . وهذا الشكل من الانسياب هو الشكل الغالب لدفق رؤوس الاموال الاجنبية من الخارج الى الدول النامية . وهو ايضا الشكل الغالب لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر في الماضي . والقروض قد تكون سهلة وقد تكون صعبة . وتتوقف السهولة والصعوبة على اجل السداد وفترة السماح وسعر الفائدة . والقروض السوفياتية لمصر قروض سهلة اذ يتميز سعر فائدتها بالانخفاض كما يمتد فيها أجل السداد .

ويعيب هذا التدفق الثنائي انه يرتب اعباءا بالسداد ، اي سداد اصل القرض والفوائد . ومن ثم فهو يرتهن الايرادات المستقبلية للدولة . ويمثل عبء القروض على مصر اي عبء السداد ٢٥ ٪ من صادراتها كل عام . وبالتالي فان العامل الاساسي في هذا النوع من تدفق رؤوس الاموال هو ضمان استخدامه استخداما منتجا . وبالتالي يجب ان يكون معلوما من البداية مدى قدرة القرض على زيادة الطاقة الانتاجية وحصيلة الصادرات حتى تزداد قدرة الدولة على السداد . ومن هنا فان القروض العسكرية لاتؤدي

الى زيادة الدخل القومي او الطاقة الانتاجية ومع ذلك فهي ترتب على الدولة اعباءا بالسداد .

ويحكم هذا الانسياب عوامل متعددة منها القدرة الائتمانية للدولة المقترضة اي قدرتها على السداد . انما الاهم هو العامل السياسي ذلك طالما ان هذا الانسياب هو تدفق من حكومة لحكومة (ثنائي) فان الدولة المقرضة قد تستخدم هذا الحق في تحقيق هدف سياسي او ممارسة ضغط سياسي . وهذا هو الحال الغالب ولذا يتذبذب هذا النوع من الانسياب من عام لعام . وبالتالي فان الوزن السياسي والثقل السياسي للدولة المقترضة يمكن ان يكون عنصرا اساسيا في ممارسة الضغوط على الدول المقرضة في اعطاء القروض . ولذا ليس اعتباطا ان تحصل مصر في الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ على هذا الحجم من القروض والمعونات . اذ لعب الثقل السياسي لمصر في المنطقة العربية دورا هاما في حجم هذا التدفق . اما اليوم وحيث يقل الثقل والوزن السياسي لمصر وتتخلى هي عن دور القيادة العربية للسعودية ولدول اخرى فلن يكون ذلك دافعا للانسياب حتى ولو تبع اضمحلال دور مصر وفقدان وزنها في القيادة العربية رضاء الولايات المتحدة على ذلك .

والقروض قد تكون مشروطة وقد تكون غير مشروطة وحوالي ٩٥ ٪ من قروض الولايات المتحدة للدول النامية مشروطة . وهي اما ان تكون مشروطة بسلع معينة مثل قرض القمح الذي تقدمه امريكا وقد تكون مشروطة بشراء سلع من سوق معين هو سوق الولايات المتحدة . وبالتالي تفقد الدول النامية حق الحصول على السلع من ارخص سوق متاح. والقرض الاميركي الاخير لمصر وقدره ١٤٤ مليون دولار ، هو قرض مشروط ، ٧٢ مليون دولار في صورة قمح ، ٧٢ مليون دولار لشراء مواد وسلع صناعية وسيطة لاستخدامها في الصناعة من سوق الولايات المتحدة .

يبقى مصدر اخير من مصادر تدفق رؤوس الاموال وهو المؤسسات الدولية وهي غير قادرة على الوفاء بكافة الاحتياجات للدول النامية هذا بجانب سيطرة بعض الدول الكبرى عليها مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير .

مما سبق يمكن القول ان العبء الاساسي في تمويل التنمية يجب ان يقع علينا محليا وهذا يتطلب سياسة جديدة للدخول وترشيد

الاستهلاك وتوزيع عادل لاعباء التنمية . ولا مانع من الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية في الحدود التي لا تشل اقتصادنا ويفضل القروض الحكومية غير المشروطة التي تعطى لخطة قومية باكملها نستخدمها نحن كما نشاء .

٣ ــ الحجة الثالثة : التقدم الفني والتكنولوجي :

الحجة الثالثة التي تقدم لتدعيم سياسة الانفتاح هو الفجوة التكنولوجية التي تفصل مصر عن العالم الغربي والرغبة في تخطي هذه الفجوة تكنولوجيا وفنيا . والوسيلة الوحيدة هو الانفتاح الاقتصادي . فالانفتاح الاقتصادي وما سيصاحبه من تدفق رؤوس الاموال الاجنبية كفيل بتحقيق هذه الغاية . فرأس المال الاجنبي يجذب معه الخبرة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة .

والرد على هذه الحجة واضح تماما . ان عملية نقل العلم والتكنولوجيا ليست عملية فنية يتم بمقتضاها نقل آلة من مكان الى مكان . ذلك ان الامر لو كان كذلك لانتهت مشكلة التخلف التكنولوجي للدول النامية . ان عملية نقل التكنولوجيا والتقدم الفني عملية **اجتماعية** في الاساس يتم بمقتضاها خلق الانسان القادر على فهم هذه التكنولوجيا واستيعابها ومن ثم تكييف نفسه وظروفه معها، عملية خلق الانسان القادر على اصلاح هذه التكنولوجيا ، عملية خلق الانسان القادر على تطوير هذه الالة المستوردة ، عملية خلق الانسان القادر على خلق واختراع مثلها ، ثم في النهاية عملية خلق الانسان القادر على اختراع التكنولوجيا الخاصة بنا .

ان عملية التطور التكنولوجي تتطلب لتحقيقها اعداد هذا الانسان . وهذا يحتاج بدوره الى ثورة ثقافية تخلق في الانسان جو التحدي للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلا من روح السحر والتغيب والتجريد . ثورة ثقافية تخلق الطاقة الابداعية للافراد ، ثورة ثقافية تستهدف تغييرا جذريا في طرق التفكير السائد وفي القيم الاجتماعية والاخلاقية الراسخة وفي منهج العقل السائد، ثورة ثقافية تستهدف خلق العقل المنهجي الذي يؤمن بطرق البحث العلمي وبالمعرفة الانسانية وقدرتها . وهذه الثورة الثقافية هي في الاساس عملية اجتماعية وليست عملية فنية يتم بموجبها نقل آلة

من مكان لمكان كما تصور اصحاب سياسة الانفتاح . وفي هذا الصدد نورد الملاحظات التالية :

اولا : ان شعار التقدم العلمي والتكنولوجي يعتبر ولا شك شعار اجوف خالي من اي مضمون موضوعي اذا رفع في دولة تصل نسبة الامية فيها الى ٧٠ ٪ من جملة السكان . ومن ثم فان متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي تتطلب اولا القضاء على الامية ومن ثم فان قضية محو الامية تصبح القضية الاجتماعية والسياسية في اي دولة ترفع هذا الشعار .

ثانيا : ان التقدم العلمي والتكنولوجي يصبح شعار لا معنى له في ظل اطار نظام تعليمنا السائد من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة ذلك النظام سواء في موضوعاته او في منهجه او طرق التدريس السائدة يحتقر العقل الانساني . اذ يقوم على منهج في التدريس يستند الى احط ملكات العقل وهي الحفظ الغيبي والتكرار وتستبعد الاستناد الى اعلى ملكات العقل وهي القدرة على الابتكار والتجديد الذي يقوم اساسا على المسائلة والنقد . انه نظام يقوم على ترسيخ الطالب بالايمان بتقديس ما يقدم له من مادة علمية وتقديس من يقدمها ومن ثم الغاء عقله في المسائلة والنقد . انه نظام تعليمي في موضوعات وخاصة في مراحله الاولى يقوم على ترسيخ القيم الغيبية والخزعبلات وعدم الايمان بقوة العلم وقدرات الانسان ، ومن ثم افقاد الطالب السببية العلمية . ان مثل هذا النظام السائد لن يكون اطارا ملائما للتقدم العلمي التكنولوجي ولن يصلح لدفعه . ومن ثم فقد كان الاوجب على مدعي الانفتاح ان ينظروا اولا الى نظامنا التعليمي بكليته قبل رفع هذا الشعار .

ثالثا : حيث ان التكنولوجيا هي تطبيق العلم في مجال الانتاج فان اولى متطلبات التقدم الفني والتكنولوجي ، انما يتمثل في وجود مؤسسات واجهزة تقوم بالربط بين المؤسسات الانتاجية ومؤسسات البحث العلمي مثل الجامعات ومعاهد البحث العليا ومعاهد التكنولوجيا . بحيث تكون العلاقة تبادلية بين الاثنين . فجهاز الانتاج يقدم الى مؤسسات البحث العلمي احتياجاته ومتطلباته وتقوم هي بدورها بالعمل على سداد هذه الاحتياجات . وهذه الرابطة في مصر تكاد تكون معدومة اطلاقا . فالبحث العلمي في الجامعات والمعاهد ، ان وجد ، لا علاقة له البتة باحتياجات الجهاز

الانتاجي وتطويره . ومن ثم فانه قبل رفع شعار دولة العلم والتكنولوجيا وشعار التقدم التكنولوجي والدولة العصرية الم يكن الاجدر باصحاب سياسة الانفتاح النظر ولو قليلا الى اجهزتنا الانتاجية ومدى رابطتها بالمؤسسات العلمية ؟

رابعا : ان الاستخبارات الاجنبية لن تكون هي المسؤولة عن التقدم التكنولوجي في بلد معين تنتقل اليه رؤوس الاموال . ذلك ان التكنولوجيا الحديثة تتميز بانها غير انتشارية في اثارها ، اي ان اثارها في التقدم الفني وتوليد الخبرات ينحصر في عدد محدود من الافراد . ومن ثم فانه بدون توافر الظروف السابقة سوف يكون نتيجة الاستثمارات الاجنبية خلق جزر متقدمة تكنولوجيا في وسط بحر من التخلف الفني . كذلك فانه بدون توافر الشروط السابقة فقد ندخل في حلقة مفرغة تنتهي بنا الى زيادة الاعتماد التكنولوجي على العالم الغربي وليس الاتجاه نحو الاستقلال التكنولوجي اي نحو خلق التكنولوجيا الخاصة بنا .

خامسا : ان الشركات متعددة الجنسية حينما تقوم بالاستثمار في الصناعات فهي لن تقوم بانشاء تلك القاعدة الصناعية من الصناعات الاساسية التي تمكننا في النهاية من تحقيق التطور والتقدم التكنولوجي بالاعتماد على انفسنا . فالصناعات التي تقوم بانشائها انما تمثل مراكز امامية لصناعاتها في بلدها الام هدفها تسويق منتجاتها في المنطقة او الاستفادة من المواد الخام والقوى العاملة الرخيصة . وحتى اذا قامت بانشاء بعض الصناعات فان هذه الصناعات تكون هي تلك الصناعات التي تكون هي على استعداد للاستغناء عن احتكارها وهي ما يطلق عليها الصناعات المستغني عنها (١) وهي تلك الصناعات التي تجعلنا معتمدين تكنولوجيا على العالم الخارجي وعلى الشركات العالمية سواء في المراحل السابقة . او المراحل اللاحقة للعملية الانتاجية للصناعات التي تم انشائها . فاذا وافقت مثلا احدى الشركات العالمية في مجال الصناعات البتروكيميائية على اقامة صناعة معينة (ان حدث ذلك) فانها سوف تقيم لنا تلك الصناعات التي تكون هي على استعداد للاستغناء عن احتكارها والتي لا يمثل الاستغناء عنها اي خطورة

1 - Run - Away Industries

لها في مجال عملياتها الصناعية . هذه الصناعات سوف تجعلنا دائما سواء في المراحل السابقة او المراحل اللاحقة للعملية الانتاجية معتمدين على هذه الشركات تكنولوجيا . اما اذا اقامت الشركات العالمية مراكز وفروع لها في بلدنا فلن يضمن هذا باي حال الارضية العامة للتطور التكنولوجي لنا . فهذه المراكز الامامية للشركات العالمية لا تتضمن ستوى المراحل الاخيرة للعمليات الانتاجية للسلعة المنتجة او تلك العمليات الانتاجية المتعلقة باستخراج المواد الخام .

خامسا : ان الضمان الوحيد لخلق القاعدة العامة لضمان التطور التكنولوجي المستقل (بالاعتماد على انفسنا) انما هو في برنامج صناعي وخطة قومية تعطي الاولوية الاولى للصناعات الثقيلة وبصورة خاصة صناعات المعدات والالات . وهي تلك الصناعات التي تنتج الالات التي بدورها تنتج الالات . بدون ذلك سوف نظل في حالة اعتماد تكنولوجي على العالم الخارجي ولن نقوم بدور الند الذي يعطي ويأخذ في نفس الوقت . وبالتالي فالتضحيات مهما بلغت لاقامة هذه القاعدة الصناعية فانه هدف لا يجب أن نغيب عنه .

٤ ــ الحجة الرابعة : تحرير تجارتنا الخارجية :

الحجة الرابعة لسياسة الانفتاح تبنى على منطق ان احد الاسباب في تباطؤ معدل النمو في السنوات الماضية انما يعود الى القيود التي كانت مفروضة على تجارتنا الخارجية وتتمثل هذه القيود في تقييد تجارتنا الخارجية باتفاقات ثنائية للدفع واخضاع حصيلة النقد الاجنبي للترشيد وتخطيط توزيعها واخضاع عمليات النقد الاجنبي لعديد من القيود مثل الرقابة على النقد ... الخ من انواع القيود . ومن ثم يرى اصحاب سياسة الانفتاح ان السبيل الوحيد لانطلاق تجارتنا الخارجية (صادراتنا) وزيادة حصيلة مصر من النقد الاجنبي انما يكمن في تحرير تجارتنا الخارجية من القيود وبصورة خاصة الغاء الاعتماد على اتفاقيات الدفع الثنائية ، الغاء القيود على النقد الاجنبي وخلق السوق الموازية حتى تتوفر موارد النقد الاجنبي التي يمكن ان تكون متاحة للوحدات الانتاجية الخاصة والعامة أيضا للحصول على ما يلزمها منها . كذلك انشاء الاسواق والمناطق الحرة في موانىء الجمهورية وبصورة خاصة السوق الحرة

والمنطقة الحرة ببورسعيد التي تهلل لها اجهزة الاعلام المصرية بوصفها البلسم الشافي لجراحنا الاقتصادية والتي ستتحول الى مصدر لسيل منهمر من حصيلة النقد الاجنبي .

وللرد على هذه الحجة نورد الملاحظات التالية :

أولا : انه من الناحية الجوهرية ومن الناحية العملية ليس هناك بين التصدير بناء على اتفاقية ثنائية للدفع وبين ما يطلق عليه التصدير الحر . اي التصدير لاي بلد نشاء . ففي الحالتين نستخدم حصيلة النقد الاجنبي لشراء ما نحتاجه من واردات . ففي حالة التجارة عن طريق اتفاقيات الدفع الثنائية نكون ملزمين بالاستيراد من الدولة التي تم معها اتفاق الدفع . اما في الحالة الثانية فنستطيع شراء نفس الواردات من اي مصدر نشاء . وحقيقة الامر ان اتفاقيات الدفع الثنائي كان هو النظام السائد في تعاملنا مع كتلة الدول الاشتراكية ، اما النظام الثاني فهو النظام الذي يتم بموجبه تعاملنا مع اوروبا الغربية . انما حقيقة الامر هو ان اتفاقيات الدفع الثنائية كانت هي الوسيلة الوحيدة والمتاحة امام الدول النامية ومنها مصر لزيادة صادراتها غير التقليدية ولم تكن الدول النامية تستطيع سلوك غير هذا السبيل في الفترات الاولى لتصنيعها . فباستثناء المواد الاولية (وفي مصر القطن الخام والارز) التي لها سوق دولي مستقر وان كان متقلبا والذي يتميز بانخفاض مرونة الطلب على هذا النوع من الصادرات ، لم يكن امام الدول النامية ومنها مصر ان تدخل السوق الدولي بصناعاتها الجديدة منافسة بذلك الصناعات الاوروبية التي تحتكر السوق العالمي منذ مدة طويلة وقد استقر المستهلك العالمي على منتجاتها . ومن ثم فان اتفاقيات الدفع الثنائية التي يتم الاتفاق فيها على حجم معين للتبادل التجاري كانت الوسيلة الوحيدة والملجأ الوحيد لفتح الاسواق امام منتجاتنا الصناعية الجديدة لدعم واستقرار سوق لها . لقد قدمت الدول الاشتراكية لنا هذا السبيل لتدعيم تجارتنا الخارجية ومع هذا تنظر اليوم الى هذه الوسيلة وكأنها قيدا على صادراتنا الصناعية. وكأن السوق الغربي سيتم اكتساحه بمنتجاتنا الصناعية اذا دخلت هذه الاسواق .

انما المشكلة التي يجب الاشارة اليها في هذا الصدد والتي

يجب ان تحوز اهتمام الاقتصاديين ليست مشكلة اتفاقيات الدفع . هذه المشكلة تكمن في اننا لم ننفذ من جانبنا حتى الان ما يزيد على ٥٠ ٪ الى ٦٠ ٪ من اتفاقياتنا للدفع . كيف يمكن ان يكون ذلك ؟ اليست مشكلة صادراتنا هي مشكلة عدم وجود طلب عالمي عليها ؟ كيف اذا ؟ ان اتفاقيات الدفع قد وفرت لصادراتنا حجما كافيا من الطلب ومع هذا لم نقم ولم نستطع ايفاء هذا الحجم من الطلب . ان المشكلة تكمن في حقيقة الامر في جانب العرض اي في جانبنا . فلقد كان الظن سائدا ان المشكلة بالنسبة لنا هي مشكلة طلب خارجي ومع هذا حينما وفرت اتفاقيات الدفع هذا الحجم من الطلب لم نستطع مقابلته . ان المشكلة تكمن في جانب العرض اي في مرونة جهازنا الانتاجي وهي سمة عامة تميز الدول النامية ومنها مصر . فالجهاز الانتاجي غير مرن وغير قادر على مواجهة هذا الحجم من الطلب . ومن ثم فان طريقة توسيع صادراتنا انما تكمن في الاساس في رفع مرونة جهازنا الانتاجي وهذا لا يتأتى الا بتطوير هيكلنا الصناعي والقضاء على القيود التي تعوق توسع الانتاج .

ثانيا : ان اولى القواعد الاقتصادية المسلم بها سواء من مدارس الفكر الغربي او مدارس الفكر الماركسي هو ان اي مورد نادر لا بد من ترشيد استخدامه طبقا لاولويات محددة طالما ان ندرة هذا المورد قائمة . وبالتالي فان موارد النقد الاجنبي المتاحة لدينا والنادرة التي ستظل نادرة الى أمد بعيد لا بد من ترشيد استخدامها طبقا لمعايير واولويات محددة . ومن ثم فان خطة استخدام موارد النقد الاجنبي لا بد ان تكون جزءا من خطتنا القومية . فحيث ان المعدات والالات والسلع الوسيطة يتم استيرادها من الخارج فان خطة استخدام حصيلة النقد الاجنبي لا بد وان تكون جزءا من خطتنا القومية . ولا بد ان يتم استخدام حصيلة النقد الاجنبي واضعين في الاعتبار المنفعة الاجتماعية لاستخدام وحدة النقد الاجنبي والعائد الاجتماعي من استخدامها . ولا يمكن ان يترك الامر سداح مداح في مورد استراتيجي ونادر من مواردنا . وخلق السوق الموازية لن يحل مشكلة حرص موارد النقد الاجنبي . فالحقيقة انه ليس هناك سوقين للنقد الاجنبي بل سوق واحد كل ما في الامر ان هناك سعرين بدلا من سعر واحد . السعر الرسمي والسعر الذي يتم تداوله

محليا والذي يستقر بناء على تعامل الوحدات الانتاجية مع الافراد الحاملين لحصيلة النقد الاجنبي . ولقد قيل ان هذه وسيلة قصد بها التسهيل على الوحدات الانتاجية التي تحتاج الى موارد النقد الاجنبي لتشغيل طاقتها الانتاجية . ولكن الامر ان تكلفة الحصول على النقد الاجنبي بهذا الطريق عالية مما لا بد عنه ان يؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم الاسعار .

ثالثا : هل انشاء السوق الحرة في بورسعيد هو احد الوسائل لزيادة حصيلة النقد الاجنبي ولدفـــع عجلات التنمية ؟ الواقع ان السوق الحرة في بور سعيد بالصورة التي ستنفذ بها انما تمثل حقيقة العقلية المتخلفة لمتخذي القرار الاقتصادي في مصر . فهم يسيل لعابهم على اي مصدر يمكن ان يدر حصيلة للنقد الاجنبي دون البحث على الاثار الجانبية على الاقتصاد القومي ككل .

فالحجة دائما تقال ان انشاء المنطقة الحـــرة في بور سعيد سوف يكون اثارها حياديا على الاستثمار المحلي بمعنى انها لن تؤثر فيه بالزيادة والنقصان . هذا بالاضافة ان الشركات العالمية سوف تتدفق للاستفادة من مزايا المنطقة لتقيم مراكز لصناعاتها وهذا يعني مشاركتها في الارباح بالاضافة الى ميزة فرص العمالة التي تتيحها للعمالة المحلية كما يحل مشكلة البطالة المزمنة التي تعاني منها مصر . باختصار لا يعدو الامر ان نكون نقوم بتأجير قطعة من ارض الوطن مقابل عملة اجنبية دون ان نخسر شيئا هذا مع ميزة العمالة الاضافية . دعنا نرد على هذه الحجج .

لقد سبق الاشارة الى ان الشركات العالمية متعددة الجنسية اذا قامت بانشاء صناعات في المنطقة الحرة فهي لن تقوم بانشاء صناعات لدفع عملية التصنيع في الداخل او ستقوم بانشاء صناعات اساسية . ولكنها ستقوم بانشاء مراكز اساسية لصناعاتها لتستفيد من الميزات الموجودة لتسويق منتجاتها في السوق العربية ، اي لكي تتخذ مصر مركزا لتسويق منتجاتها في المنطقة . بل ان بعض هذه الصناعات قد تتماشى مع بعض صناعاتنا المحلية . فالعرض الاول الذي قدم لمنطقة بورسعيد الحرة هو من شركة فورد لانشاء صناعة لتجميع السيارات في المنطقة بجانب تنافس هذه الصناعة مع صناعاتنا المحلية في السوق العربية فان تفكير شركة فورد لاقامة

هذه الصناعة انما هو لاتخاذ مصر مركزا لتسويق منتجاتها فـــي المنطقة وبالتالي القيام بالمرحلة الاخيرة للعملية الانتاجية وهي تجميع السيارات والاستفادة من اليد العاملة المحلية وخدمات التسويق . وسيكون الامر كذلك بالنسبة للصناعات التي تفكر في اقامة وحدات تابعة لها في السوق الحرة . لكنها صناعات غير اساسية تبحث عن تسويق منتجاتها في المنطقة واتخاذ مصر مركزا ينطلق منه هـــذا التسويق . لقد كان الاولى هو انشاء منطقة حرة عربية تزال منها الحواجز الجمركية بين البلاد العربية الاعضاء ويكون من شأنهـــا توسيع التبادل التجاري بين البلاد العربية ، وليس انشاء سوق حرة تكون مركزا اماميا للصناعات والشركات العالمية .

ان حجة العمالة الاضافية حجة واهية . فهذه الصناعات لن تفتح مجالات العمالة للقوى العاملة غير الماهرة التي يزداد العرض منها في مصر وتنتشر البطالة فيها . ولكن انشاء هذه الصناعات سوف يخلق طلبا على القدرات الادارية القادرة والعمال المهرة ذوي الخبرات ... الخ . ويعني هذا استنزاف مواردنا النادرة مـــن اقتصادنا الوطني وتحويلها لخدمة الصناعات في السوق الحرة على حساب نمو صناعاتنا المحلية .

اضف الى هذا ان الشركات العاملة في المنطقة الحرة سوف تقوم بدفع اجور مرتفعة للعاملين بها وسوف يؤدي هذا بالضرورة الى رفع اجور المهارات والقوى العاملة المحلية مما سيترتب عليه رفع تكلفة عملية التنمية الداخلية . فحتى نمنع المهارات والقوى العاملة الفنية النادرة من ترك مجال عملها لا بد من ان ندفع لها ثمن التحول الخاص بها (وهو الاجر الذي يمكن ان نحصل عليه في مكان اخر وفي هذه الحالة اجرها في الشركات العاملة في السوق الحرة) . وسوف يكون من شأن ذلك رفع اجور القوى العاملة في الصناعة المحلية مما يرفع من تكلفة عملية النمو وارتفاع نفقات صادراتنـــا وبالتالي يحد من قدرتها التنافسية الدولية . ولقد حدث هذا الامر في كل الدول التي تمت فيها استثمارات البترول . اذ نتيجة لمستوى الاجور المرتفع في قطاع البترول اضطرت الحكومات الى رفع معدل الاجور للعمل المحلي .

ان السوق الحرة سوف تكون مركزا اماميا لتدعيم المصالح

الاستراتيجية للشركات متعددة الجنسية وهي الشكل الجديد الذي يدخل به الاستعمار للمنطقة بل هو الشكل الجديد للاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين .

هذا فيما سبق يمثل الحجج المختلفة للانفتاح الاقتصادي او الانبطاح الاقتصادي فهل بعد ذلك يمكن ان نؤمن به ؟

يوسف ابو حجاج

علاقة الاختلاف بين البرجوازية الكولونيالية والبرجوازية الامبريالية

مهـــدي عامـــل

نقدم في ما يلي مقتطف من القسم الثامن لكتاب مهدي عامل ((مقدمات نظرية لدراسة أثـــر الفكـــر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني)) ـ في نمـــط الانتاج الكولونيالي ـ الذي يصدر عن دار الفارابي في أكتوبر ـ تشرين الاول القادم .

ان الاختلاف الجذري الذي تتميز به البرجوازية في بلداننا العربية عن البرجوازية الاوروبيــة ، يكمــن في طبيعــة تكونهــا التاريخي الذي هو يحدد طبيعة صيرورتها الطبقية ، اي طبيعــة تطورها اللاحق ، وبالتالي ، طبيعة علاقات الانتــاج المرتبطــة بسيطرتها الطبقية . لقــد تكونت هذه الطبقة بشكل اساسي في ظل علاقة التبعية الكولونيالية ، اي بفعل التغلغل الاستعماري في بنياتنا الاجتماعية وما أحدثه فيها من تفكك نسبي كــان نتيجــة تولد علاقات جديدة متميزة من الانتاج تختلف عن علاقات الانتاج

هذا البلد لم تتكون طوال القرن التاسع عشر ، بفعل التغلغل الامبريالي نفسه ، في شكل ملكية اقطاعية للارض ولم تنتقل البنية الاجتماعية في تطورها التاريخي هذا الى علاقات اقطاعية من الانتاج ، مجرد ارتباط الانتاج الزراعي بالسوق العالمية الامبريالية بشكله التبعي يمنعنا من اعطائه طابعا اقطاعيا ليس له، ويفرض علينا ضرورة تلمس طابعه الكولونيالي المتميز . ولهذا الامر علاقة مباشرة ببحثنا ، اذ من السهل اعتماد قالب تقليدي في التفسير التاريخي يؤدي بنا الى القول ان كبار الملاكين الزراعيين كانوا يمثلون في مصر طبقة الاقطاعيين المرتبطين بشكل مباشر بالاستعمار ، وكانوا لذلك ، في علاقة من التناقض التناحري مع طبقة متوسطة — هي « البرجوازية الوطنية » — كانت تطمح الى استلام السلطة ، وكانت بالتالي في علاقة من التناقض التناحري مع الاستعمار تضعها بالضرورة في موقع القيادة من حركة التحرر الوطني . وقد يذهب البعض في اعتماد هذا القالب التقليدي من التفسير التاريخي الى حد القول ان طبقة الاقطاعيين تلك كانت تنادي بأفكار السلفية ، اما « البرجوازية الوطنية » فكانت تستخدم في ممارستها الايديولوجية بصراعها الطبقي ضد الاقطاعية والاستعمار أفكار للثورة الفرنسية وتنادى بها .

لن نناقش الان نظرية « البرجوازية الوطنية » وهي في رأينا نظرية خاطئة ، فليس هذا البحث مجالا لذلك ، قلنا ان تكون هذه الطبقة البرجوازية الكولونيالية — سد على مصر طريق التطور الرأسمالي ، ولم يتم هذا — كما تم في لبنان — عن طريق القضاء على نواة طبقة متوسطة ، منعها من التكون الطبقي تكون علاقات الانتاج الكولونيالية نفسه ، لسبب بسيط هو أن الشروط التاريخية الخاصة بمصر لم تكن تسمح بتكون مثل هذه الطبقة . وهذا بالطبع لا يعني ان طبقة متوسطة من نوع خاص لم تظهر في مصر — وفي لبنان ايضا — في مرحلة تاريخية لاحقة من تكامل بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، فمثل هذه الطبقة او الطبقات المتوسطة ظهرت في مصر ولبنان وفي غيرها من البلدان المستعمرة، في شروط تاريخية خاصة بكل منها .

القضاء على الاستعمار النفطي والشركات المتعددة الجنسيات

عصام الزعيم

ان القرن العشرين هو قرن تحرر الانسان والشعوب كما هو قرن تحرر العمال والطبقات الشعبية . وقد تمكنت بعض الشعوب من ذلك بتحريرها لطبقاتها العاملة وفلاحيها الفقراء ، وبانتزاع البعض الاخر استقلاله السياسي ليشق الطريق الشاق للثورة الاقتصادية والاجتماعية . وها هو الدكتور مصدق ، بعد المكسيكيين ، يقوم بمحاولة بطولية سنة ١٩٥١ لتأميم الثروة النفطية في ايران . كما قام جمال عبد الناصر ببادرة شجاعة عندما امم قناة السويس ذات الموقع الستراتيجي الهام عام ١٩٥٦ . اما فيدل كاسترو فقد نجح في تأميم قطاع السكر واقتصاد كوبا بكامله جاعلا من « هافانا » عاصمة الثورة في اميركا اللاتينية . على ان شعوب الهند الصينية وعلى راسها شعب فيتنام ، تغلبت على اقوى آلة حربية اطلقتها الامبريالية حتى الان في وجه الشعوب . وبرهنت الشعوب المضطهدة كم هو صعب التمييز بين الاستعمار البربري والاستعمار الجديد البالغ الخطورة في خبثه .

لقد ثبت ان تحقيق الاستقلال والسيادة السياسية لا ينفصلان عن التحرر الاجتماعي والبناء الاشتراكي . ولقد اظهرت شعوب اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بدعم من البلدان الاشتراكية ، من خلال نضالها وتضحياتها ، ارادتها التي لا تتزعزع للوصول الى الحرية والسيادة ، واصرارها على حرية تقرير نظامها الاجتماعي واقامة نظام اقتصادي دولي منصف وكفي وسلمي . وهذا النظام الاخلاقي الجديد هو في طريقه الى فرض نفسه للغالبية العظمى المتخلفة من عالمنا وشعوب البلدان الاشتراكية والعمال والقوى المستنيرة في البلدان الراسمالية الصناعية . وفي مقابل هذا التحدي نلاحظ بان القانون الدولي ينبغي عليه ان يتكيف — وقد بدأ يميل نحو ذلك — مع الوضع الجديد . والقضاء على استعمارية هذا القانون كان بشكل اساسي نتائج عمل المشرعين التقدميين والمستنيرين .

أن مفهوم القضاء على الاستعمار قد وضع ليرسم بعد الحرب العالمية الثانية عملية التحرر لشعوب القارات الثلاث ، متوازيا في ذلك مع انتشار النظام الاشتراكي وقد ولد هذا المفهوم قانونا خاصا به ، ونعني بذلك قانون ازالة الاستعمار الاقتصادي وفي شكل خاص قانون التأميم . وفي هذا الصدد اعتبر قانون ازالة الاستعمار النفطي عملا رائدا . فلماذا ؟

ان عملية تمركز راس المال النفطي والاحتكار المنطلقين من الولايات المتحدة الاميركية قد اديا الى هيمنة اقتصادية كاسحة تغذيها على حد سواء الحاجة الى التمركز العامودي الرأسي (الوصول الى منابع المواد الاولية) والى الدعم السياسي والعسكري من قبل الدول الامبريالية .

وقد حدثت التمركزات الاولى بدافع دينامية الهيمنة الاقتصادية (١) في القطاع النفطي بالذات . كما ان ضعف راس المال والاهمية الاستراتيجية للوقود في أوروبا الغربية قد استبقا

١ — ف. ا. لينين « الامبريالية ، اعلى مراحل الراسمالية » طبعة موسكو في اللغات الاجنبية .

تكون راسمالية الدولة الاحتكارية (٢) . واذا استعملنا لغة العصر فاننا نصنف الشركات النفطية بانها من اوائل الشركات المتعددة الجنسيات في الامم الراسمالية .

ان ما يدهشنا حقا هو هذا التباين الكبير بين الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ، وفي التعبير السياسي والحقوقي على حد سواء عن المرحلة الاكثر تقدما من حيث تمركز واحتكار راس المال (مندمجا في الدولة او مستندا اليها) من جهة وبين المحتوى الاستعماري للغاية في التخلف لتقسيم العمل-النفطي المفروض على الشعوب العربية والشرق اوسطية . ومع ذلك ، فانه في وسعنا فهم هذه الظاهرة التاريخية التي هي نتاج الحرب العالمية الاولى وتلك العقود التي تلتها ، اذا ما قابلنا بين الاشتكال في التدخل التي تتصف بشكل فعال بالطابع الامبريالي وبين البنى المشوهة والمفككة والمجزاة لمنطقة الخليج العربي (٣) . فان عملية دمج هذه المنطقة في السوق العالمية والتي امتدت على مدى اكثر من قرن قد حكمت على هذا الوضع الضعيف بنيويا بالتجزئة وبالتوجه الى الخارج . وكان الاستعمار الجديد يلجأ دائما ، وحيث يتمكن ، الى اشكال العمل والنهب الاستعماري في المعنى الحقيقي للكلمة ، كل ذلك على حساب السيادة السياسية والاقتصادية للبلدان المعتدى عليها .

٢ — الشركة البريطانية برتش بتروليوم هي مشروع مشترك ، حيث رأس المال موزع بين الدولة البريطانية والمصالح الخاصة . كما ان ٣٥ بالمئة من رأسمال الشركة الفرنسية للنفط تشرف عليه الدولة الفرنسية و٦٥ بالمئة منه تشرف عليه المصالح الخاصة . هاتان الشركتان تدخلان في « كارتيل » الشركات الكبرى (ماجور) المؤسسة منذ سنة ١٩٢٨ من قبل الشركات الاميركية والاوروبية الغربية المتعددة الجنسيات .

٣ — عصام الزعيم : « التبعية النفطية لدول الخليج العربي ، وتناقضات تجديدها » صدر في المجلة الجزائرية للعلوم الحقوقية ، والاقتصادية والسياسية لجامعة الجزائر ، اعدد ١ لسنة ١٩٧٤ (تقرير مقدم للمؤتمر الثاني في بغداد حول النفط والمواد الاولية لتنمية . من ١ الى ٤ تشرين الثاني ١٩٧٤) .

ان نظام الامتيازات النفطي ما هو الا تعبير عن الاستثمار الاستعماري النموذجي لثروات الغير من قبل الرأسمالية العالمية. ومرد هذا الاعتداء على الثروات القومية ، وهنا الثروة النفطية ، الى استغلال من جهة مناف لابسط القواعد الاقتصادية ، ومن جهة أخرى لا يعطي بمقابل استثمار الثروات الا الشيء الزهيد .

ان الريع النفطي بالمعنى الذي قدمه ماركس ، اي كقيمة زائدة من نوع خاص قد استأثر المستغلون الاجانب على القسم الاكبر منه وهذا في مصلحة الاقتصاد الراسمالي للبلد المستعمر . وكانت الشركات النفطية تتأثر بالقسم الاكبر من الريع المطلق بدفعها مبالغ زهيدة بشكل عائدات ، مقابل الامتياز والتعويض عن الاحتياطي المستخرج ، اي لاعادة تكوين هذا الاحتياطي نظريا *

كذلك فان الريع التفاضلي الناتج عن الميزات المقارنة ، من سهولة الوصول الى المنابع ومنسوب تدفقها وقربها من الاسواق قد اجتذبها رأس المال النفطي على حساب البلدان المنتجة في الشرق الاوسط .

وثمة ريع تفاضلي من نوع اخر ناتج عن افضلية النفط على غيره من المواد الطاقية المنافسة له ، او على غيره من المواد الاولية المستخدمة في صناعة الكيمياء ، ويدعى الريع القطاعي استولت عليه الشركات الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية على حساب الدول النفطية وعلى حساب اقتصاديات اوروبا الغربية على حد

* — تنص عقود الامتياز على ان يفرض على الشركات ان تستخدم قسما من ارباحها في التنقيب عن مصادر جديدة للنفط في البلد الذي يمنح الامتياز وهذا بقصد اكتشاف مصادر جديدة للنفط مقابل الاحتياطي الذي اخذ ينضب نتيجة استثماره الا ان عملية التنقيب هذه ليست مؤمنة النتائج فهي تشكل تعويضا نظريا عن الاحتياطي . يتحول الى تعويض فعلي عند اكتشاف مصادر جديدة .

سواء (٤) . واخيرا يترتب على كون المادة التي نتكلم عنها مادة صناعية وعلى القطع الجغرافي بين تمركز الاحتياط ومراكز استخراجها في الشرق الاوسط من جهة ، اي العمليات الرأسية ، وبين التمركز العامودي الدامج للنفط في الاقتصاد ، اي العمليات في المصب ، ان جزءا مهما من الريع وجد منذ البداية في مرحلة التحويل والتبادل والاستهلاك ، كما انه اعيد بشكل مستمر الى هذه المرحلة .. وهكذا فان الريع المعاد الى مراحل المصب (شفتد رانت) يندمج في القيمة المضافة وتتقاسمه الشركات النفطية والضرائب في الدول المستهلكة .

والواقع ان المفهوم الماركسي للريع ، بوصفه قيمة زائدة اجتماعية ، يجب الا يفهم بالمعنى الضيق للكلمة بل يجب ان يشتمل كل سكان البلد المنتج والا يقتصر فقط على قوة عمل المشتغلين في الاستخراج . وفضلا عن ذلك فان عملية احتساب القيمة الزائدة ، البارزة بشكل ريع نفطي يجب ان تتم من خلال الخدمات المتمثلة في انتاج النفط في مختلف مراحله المتلاحقة . واخيرا ان اعادة انشاء حقول النفط وتهيئة البديل للعائدات النفطية يجب ان يدخلا في اعتبار كل حساب للقيمة الزائدة التي تقتطعها شركات النفط من الدول المنتجة . عمليا ان الاعتداء على الخيرات القومية للبلدان المنتجة يظهر ايضا في ما يسمى بالتبذير في شكليه المطلق والنسبي . اما التبذير المطلق فيتمثل في احتراق ٧٠٪ من الغاز المصاحب عند فوهة المدخنة مع العلم انه من الممكن تثميره مباشرة . ان الغاز المصاحب المهدور من حساب الامة العربية على هذا الاساس لايقل حجمه عن اربعة اضعاف الاستهلاك الحالي للعالم من هذه المادة . لنذكر ان الاستخدام الافضل للغاز لا يكون فقط بوصفه مصدر طاقة فحسب بل كحاجة اساسية في الصناعات البتروكيميائية . اما التبذير النسبي فهو نتاج الظروف المنافية لابسط القواعد الاقتصادية للاستثمار في ظل الاستغلال الرأسمالي الاجنبي .

٤ — مقالة عصام الزعيم « ثمن النفط » في مجلة الثورة الافريقية الصادرة في الجزائر في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٥ . راجع ايضا تقرير عصام الزعيم « الريع النفطي والتبريرات الاقتصادية للارتفاع الجديد في اسعار النفط » المقدم الى المؤتمر العربي الرابع للنفط ، المنعقد في دبي (دولة الامارات العربية) ١٠-١٦ اذار ١٩٧٥ .

الارباح الصافية و Ratio Production / طاقة التكرير
للشركات الاميركية والاوروبية (الارباح الصافية بالدولار الاميركـــي)

اسم الشركـــة		١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٧٣	نسبة الزيادة في المئة ١٩٧٢ — ١٩٧٣
اكسكسون	(Exxon)	٨٢٢	١٥٣٢	٢٤٤٠	+ ٥٩ر٣ ٪
تكساكو	(Texaco)	٤٧٢	٨٨٩	١٢٩٢	+ ٤٥ر٣ ٪
جولف أويل	(Gulf Oil)	٣٤٠	٤٤٧	٨٠٠	+ ٧٩ر٠٠ ٪
كاليفورنيا ستاندرد	(California Standard)	٢٩١	٥٤٧	٨٤٤	+ ٥٤ر٣ ٪
موبيل أويل	(Mobil Oil)	٢٤٢	٥٧٤	٨٤٣	+ ٤٦ر٩ ٪
المجموع		٢١٦٧	٣٩٨٩	٦٢١٩	+ ٥٥ر٩ ٪

الشركات البترولية الخمس الاولى (الاوروبية — الغربيـــة)

		١٩٤	١٧٦	٧٦٠	+ ٣٣١ر٨ ٪
بريتيش بتروليوم	(B. P.)	٤٧٠	٥٢٥	١٥٥٠	+ ١٩٥ر٢ ٪
رويال دويتش شل (ما عدا أميركا)		٤٤	١١٣	١٥٥	+ ٢٧ر٢ ٪
كومباني فرنسيز دو بترول	E N I	٥	٣٩	٦٤	+ ٦٤ر١ ٪
بتروفينا	(Petrofina)	١٧	٥٨	٧١	+ ٢٢ر٤ ٪
المجموع		٧٣١	٩١١	٢٦٠٠	+ ١٨٥ر٤ ٪

الارباح الصافية — Ratio Production — طاقة تكرير الشركات الاميركيـــة — الاوروبيـــة
علاقة انتاج — طاقة التكريـــر (بـ ٪)

اسم الشركة	الولايات المتحدة		نصف الكرة الغربي		نصـــف الكـــرة الشرقي		المجمـــوع	
	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢
اكسكسون	٦٥،٢	٩٤،٣	٩٧،٧	١٠٦،٤	٧٣،٢	٩٣،٨	٨١،١ ٪	٩٧،٣ ٪
تكساكو	٧٧،٨	٧٨،٣	٦٠،٦	٥٧،٥	١٧٧،٣	١٩٩،٨	١٠٠،٥٪	١٢٧،٩ ٪
جولف أويل	٧٠،٧	٧٣،١	١٠٨،٩	٦٩،٥	٥١٠،٧	٣٢٧،١	١٧٥،٥٪	١٦٥،٢٪
كاليفورنيا ستاندرد	٧٣،٣	٥٦،٧	٢٠٤،٥	٦٨،٣	١٧٦،١	٢٤٩،٥	١٢١،٢ ٪	١٥٤،٣٪
موبيل أويل	٣٦،٨	٤٦،٠	٢٢٥،٠	١٩٧،٤	٩٠،٠	١٠٢،٠	٦٧،٩ ٪	٨٥،٥ ٪
المجموع	٦٤،٤٪	٧١،٠٪	٩٨،٠٪	٩٠،٤٪	١٤٢،٩٪	١٦١،٤٪	٩٩،٢ ٪	١١٩،٢ ٪

— أكبر ٥ شركات نفط اوروبيـــة غربيـــة —

بريتيش بتروليوم		٢١٥،٠		٣٦،٣	١٤٥،٢	١٩٦،٦	١٤٦،٦ ٪	١٩٨،٣ ٪
رويال دويتش — شل ما عدا الولايات المتحدة		١١٢،٥		٨٦،٤	٤٧،٧	٨٢،١	٦٩،٩ ٪	٨٣،١ ٪
الشركة الفرنسية للنفط		—		٢٠٠،٠	١٤٤،٢	١٣٣،٨	١٤٤،٨ ٪	١٣٢،٤ ٪
E N I		—		—	٥٥،٣	٥٣،٩	٥٥،٣ ٪	٥٣،٩ ٪
بتروفينا		٣٤،٥		٣٢،٨	٥٤،٣	٨٦،٥	٩٦،١ ٪	١٢٦،٦ ٪
المجموع		١١٢،٥		٨٠،٥	٨٩،٠	١٢٠،٧	٩٣،٨ ٪	١١٥،٠ ٪

أن استثمار ابار النفط العربية المطلق العنان تجعل الاسترداد القانوني للحقول منعدما جدا ، اذا لم يكن مستحيلا . وبالاضافة الى ذلك فان الاتجاه الجديد لدى الشركات نحو عزل الغاز المصاحب وتصديره بكميات ضخمة وباسعار بخسة ، يمنع اعادة ضخه في الحقول النفطية التي هي حيوية بالنسبة للمستقبل . لذلك ستجد بعض البلدان المنتجة للنفط نفسها مضطرة لاستيراد الغاز الاجنبي باسعار باهظة وذلك لضخها النفط المتبقي الذي لامفر منه للاستمرار في عملية الاستخراج المحلي .

ان التجربة الجزائرية ساهمت في الاحاطة على الصعيد الحقوقي بمختلف اوجه عملية القضاء على الاستعمار في ميدان النفط: الحق في استعادة السيادة المطلقة على المواد الاولية وغيرها من الثروات القومية اذن الحق في التأميم في سبيل تحرير حق التصرف بالثروة النفطية من اي عائق حقوقي . ان الفلسفة الحقوقية ومؤسساتها والتمييز بين وجوب عدم التعويض المبرر قانونيا واقتصاديا ودفع التعويضات لاسباب سياسية آنية ، واللجوء الى التحكيم الوطني والشعبي وليس الى التحكيم الغربي ، هي في كثير من الاجتهادات القانونية والتي حتمت ازالة الاستعمار وتحرير الشعوب (٥) .

الحق في التطور

ان دينامية عملية ازالة الاستعمار تؤدي الى صراع ملموس على المستوى الاقتصادي والسياسي والتقني في سبيل الحق في التطور والتقدم الاجتماعي والى تقسيم جديد للعمل . وباختصار يؤدي ذلك الى تبادل متكافىء والى نظام اقتصادي جديد على المستوى العالمي . وبعد ذلك اغتنى القانون بمنطق جديد هو المنطق الاقتصادي الذي ما كان يوما منطقا تقليديا بل جذريا وملتزما دون مواربة . ان الحق في التطور يعتبر قوميا وعالميا في آن معا .

٥ — « الحقوق النفطية وسيادة البلدان المنتجة » فصول من مقررات المجمع الدولي للحقوقيين الديمقراطيين المنعقد في الجزائر في تشرين الاول ١٩٧١ والصادرة في باريس عن دار المكتبة العامة للحقوق والاجتهادات القضائية (منتجات مختصرة).

ومن حيث انه حق قومي فهو ينطلق من سيادة الشعب كتعبير ما بعده تعبير عن السيادة القومية الناشئة. وهو يفضي أيضا الى قضايا قانونية مختلفة وملحقة به كتأميم التجارة والصناعة والاصلاح الزراعي والادارة الديمقراطية للانتاج . ومن حيث كونه مزيجا من فروع القانون الدولي ، فان قانون النمو ينطلق من المفهوم المحوري الخاص بتثمير الثروات الوطنية من موقع الاستقلال والسيادة ، كما ينطلق ايضا من تحويل الموارد الوطنية محليا في شكل حثيث وفي التصنيع ذي استراتيجية محددة في شكل مستقل . ويضع قانون النمو هذا ، مباشرة موضع التساؤل قواعد الرأسمالية المسنونة سلفا للمبادلات الدولية والتجارية والنقدية . أهداف هذا القانون تخالف الاستراتيجية الجديدة للشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الجديد التي تهدف الى تخصيص العالم الثالث في صناعة استخراجية او هامشية ذات طابع التحويل الدولي او المقاولة الجزئية وهي دائما موجهة نحو الخارج وملحقة بالاقتصاد الامبريالي وان قانون النمو هذا يضع في قفص الاتهام موضوع التخصص الدولي الجديد القائم في قلب الاقتصاد الرأسمالي الذي هو بحد ذاته تنظيم صريح للتقسيم غير المتساوي للعمل .

ان قانون النمو هذا ينبغي ان يتمم ويحسن ليقف ضد السلطة الجلية للشركات المتعددة الجنسيات على وطنها الام والدول الراسمالية والمؤسسات الدولية وخاصة على البلدان النامية . والمعني هنا هو الدفاع عن حق هذه البلدان في اختيار طريق تطورها بحرية واختيار استراتيجيتها الصناعية وسياستها الاقتصادية . كما تعني ايضا ان تدير هذه البلدان انتاجها بنفسها وان تسوق وتصدر منتجاتها وان تهدم جدران الحماية (٦) الرأسمالية ، حتى تفرض تبادلا معوضا وتنمويا لبلدان العالم الثالث .

الاستثمار والشركات المتعددة الشركات

ان ظاهرة الشركات التي تعمل خارج حدود بلدانها قديم بقدم الاستعمار نفسه . ولكنه يوجد ، والحق يقال ، بعض الابعاد الاساسية الجديدة للوضع الراهن . لقد لعب خلال القرن التاسع

٦ — جويس كولكو : « اميركا وازمة العالم الرأسمالي » بيكون للطباعة والنشر ، بوسطن ، ١٩٧٤ الفصل الثاني ص ٢٩ .

عشر ، الصرفي الموظف للاموال دورا موجها في تصدير رأس المال يرتكز في شكل اساسي على قروض نقدية ، او على حيازة مستندات مالية ، ولكن دون رقابة ادارية ومـن هنا تراكم في المستعمرات باشراف سياسي مباشر . وكان يوجد في هذه الاثناء ، عدد قليل من الشركات الاميركية التي كانت تفضل ، وحتى في تلك الحقبة ممارسة الاشراف بفضل التوظيف المباشر وخاصة في مجال النفط والتأمين .

ان التوظيفات الاميركية المباشرة في الخارج قد بدات تتم على صعيد واسع في السنوات الاولى مـن القرن العشرين وخاصـة بالنسبة للمواد الاولية والسلع ، وفي مجال التحويلات ايضا جزئيا . ومع ذلك ، فقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك اكثر من مئة او مئتي شركة كانت تعمل في هذا المجال ونشاطات غالبية هـذه الشركات لا تمثل في الخارج الا قسما ضئيلا من نشاطها الكلي . ان اولى التوظيفات المهمة للشركات المتعددة الجنسيات قـد حصلت فـي الصناعات المنهجية والنفطية في بداية القرن العشرين . ان الشركات النفطية الكبيرة امثال « بريتش بتروليوم » و« ستاندار اويـل كومباني » تعتبر اولى الشركات التجارية المتعددة الجنسيات . ومن الملاحظ انه بعد الحرب العالمية الثانية تكاثر عدد الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة ما كانت تقوم به من توظيفات هائلة في مجالات متعددة في الخارج في الانتاج وفي التوزيـع ، الشركات التجاريـة الاميركية . في اواخر سنة ١٩٥٠ ، كانت الاستثمارات المباشرة في الخارج للشركات الاميركية تمثل ١١ر٨ مليار دولار ومركزة في شكل خاص في القطاعات النفطية والمنجمية في كندا واميركـا اللاتينيـة والشرق الاوسط . اما في اواخر ١٩٦٨ فقد ارتفع هذا الرقم الى ٦٥ مليار دولار أي ٦ أضعاف ما كان عليه في سنة ١٩٥٠ . ورافقت هذه الزيادة المذهلة تغييرات حدثت في مجـال توزيـع الاستثمار وتركيبه القطاعي . ان ثلثي المجموع العام اي ٤٠ر٦ مليون مـن الدولارات كانت موظفة ، في التحويلات وفي التوزيع وفي مرافـق اخرى غير استخراجية . وحوالي الثلثين اي ٣٩ر١ مليار كانـت موظفة في أوروبا الغربية مع أن الالتزامات كانت تتزايد كثيرا في اقسام اخرى من العالم (٧) . وحتى نهاية ١٩٥٣ كانت المناطق

٧ ــ نيل هـ. جاكوبي : « نتائج واثار الشركات المتعددة الجنسيات » مجلة ديالوج ، العدد الرابع الصادر عن وكالة الاعلام الاميركية ، واشنطن ١٩٧١ .

الاكثر ريعية بالنسبة للتوظيفات الاميركية ، داخل الولايات المتحدة، اذا ما استثنينا استثمار المواد الاولية .

ومرد هذا الى ان الارباح في اوروبا ــ وكذلك الاستثمارات ــ كانت كبيرة قياسا لاميركا ــ لم تكن لتعاد الى الوطن الا بعد أزمة ١٩٥٧ الاقتصادية وبعد امكانية تحويل العملـة الاوروبية سنـة ١٩٥٨ (٨) . حوالي سنة ١٩٦٥ ، ٣٣٠٠ شركة متعددة الجنسيات اميركية كانت تشرف على حوالي ٢٣٠٠٠ فرعا مستقلا في العالم . مع ذلك فان الحاصل ان هذه الشركات المتعددة الجنسيات بمقدار ما كانت اكبر كانت تكبر مصالحها في الخارج كذلك استثماراتها ومبيعاتها العامة . وما هنا لغاية ١٩٨٥ وحسب تقديرات مختلفة فان ٨٠ ٪ من صناعة البلدان الرأسمالية ستجد نفسها خاضعـة لـ ٣٠٠ او ٤٠٠ شركة متعددة الجنسيات . وفي الوقت الراهن ، فان ٧ شركات نفط تسيطر في صناعة النفط ، و١٥ في الصناعـة البتروكيميائية ، و١٠ شركات في مجال الالكترونيك ، و٨ في انتاج الكاوتشوك ، و٥ في مجال صناعة الزجاج . ورغما عـن التزايد السريع في هذا العدد منذ سنة ١٩٦٤ وخاصة سنة ١٩٧٢ ، وحدها ١٨٧ شركـة متعـددة الجنسيات تحتفظ بـ ٣/٤ موجـودات الاستثمارات الاميركية في الخارج . وفي نفس الوقت حصل ارتفاع حاد في تمركز رأس المال داخل الولايات المتحدة . فبين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٦٨ زادت الشركات المئتان الاولى رقابتها على الموجودات في مجال التحويلات من ٦٤ الى ٦٦ ٪ (٩) . ان الشركات الاميركية ليست هي وحدها ذات الصفة المتعددة الجنسية ، فهناك توظيفات مباشرة اقامتها في الولايات المتحدة شركات غير اميركية ووصلت مبالغها الى ١١ مليون دولار سنة ١٩٦٨ . ان القسم الاكبر مـن

٨ ــ جويس كولكو المرجع المذكور انفا . ص ٢٩ و ٣٠ .

٩ ــ مجلس الشيوخ الاميركي ، لجنة التحقيقات الحقوقية التمركز الاقتصادي، لجنة التجارة الاتحادية ، تقرير ٩١ : ١ ــ واشنطن ١٩٦٩ ص ١٦١ و ١٦٣ : جورج مودلسكي « الاعمال المتعددة الجنسيات » ، في النشرة الفصلية الدراسات العالمية كانون الاول ١٩٧٢ ص ٤٠٩ ، فرع الاقتصاد والشؤون الاجتماعية نيويورك ١٩٧٢ ص ٩٦ .

هذه الاستثمارات قامت به الشركات البريطانية (٤ر٣ مليار) ، والكندية (٦ر ٢مليار) والهولندية (٧ر١ مليار) والسويسرية « ٢ر١ مليار) ، وبعض الشركات الفرنسية والالمانية واليابانية المحدودة . وبينما يتزايد عدد الشركات المتعددة الجنسيات للدول الرأسمالية الاخرى فان الغالبية العظمى للشركات الاميركية الاكبر كانت بمفردها تدير في اواسط الستينات، ٦٠٪ من كل الاستثمارات المباشرة والاجنبية في العالم . ولهذا السبب فان تعبير شركة متعددة الجنسيات بحد ذاته خطأ ايديولوجي كبير . ان شركات اميركية تستغل عمالا متعددي الجنسيات وتستخدم راس المال متعدد الجنسيات وتبيع الى اسواق متعددة الجنسيات وتجمع ارباحا متعددة الجنسيات (١٠) .

ان فيل جاكوبي يرى في تغلغل الشركات الاوروبية واليابانية المتزايد في القارة الاميركية الدليل على ان « في العالم المصنع ، تتعدى الشركة الخاصة الحدود الوطنية ... » . اما جويس كولكو فهو يجابهه بقوله « ان الشركة الاميركية ذات الابعاد الانسانية والمالية والتجارية والريعية وجميع هذه الابعاد متعددة الجنسيات» واذا كان صحيحا ان الشركة المتعددة الجنسيات هي اميركية في الغالب ، ويدل على ذلك وجود خمس شركات اميركية في الكارتل (اتحاد شركات) المركزي النفطي الى جانب ثلاث شركات اوروبية، اذا كان ذلك صحيحا يجب الاخذ في الحساب الشركات المتعددة الجنسيات لمختلف الدول الرأسمالية ، اليابانية ، والفرنسية والبريطانية الخ... ان كل شركة متعددة الجنسيات تجمع بين النشاطات عبر الدول والمتعددة الجنسيات مع ملكية واهداف قومية تعود الى الوطن الام . وستواء اكانت الشركة خاصة او مختلطة او دولية ، فان الشركة المتعددة الجنسيات هي من مركبات قوى النظام السياد ي الاقتصادي وهيمنته . ان الدافع الاساسي ، والبديهي ، للتسابق على الاستثمار في الخارج هو المعدل الاكبر للربح المحقق اكثر فأكثر بفضل العمليات في ما وراء البحار. ان الشركات المتعددة الجنسيات في المقام الاول من الكسب . وفي الوقت نفسه ونظرا

١٠ — جويس كولكو . المرجع المذكور انفا ص ٣٠ و٣١ .

لوجود معظم هذه الشركات في الولايات المتحدة ولكونها الاقوى سياسيا ، وتلعب دورا حاسما في تقرير السياسة الخارجية حيث مصالحها معنية ، كل ذلك يدل على ان سياسة واشنطن تعبر بديهيا عن مصالحها ، « ان العامل الاساسي هو بدهة الريعية » على حد تعبير المجلة الاميركية « بزنس ويك » في اسفل قائمة الخطط الاستثمارية لاكبر الشركات (١١) . لكن الدوافع تختلف باختلاف نوعية الصناعات كل شركات التحويل الكبيرة تقريبا لديها فروع مستقلة للتحويل والتسويق بغية ان تؤمن لنفسها الوصول الى الاسواق العالية الربح في السوق الاوروبية المشتركة . ومن ١٩٧٠ تعدت الاستثمارات الاميركية في السوق المشتركة استثمارات الولايات المتحدة في كندا . ان المساعدات المالية الكبيرة التي تقدمها حكومات اوروبا الغربية قد جذبت ايضا الشركات المتعددة الجنسيات الاميركية . وفي هذا الحال ليس مدهشا ان يكون للشركات الاميركية اثر حاسم يتزايد دائما على السياسات الاقتصادية للحكومات الاوروبية . ففي سنة ١٩٧٠ كانت الشركات التجارية الاميركية تدير ٣٠ ٪ من صناعة السيارات و٨٠ ٪ من صناعة الالات الحاسبة والعقول الالكترونية واكثر من ٩٠ ٪ من المدارات المصغرة . اما في المانيا الاتحادية ، فتشرف شركتا نفط اميركيتان على ٥٠ ٪ من سوق النفط . ان الشركات الاميركية تلعب في اكثر الاحيان دورا يمارس من خلاله ضغوط سياسية على حكومات الدول الصناعية قاصدة بذلك نتائج محددة غير اقتصادية لسياستها. وهكذا استطاعت الحكومة الاميركية منع شركات فرنسية من بيع سلع الى الصين والى المعسكر الاشتراكي اذا كانت هذه السلع تحتوي على قطع صنعتها فروع اميركية . وامتد ذلك الحظر على عدة طائرا تمن طراز كارافيل قدمها الجنرال ديغول الى ماوتسي تونغ لانها كانت تحتوي على مركبات من صنع شركات في فرنسا تحت اشراف اميركي .

اما في الوقت الراهن ، فان الشيء الاساسي لانشاء الشركات التجارية الاميركية يحدث دون تحويل ذي قيمة عالية انطلاقا من

١١ — مجلة بزنس ويك ، ٤ ايلول ١٩٧١ ص ٣٠ .

الموارد الاميركية . ان الشركة الاميركية تلعب فقط دور السمسار لتمويلها الخاص . وبدلا من التعلل بتصدير رأس المال تدعي المساهمة بحيازة معرفة كيفية ادارة الامور والادارة المتقدمة فضلا عن الاندماج بالسوق العالمي . وبعد ضمان الامتيازات الخاصة او المساعدات المالية ، يتأمن التمويل عن طريق الاستدانة من رأس المال الاوروبي ومن الدولار الاوروبي ، والتي يؤمنها اكثر فاكثر العالم الثالث . بيد ، ان هذين السوقين لرؤوس الاموال محتكرين على نطاق واسع من قبل هذه الشركات التجارية الكبيرة ... وهذا ما يشير اليه تقرير من السوق الاوروبية المشتركة حول الاستثمارات الاجنبية حيث يقول : « ان الشركات الاميركية تنتطع حاجتها الى الدولارات الجديدة الصادرة عن بلدانهم وذلك خلال سنتين او ثلاث سنوات من العمل في اوروبا » . مثالا على ذلك ، نجد ان شركة « جنرال موتورز » لم توظف دولارا واحدا خلال السنوات العشرين الاخيرة في عملياتها في الخارج (١٢) .

لقد اظهر استقصاء اجري مع مدراء اكبر ٥٠٠ شركة ان ٧ مقابل واحد فقط يفضلون توظيف أموالهم في الدول الرأسمالية الصناعية مع ان اكبر الارباح تجنى في بلدان العالم الثالث . ومع استثمار مالي اعلى بقليل من نصف الذي يستثمر في الدول الرأسمالية الصناعية فان مجموع الارباح كان اعلى بقليل بالارقام المطلقة . ان الوسيلة لتحقيق هذه الارباح المرتفعة انما هي، بالرغم من المجازفة، الدرجة المرتفعة لاستغلال العمل المأجور بدفع أجر زهيد سواء في استخراج المواد أم في عملية التحويل. وبالرغم من فقدان الثقة الحقيقية في استقرار بعيد المدى، فان الحصول على أرباح فورية أمر محسوم. وعلى سبيل المثال فان استثمارات شركات النفط سنة ١٩٧١ كانت شبه مقسمة بين الانتاج في العالم الثالث وبين الانشاءات الاوروبية للتسويق والتكرير . ان رأس المال المصدر من الدول النامية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات خلال النصف الثاني من الستينات يرتفع الى ٢٣ مليار دولار اي تفوق ٥ر١ مرة جميع انواع المساعدات

١٢ — فردينان ريكاردو : « التقرير النهائي للجنة ري » نشرة الموند الاسبوعية باللغة الانكليزية مختارات من الصحيفة اليومية ١ تموز ١٩٧٠ .

الاجنبية التي تدفعها الدول حيث تعمل هذه الشركات الى البلدان النامية .

اما في قطاع المواد الاولية فان جزءا التجاري الحاصل بين الفروع المنتشرة للشركات المتعددة الجنسيات مهم جدا كما هو مهم بالنسبة لاكثر السلع الغذائية الاستوائية ومع ارتفاع كوتا النفط الاجنبي ، فان استيراد النفط ذي الملكية الاميركية قفز الى ٤٢ ٪ سنة ١٩٧٢ .

ان الصراع الدولي من اجل عمل زهيد الاجر ومن اجل الاسواق يحدد تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج .

ان البلدان النامية قد قاومت بشدة نشاطات الشركات المتعددة ، بغية تحديد ومراقبة هذا النشاط من حيث انها تتعدى على خيرات البلد المشروعة ، وتتدخل في شؤونها الداخلية وتمنع الدول من المحافظة على علاقات طبيعية (١٣) . قال ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العمومية للامم المتحدة : ان الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة اصبحت احلك ظاهرة للاستعمار الجديد . ان هذه الشركات بارتكازها الى قوة اقتصادية وسياسية محتمة لا تجتاح الموارد الطبيعية للبلدان النامية فقط بل وتزعزع ايضا استقلالها السياسي. ان هجمتها الحقيرة على الحكم الثوري للرئيس اللندي في تشيلي ليس الا احد عوامل نشاطها المخرب الهدام الذي تلجأ اليه في كثير من الدول الفتية الناشئة » .

ان القطاع الاكثر قوة للرأسمال الاميركي يحدد مصالحه الخاصة بوصفها طرفا للسياسة الدولية الواجب اتباعها . ان بعض الشركات كشركة انترناشينال تلفون اندتليغرام التي اغتاظت من ردة الفعل الباردة لواشنطن حيال التهديد بالتأميم تنتظر التزاما حكوميا افضل لصالحها . ان مجموع التشريعات ضد التروست، والتضييق على تدفق رؤوس الاموال والاجراءات لحماية التجارة

١٣ — أ. منجولو وف. بوليجاف : « الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة المتعلقة بدراسة مشاكل المواد الاولية والتنمية » — مجلة « التجارة الخارجية » (الاتحاد السوفياتي) عدد ٩ ، ايلول ١٩٧٤ .

في اوروبا الغربية كانت السبب في آتخاذ اجراءات ومواقف متعددة من قبل الحكومة الاميركية لارضاء الشركات المتعددة الجنسيات مما أدى الى تفاقم الازمة الاقتصـــادية العالمية والدوس على السيادة الاقتصادية .

لم يكن سرا ان سكرتير الدولة الاميركية هـ. كسنجر قد دفع الشركات المتعددة الجنسيات الاميركية الشمالية الى التدخل بصورة خاصة في السياسة الداخلية لتشيلي . وأمام محكمة برتراند رأسل المنعقدة في بروكسل اتهم السيد سيكو مانشولت الرئيس السابق للسوق الاوروبية المشتركة الشركات المتعددة الجنسيات باعاقة البلدان الناميـــة وخاصة في اميركا اللاتينية مـــن الوصول الـــى الديمقراطية الحقيقية . ان الرئيس السابق للسوق ركز على وجه النشاطات السري للرشكات المتعددة الجنسيات التي هي في غالبيتها مؤسسات بنكية تعمل على المستوى العالمي . واضاف قائلا انه من هنا لغاية عشر سنين ، فان ٧٠ ٪ من الاقتصاد العالمي سوف يشرف عليه نحو مئتان من الشركات المتعددة الجنسيات من هـذا النوع . وبهذا الضوء نركز على التوصيتين اللتين قالهما السيد مانشولت :

— اتخاذ اجراءات غاية في الضرورة لمراقبة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات والتي يمكن ان تفلت من كل رقابة .

— خلق تنظيم عالمي داخل الامم المتحدة يستطيع ان يعمـل كمركز للاستعلامات والمراقبة على نشاطات الشركات المتعـــددة الجنسيات .

الدمج الاقتصادي

لقد اتصفت عملية تحقيق الحكم الاستعماري والامبرياليـة الراسماليين بدمج البلدان غـــير الراسمالية بالسوق الراسمالي العالمي دمجا تابعا ، كما ان هذا الدمج التابع كان تاريخيا ، نتاج الحكم الاستعماري والامبريالية الراسماليين . فان عملية الدمج هذه كانت عائقا بنيويا لكل انسلاخ تحرري لاقتصاد الدول المستقلة الناشئة ، كما كان التركز الاقتصادي الراسمالي العامودي اي

المتروبول الامبريالي (١٤) . وهذا مـــا يميـــز بالضبط الاستعمار الاقتصادي الجديد حد الاحتفاظ والتجديد لهذا التركز المرتبط مـــن جانب الخضوع الصناعي والخضوع للتجارة الخارجية وللتكنولوجيا وللثقافة والايديولوجية . اما صيغة الشركات ذات المخاطر المشتركة (جونيت فانتشور) فهي تشكل شكلا جد عصري ونموذجيا للجهود المبذولة لتجديد الدمج التابع وتأييده .

ومن شأن كل تطور اقتصادي محدد ومحقق بشكل مستقل بوصفه عملية تحرير للقوى المنتجة وزعزعة لعلاقات التبعية ، ان يطلق دينامية اعادة النظر للدمج الراسمالي التابع بل وقطعه .

ان تأميم المصالح الراسمالية الاجنبية ، يتعرض لتصدير الرساميل واعادة تصديرها اما تأميم التجارة الخارجية فيتنـــاول تصفية التبادل غير المتساوي وفي الوقت نفسه يحـــول التصنيـــع الوطني الكثيف والواسع ، المدعوم ديالكتيكيا بالاصلاحات البنيوية الجذرية ، الاقتصاد الذي كان الى هذا الحين ، مفككا وموجها الى الخارج ، الى اقتصاد مندمج وموجه الى الداخل .

ان النضال في سبيل الاشراف علـــى الاسواق الاحتكاريـــة المتقلصة اكثر فاكثر ، ينصب بشكل موضوعي في النضال من اجل تطور موجه نحو الداخل ، ومزود ذاتيا ، بالضرورة ، بكل ما يحتاج اليه . ولكن تبين ان الاطار الخاص للاقتصاديات النامية ، هو من الضيق بحيث لا يتيح لعملية التصنيع والتطور هذه ، ان تأخذ مداها، اخذا بعين الاعتبار المتطلبات التقنية الاقتصادية الحديثة ، الـــى جانب الامور الاخرى . ان الخروج من هذه المعضلة يكمن في دمج يتعارض كليا مع الطريقة المفروضة على الشعوب مـــن قبـــل الراسمالية . ان هذا الاقتصاد المدموج الذي يهدف اساسا الـــى المساواة ، هو بالوقت ذاته ، دمج ضمن المنطقة الواحدة وبـــين المناطق المتعددة ، وذلك لان النمو الاقتصادي المبني على التصنيع، يفرض اعادة نظر كلية ، بالبنيات اللامعقولة وبالاطر الجغرافية

---

١٤ — بن حسين وعصام الزعيم : « دمج اقتصاديات الدول العربية — تطوره التاريخي ومستقبله » . تقرير مقدم الى المؤتمر العالمي للاقتصاديين ، بردابست ، اب ١٩٧٤ .

المصطنعة التي فرضتها الرأسمالية على غالبية شعوب القارات الثلاث ، وسيترتب عن ذلك ، عملية توسيع وتعميق معقدة ، للميدان الاقتصادي في العالم الثالث ، ذات طابع معاد للرأسمالية وفي هذا السياق ، تبرز صيغة خاصة وذات اهمية متميزة لعملية الدمج الاقتصادي لمناطق متعددة ، هي صيغة تربط بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية .

ان التنمية الاقتصادية المستقلة ، على الصعيد الحقوقي ، تدفع الامور نحو دمج اقتصادي متساو ، ضمن المنطقة الواحدة ، والمناطق المتعددة ومن ثم تترتب اسس جديدة للقانون الاقتصادي للاسواق المشتركة وينبغي على تشريعات التطور السوقي المشترك على صعيد منطقة واحدة او مناطق متعددة ان يلتصق بمسار العملية المتميزة للدمج الاقتصادي المتساوي للتطور المشترك خلافا لما هو عليه التشريع المعمول به ضمن السوق الاوروبية المشتركة مثلا ، خدمة للكارتيلات الاحتكارية ضمن السوق على حساب الطبقات الكادحة وشعوب العالم الثالث .

موقع القيادة البرجوازية في حركة التحرر

نبيل زكي

وقائع احداث الشهور القليلة الماضية على امتداد الكرة الارضية تكشف عن حركة مد تحرري ثوري على الصعيد العالمي .

تشهد على ذلك أحداث فيتنام وكمبوديا ولاوس والبرتغال وتايلاند وايطاليا وموزمبيق وبيساو وانجولا وظفار وتطورات أخرى في أوربا واميركا اللاتينية .

وتلقت الامبريالية الاميركية أقوى الضربات ، خلال هذه الاحداث ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) وانتصار الثورة في الصين (١٩٤٩) .

في مرحلة سابقة ، كانت الامبريالية الاميركية قد نجحت في تصدير الثورة المضادة الى ايران وجواتيمالا والكونغو والدومينيكان واليونان واندونيسيا وغانا .. والاردن .. وكان آخرها السودان وشيلي !

وأصابت حركة التحرر الوطني العالمية ، نتيجة لذلك ، نكسات مؤقتة كانت ترجع لعدة اسباب أهمها :

١ — تعلق بعض القيادات التي تصدرت نظم وطنية بأوهام حول الامبريالية الاميركية ولم تتخذ مواقف حاسمة في مواجهة هذا العدو الالد لحركة التحرر الوطني .

٢ — قبول هذه القيادات تقديم تنازلات والدخول في مساومات حول قضايا تتعلق بالمبدأ (كأن يقبل قادة حركة وطنية في الدومينيكان اجراء انتخابات في ظل احتلال أجنبي) مما يؤدي الى اضعاف هذه القيادات وتجريدها من أسلحتها وانزلاقها الى مواقع تسهل مهمة المستعمرين في ضربها بعد أن فقدت هذه القيادات زمام المبادرة .

٣ — انسياق هذه القيادات وراء أوهام « الطريق البرلماني الدستوري » في الوقت الذي يخطط فيه العدو لاستخدام السلاح والارهاب وحمامات الدم للاطاحة بهذه القيادات .

٤ — السماح لركائز وجيوب اقتصادية للامبريالية بالبقاء وممارسة نشاطها وتغلغلها وتخريبها للاقتصاد الوطني .. وتلك هي القاعدة المادية للانقلاب المناهض للثورة ، واستمرار القوى الرجعية والعميلة في المراكز الاساسية للحياة السياسية والثقافية للبلاد .

٥ — الاحجام عن تصفية امتيازات الطبقات المخلوعة التي ترتبط مصالحها برأس المال الاجنبي ، والتي تمهد بايديولوجيتها للردة .

٦ — خوف هذه القيادات من الاعتماد الكلي على حركة الجماهير وامكانياتها الابداعية ومعارضة تشكيل التنظيمات السياسية المستقلة للطبقات العاملة وانتهاج سياسة العداء للشيوعية ومصادرة الحريات الديمقراطية للشعب الكادح تحت شعارات « التعاون الطبقي » و « السلام الاجتماعي » و « وحدة الامة » والغاء الحياة السياسية للجماهير وتبني منهج الوصاية على مقدراتها وتصور ان « اخلاص » هذه القيادات يكفي في حد ذاته لقيادة البلاد على طريق التطور المستقل .

٧ — اهمال احتياجات الجماهير المعيشية ومتطلباتها اليومية كجزء من منهج الفصل بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية .

٨ — الانسياق وراء خدعة « الامم المتحدة » والثقة في هذه المنظمة وقدرتها على رد الحقوق لاصحابها (تجربة الكونغو) ورفض تسليح الشعب وتنظيمه في حالة وقوع عدوان اجنبي .

٩ — عدم التضامن مع المعسكر الاشتراكي العالمي والحركة الثورية العالمية والانعزال عنهما أو تخريب هذه العلاقات مما يؤدي الى حرمان البلاد من اقوى سند يدعم المسيرة الوطنية التقدمية .

(الاساس الاجتماعي للنكسات)

وهذه الاسباب المؤدية الى النكسات ترجع الى الطبيعة الطبقية لتلك القيادات . فهي ، بحكم انتمائها الى البورجوازية على اختلاف فئاتها وشرائحها ، تسعى الى أن تحل محل الاستعمار في استغلال الجماهير والانفراد بثمار الاستقلال وتخشى المضي على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية حتى النهاية وينتابها الفزع من الحركة الجماهيرية وتحرص على الابقاء على علاقات مع الرأسمالية الدولية ولا تقطع الجسور مع السوق الرأسمالي ، وتضع الحدود في علاقاتها مع الدول الاشتراكية حتى تحافظ على « نقاء » ايديولوجيتها وتتخبط في بحثها عن « الطريق الثالث » والاصلاحات الجزئية التي تتفادى بها الاصلاحات الجذرية .. وفي السياسة الخارجية .. تفضل المهادنة مع المستعمرين بدلا من المواجهة .

وعندما تقع النكسات نتيجة لهذه الاسباب ، يبادر مفكرو البورجوازية في دول العالم الثالث الى ابراز جوانب القوة في الامبريالية ، ويصورون الامر كما لو كانت الشعوب « عاجزة » أمام بطش وهيمنة الامبرياليين .

ولا شك ان الامبريالية ما زالت تتمتع بجوانب قوة ولكن لها جوانب ضعف . وقد تعلمت الشعوب المكافحة كيف تستثمر لمصلحتها جوانب الضعف في الامبريالية وتستخدمها في الحاق الهزيمة بها .

غير ان هؤلاء المفكرين يقصدون بالتحديد « التغطية » على العوامل الداخلية التي تسهل على الامبريالية مهمتها في تصفية النظم الوطنية وانجاح الثورة المضادة .

وبعض هؤلاء المفكرين يفضلون ، في واقع الامر ، سقوط النظم الوطنية .. على استيلاء الطبقات الاكثر ثورية على السلطة في بلادهم . والبعض الاخر ، يبالغون — بحسن نية — في قوة الامبريالية ويستخفون بقوة الجماهير في بلادهم .

وهذه الانماط من المفكرين لا تعي — نتيجة تصورها الفكري — انها ينبغي أن تؤسس عملها .. لا على الفئات الاجتماعية التي توقفت عن التطور — حتى لو كانت لا تزال تمثل القوة السائدة — بل على الفئات الاجتماعية التي تتطور وتملك المستقبل .. حتى وان كانت لا تمثل — بعد — القوة السائدة .

(مبررات التخاذل)

وما زال ممثلو الطبقات غير الثورية يبحثون عن مبرر لتخاذلهم أمام القوى الامبريالية (وهو تخاذل مستحب لديهم) . فهم يرددون اليوم ان الوقوف في مواجهة الولايات المتحدة الاميركية ضرب من الجنون لان واشنطن هي التي تقرر مصائر الشعوب ، وبدون استرضائها واثبات النوايا الطيبة تجاهها لا يمكن تحريك اي قضية أو تحقيق اي مطلب قومي .. خاصة وان السلاح هو العنصر الرئيسي الحاسم في المعارك .. وان التفوق التكنولوجي يقرر — سلفا — نتيجة اي صدام !

وبلغ الامر حدا لا يطاق ، عندما افصح البعض عن الموقف التالي :

اننا ، نحن العرب ، يجب أن نبرهن على اننا قادرون على حماية المصالح الاميركية اكثر مما تفعل اسرائيل وأن نثبت اننا لا نقل عن الاسرائيليين اخلاصا في الدفاع عن هذه المصالح .. كل ذلك لكي نشجع الولايات المتحدة على انتهاج سياسة « متوازنة » في المنطقة !

وقيل ايضا : ان مصيرنا يخضع لارادة « الدولتين الاعظم » في هذا العالم ، وما لم يتفق العملاقان فان مصيرنا سوف يبقى معلقا في فراغ تتقاذفه قوى المجهول !

وقيل انه في «عصر الوفاق» لا مجال امام الشعوب «الصغيرة» للحركة وانتزاع المبادرة لان « الدولتين الاعظم » في زماننا لن تسمحا بأن يقع اي حدث على سطح الكرة الارضية دون تصريح مسبق من اي منهما .. ثم ان هناك « تنسيقا كاملا » بينهما .. وبطبيعة الحال فان هذا التنسيق ليس في مصلحة الشعوب المكافحة .

فاذا سألتهم بعد ذلك كله : وكيف انتصرت فيتنام ؟ يأتي الجواب : هذه لعبة كبيرة . من يدخلها يسحق !

(حلول الامبريالية افضل من غيرها)

ان بعض الفئات البورجوازية الحاكمة التي عجزت عن الدفاع عن التراب الوطني لان متطلبات ومقتضيات هذا الدفاع تتناقض مع تركيبها الطبقي تبحث عن مبررات لتغطية تقاعسها عن مهمة التحرير الوطني .

ونتيجة الافق المحدود للغاية لفكرية هذه الفئات فانها أصبحت تسعى الى ترضية الامبريالية عندما تتعرض لضربات منها بدلا من ان تصطدم بها .

والحلول السطحية او الجزئية او « الوسط » التي تتنازل الامبريالية بتقديمها افضل من الحلول الجذرية التي يمكن أن تؤدي الى تهديد انفرادها بالسلطة وزعزعة مواقعها الاقتصادية .

وتقديم تنازلات للعدو خير من تعبئة الجماهير وتنظيمها وتسليحها .. لان هذه الجماهير هي « الشر الاكبر » وليس هناك ادنى ضمان لوقف حركتها اذا انطلقت او كبح جماحها اذا تحركت ، وخاصة في ظروف يحتدم فيها الصراع الطبقي .

والمشكلة الحادة التي تواجه هذه الفئات البورجوازية ان الحاسة الطبقية للجماهير .. مرهفة . وعلى البورجوازية أن ترهف حسها الطبقي ايضا ومن ثم فهي تخضع تناقضاتها مع المستعمرين لتناقضها مع الشعب الكادح .

والذكرى الماثلة في اذهان مفكري هذه الفئات .. كيف انه عندما بدأت اشتباكات بين القوى الوطنية وجنود الاحتلال في أحد بلدان العالم الثالث .. سارت الجماهير في الشوارع تردد شعار « الحرية والسلاح » .. ثم « يسقط الاغنياء » !

ولذلك تبذل اجهزة الدعاية والاعلام البورجوازية الرجعية كل جهدها ، في الوقت الحاضر ، في محاولة تفتيت انتصارات الشعوب الاخرى بما يتفق مع ايديولوجيتها الهزيلة .. فلا تجد سوى وسيلة واحدة هي التسفيه من هذه الانتصارات والتقليل من شأنها بل والتشكيك في حدوثها أصلا .

وعلى سبيل المثال ، فان الاميركيين انسحبوا من فيتنام بناء على اتفاق مع الاتحاد السوفيتي ولا بد أن يكون السوفييت قد منحوا الاميركيين « شيئا » مقابل هذه « اللفتة » ! ولم تستطع

هذه الاجهزة ، حتى الان ، أن تذيع محتوى هذا « الشيء » الذي قدمه السوفييت حتى تبدو أكاذيبها وكأنها حقائق .

(الموقف من الجماهير)

وكما ان الفئات البورجوازية لا تؤمن أصلا بالجماهير في بلادها فانها لا تؤمن بالشعوب عامة .

وكما ان أسلوبها في ادارة شؤون بلادها هو الاسلوب الفوقي والاوامر الصادرة من أعلى .. وما على الجماهير سوى التنفيذ ، فان هذا الاسلوب ، عند تعميمه ، على النطاق الدولي ، يصبح : قرارات من الكبار لكي ينفذها الصغار !

وهذا المنطق يستهدف أن يلغي نهائيا أي نضال أو مواجهة ضد الامبريالية . فهو نضال عقيم وتضحيات بلا معنى ، لان كل شيء متفق عليه بين « الكبار » والادوار تم توزيعها وكذلك « مناطق النفوذ » .. وبذلك يصبح النضال ضد الامبريالية في ذمة التاريخ !

ولما كانت الفوارق بين الراسمالية والاشتراكية قد زالت لدى أصحاب هذا المنطق والدليل على ذلك ان « الروس يستثمرون سيبيريا برؤوس أموال أميركية » .. فان قضية اختيار طريق التطور لم تعد مطروحة أصلا بعد أن أصبح الاشتراكيون راسماليين !!

هذه الفئات البورجوازية كانت تطمح — من خلال علاقة تكتيكية — الى ان يحل الاتحاد السوفيتي لها مشاكلها دون ان تجد نفسها مضطرة الى الاعتماد على الجماهير ودون الحاجة الى اقتصاد حرب ودون التضحية بامتيازاتها . وحتى لو رغب الاتحاد السوفيتي في ذلك فانه لم يكن ليستطيع أن يحقق هذا الطموح .. لان الموقف الداخلي في البلد المعني هو العنصر الحاسم .

ولم يقدم الاتحاد السوفيتي للشعب الفيتنامي اكثر مما قدم للآخرين الذين طلبوا المساعدة . رغم ان شمال فيتنام توجد فيه جمهورية ديمقراطية عضو في المعسكر الاشتراكي ، ورغم ان الحرب الفيتنامية كانت مواجهة عسكرية مباشرة مع الامبريالية الاميركية .

(اتجاه معاكس لحركة الثورة)

وهذه الافكار التي تروج لها الفئات البورجوازية المشار عليها تخدم الان الاستراتيجية الاميركية السياسية والعسكرية لانها تستبعد تماما عنصر المجابهة مع الولايات المتحدة .

وعندما تجيء هذه الافكار في وقت تتعرض فيه الامبريالية الاميركية لهزائم كبرى في أماكن متعددة من العالم ، فانها تلعب دور « المنقذ » للولايات المتحدة من الهزيمة في بقية المناطق التي كان من المفروض أن تشكل مواقع صدام ملتهبة مثل المنطقة العربية .

وعندما ينمو في الولايات المتحدة اتجاه يخشى التدخل العسكري الاميركي المباشر في حروب أخرى — كرد فعل للهزائم في الهند الصينية — مما يخلق نوعا من الظروف المواتية لحركة التحرر العربي .. تراهن فئات بورجوازية على شيء واحد هو « الحل الاميركي » ولا تتحرك الا في اطاره .

وعندما تشتد عزلة الولايات المتحدة عن العالم وتتفاقم في داخلها أزمات التضخم والركود الاقتصادي ويخيم شبح أزمة اقتصادية تعيد الى الاذهان أزمة الثلاثينات .. ويتكشف فساد نظامها المتقيح بفعل مسلسلات الفضائح المدوية المتتالية ..

وعندما يتفكك حلف الاطلنطي .. لا تجد الامبريالية الاميركية ما يسعفها في محاولة استعادة صورتها ودورها العالمي سوى فئات بورجوازية عربية .

وقد أصبح لدور هذه الفئات تأثير سلبي لا على حركة التحرر العربي وحدها وانما على حركة التحرر الوطني العالمية .

وفي أعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٨ كان العكس هو الصحيح ، اذ كانت حركة التحرر العربي ترجح كفة قوى الثورة العالمية .

(مشكلة القيادة)

وفي ضوء ذلك كله ، تطرح مشكلة القيادة نفسها .

لقد كتب الكثير عن التجربة الفيتنامية وأسباب انتصار الشعب الفيتنامي والكمبودي وشعب لاوس .

ولكن واجبنا هو التأكيد على عنصر القيادة في احراز هذه

الانتصارات .

قال هو شي مين :

« قام حزبنا بعد تأسيسه مباشرة بتنظيم وقيادة الحركة البطولية لستوفياتات نجي — تين . وبعد ١٢ عاما من تأسيسه ، نظم حركة حرب العصابات ضد الفرنسيين واليابانيين . وبعد ١٥ عاما من تأسيسه ، نظم وقاد ثورة اغسطس (آب) واحرز النصر . وبعد ١٦ عاما من تأسيسه ، قاد حرب المقاومة ضد المستعمرين الفرنسيين التي انتهت بعد ثماني سنوات بانتصار الشعب الفيتنامي » .

وبعدها قام هذا الحزب — حزب العمال الفيتنامي — بقيادة أكبر حرب للمقاومة في تاريخ شعب فيتنام ضد العدوان الاميركي .

ويقول الجنرال جياب :

« ان تاريخ النضال من أجل التحرر الذي خاضته شعبنا طول قرن من الزمن يبرهن على أنه في عصرنا ، فان قيادة حزب الطبقة العاملة وحدها هي القادرة على شن حرب تحرير وطنية وحرب ثورية ذات طابع شعبي حقيقي وعلى ان ينظم هذه الحرب ويقودها حتى النصر الكامل . وقيادة حزبنا هي العنصر الجوهري في انتصار الانتفاضة الشعبية وحرب الشعب التي دخلناها لفتح الطريق الى الاشتراكية وللدفاع عن منجزاتها .

وقد انتصر الشعب الفيتنامي لانه كان ثمة خط صحيح في قيادة نشاط المقاومة بما في ذلك خط السياسة الداخلية والخارجية . وهذا الخط هو الذي جعل القيادة الفيتنامية قادرة ، اصلا ، على تعبئة الجماهير . وعندما يكون خط السياسة الخارجية صحيحا ، فان ذلك يؤدي الى كسب عطف وتأييد الراي العام العالمي .. او كسب المزيد من الاصدقاء والتقليل من الاعداء .

وعندما وضعت القيادة الفيتنامية خطا يلبي اماني الجماهير — في السياسة الداخلية — أصبحت هذه الجماهير على استعداد للقتال لسنوات طويلة . وعندما ارتبطت الجماهير بالنظام السياسي — الاجتماعي — الاقتصادي في فيتنام .. كانت على استعداد للتضحية وللدفاع عن هذا النظام .

ضرورة الاهتمام بحياة الجماهير وتطبيق الديمقراطية في صفوف الشعب .. كانا محور نشاط القيادة . والخط الصحيح

— في هذا المجال — كان الاعتماد على الجماهير وتفجير طاقات الشعب واستخدام عقول وذكاء الناس ورجل الشارع ، واستخلاص الدروس من تراث الشعب في القتال ضد العدوان الاجنبي في فيتنام وتاريخ هذا النضال ، ايجاد الوسائل للقتال ضد العدو بطريقة علمية وتدعيم القوة المادية للشعب .

العمل العلني بعد ٥٠ عاما من العمل السري

عــــادل فريــد

كشفت الاحداث التي تطورت في البرتغال ابتداء من قيــام « حركة القوات المسلحة » في ابريل (نيسان) عام ١٩٧٤ حتـى الان عن اهمية الدور الذي يلعبه الحزب الشيوعي البرتغالي فـي التطورات السياسية التي ادت ــ من ناحية ــ الى قيام ونجـاح حركة القوات المسلحة ، ثم ــ من ناحية اخرى ــ الى صمود هذه الحركة باهدافها التقدمية الثورية في وجــه تياريــن خطيرين : « السبينولية » والتطرف اليساري .

اولهما التيار الذي تزعمه انطونيو دي سبينولا ، والذي بذل اقصى محاولاته للهيمنة على حركة القوات المسلحة لوقف تقدمهـا نحو تحقيق التحول الاجتماعي والسياسي الذي حددته في برنامجها، وقد تمثلت ذروة هذه المحاولات في العملية الانقلابية الفاشلة يوم ١١ مارس (اذار) عام ١٩٧٥ . وقبلها كان الحزب الشيوعي قد حذر من مخططات السبينوليين ونبه الى اخطارها ، واسهم في احباطها وكشف اهدافها بوضوح امام الجماهير البرتغالية .

ولقد كانت اخطر ملامح « السبينولية » رغبة اصحابها في

تحية لثورة عمان في عيدها العاشر

في يوم ٩ يونيو عام ١٩٦٦ ، بدأ الوطنيون العمانيون كفاحهم الوطني من اجل تحرير بلادهم . وتحرز جبهة تحرير عمان ، وهي تدخل الان عامها العاشر من النضال المسلح ، الانتصارات بعد الانتصارات في مواجهة قوى ضاربة متعددة وفي ظل صمت نظم عربية عديدة ازاء ما يجري في مسقط .

● تواجه ثورة ظفار القوة الايرانية التي ترابط بين مسقط وصلالة . ورغم ان المعلومات الرسمية تشير الى ان عددها ١٣٠٠ جنديٍ مظلا تتفان الوقائع تشير الى ان عدد هذه القوة اكبر من ذلك بكثير لانها تتبدل كل ثلاثة شهور في محاولة لتدريب اكبر عدد من الجنود الايرانيين على القتال في ارض عربية .

● تواجه ثورة ظفار الوجود العسكري البريطاني المستمر

تحية لثورة عمان في عيدها العاشر

في يوم ٩ يونيو عام ١٩٦٦ ، بدأ الوطنيون العمانيون كفاحهم الوطني من اجل تحرير بلادهم . وتحرز جبهة تحرير عمان ، وهي تدخل الان عامها العاشر من النضال المسلح ، الانتصارات بعد الانتصارات في مواجهة قوى ضاربة متعددة وفي ظل صمت نظم عربية عديدة ازاء ما يجري في مسقط .

● تواجه ثورة ظفار القوة الايرانية التي ترابط بين مسقط وصلالة . ورغم ان المعلومات الرسمية تشير الى ان عددها ١٣٠٠ جندي مظلا تتفان الوقائع تشير الى ان عدد هذه القوة اكبر من ذلك بكثير لانها تتبدل كل ثلاثة شهور في محاولة لتدريب اكبر عدد من الجنود الايرانيين على القتال في ارض عربية .

● تواجه ثورة ظفار الوجود العسكري البريطاني المستمر

سواء في شكل قاعدة او في شكل ضباط على مختلف المستويات يشكلون ما يسمى بالجيش الملكي وقوامه عشرة الاف جندي .

● تواجه ثورة ظفار القوة العسكرية الاميركية التي اخذت تحل تدريجيا محل القوة البريطانية سواء عن طريق السيطرة على القواعد العسكرية السابقة لبريطانيا او عن طريق التسليح الجديد للسلطان قابوس .

● تواجه هذه الثورة جماعات من المرتزقة والمغامرين الذين يذهبون الى ظفار بعد ان تجندهم المخابرات المركزية الاميركية برواتب كبيرة وينشر السلطان قابوس اعلانات في صحف الخارج لدعوتهم للعمل ضد الثوار نظرا لخبراتهم السابقة في الكونغو وبيافرا وغيرها .

● وتواجه ثورة ظفار قوات اردنية تابعة للملك حسين بدات تتدفق منذ فترة باسلحتها للاشتراك في المعارك الحربية ضد الثوار، واخذ وجود القوات الاردنية في سلطنة عمان يتخذ شكل الوجود المعترف به . كما ان النظام الاردني يشتري صفقات سلاح لحساب السلطان تارة من بريطانيا وتارة اخرى من الولايات المتحدة .

ومع ذلك فان كافة هذه القوى عجزت عن قمع الثورة او الحد من نشاطها وانتصاراتها . بل ، لقد حدث العكس . فان السلطان الذي يخصص ٤٠ بالمئة من ميزانيته لشراء الاسلحة التي يحارب بها ثوار جبهة تحرير عمان يواجه الان مشكلة الافلاس لانه يتولى الانفاق على الاسلحة وعلى ملذاته الخاصة بشكل يتجاوز كثيرا دخل بلاده من النفط .

ولم يجد قابوس حلا لهذه المشكلة سوى « امركة » الحرب تماما ، فطلب من الاميركيين سرعة تنفيذ بنود التعاون العسكري بين سلطنته والولايات المتحدة .

وفي هذه الظروف ، تتضح اكثر من اي وقت مضى الاخطار التي تتهدد عروبة الخليج من جراء الحلف الاميركي — البريطاني — الايراني الذي يحاول تثبيت مواقعه في مسقط لمحاربة ثوار عمان وللتواجد في اكثر مناطق الثروة البترولية اهمية وحساسية .

وهذه الثورة التي تقاتل منذ عشر سنوات لتحرير بلادها من مظالم القرون الوسطى تتطلب من جميع القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية العربية والعالمية اكبر مساعدة ومساندة من اجل دعم كفاحها البطولي .

ويجب العمل على بلورة ضغط عربي وعالمي شامل من اجل اجلاء الوجود الاجنبي في سلطنة عمان والدفاع عن منطقة الخليج ضد الغزوات وعمليات التغلغل الخطرة .. وفي نفس الوقت تقديم كل اشكال الدعم لثوار عمان .

تحية لهذه الثورة المجيدة في عيدها العاشر والى الامام نحو انتصار حتمي .

على هامش الحوار مع
د. فؤاد زكريا..

حــــازم امــين

اليسار المصري والمرحلة الناصرية

لقد داب اليمين في مصر منذ مدة على اتباع منهج يقوم على الابتزاز والتشويه المتعمد لحركة التاريخ خلال العشرين سنة الماضية. فاليمين يقف بنا عند مستوى **الظواهر السطحية** — أو ما نسميه بالسلبيات وأخطاء التجربة الناصرية وينسبها لليسار، ويتعمد صرف الانظار عن الاسباب الاجتماعية العميقة للسلبيات والاخطاء والتي لو انكشف الغطاء عنها لانفضح دور قوى اليمين في المجتمع المصري قديمها وجديدها في تعميق سلبيات التجربة وحرفها عن مسارها الديمقراطي الشعبي.

ولعبة **خلط الاوراق** هذه لعبة قديمة يجيدها اليمين في كل مناسبة لتضليل الجماهير ... وذلك ما دفع بقوى اليسار في مصر للتصدي لهذه الحملة وفضح أساليبها وتعميق الوعي بقوانين الحركة الاجتماعية في الماضي والحاضر والمستقبل ومحاولة وضع التجربة الناصرية في اطارها الصحيح، وفي سياقها التاريخي. ولعل **رد فعل اليسار** على الحملة اليمينية هذه هو الذي دفع

بالدكتور فؤاد زكريا بأن يعبر — في مقالاته الثلاث التي نشرها بروز اليوسف — عن شعور عام تولد لدى البعض بأن « اليسار المصري يتخذ موقف الرفض التام لاي نوع من اعادة التقييم ، والهجوم الشديد على كل من يتصدى للعهد الناصري بالنقد ، وكأن هذا العهد كان فوق مستوى الخطأ » .

وذلك تصور خاطىء بلا شك ، فالحقيقة التاريخية الثابتة أن اليسار الماركسي في الوقت الذي دافع فيه عن المنجزات الوطنية التقدمية لثورة ٢٣ يوليو في مصر قد تصدى بحزم وثبات لمحاولات الانحراف المستمرة بثورة ٢٣ يوليو عن مسارها الوطني الديمقراطي — عن اعتقاد بأن يصحح مسارها — مما كلفه السجن والاستشهاد أحيانا والاضطهاد لجيل كامل من أبنائه . ولكن محاكمة الدكتور فؤاد زكريا للنظام الناصري تقوم على **معيار أخلاقي مجرد** ، قد يصلح للحكم على تصرفات الافراد ، ولكن لا يجوز لتقييم النظام الناصري كنظام سياسي واجتماعي في سياقه التاريخي أي كظاهرة جديدة في اطار حركة التحرر الوطني المعاصرة ، بينما منهج اليسار الماركسي في التحليل والتقييم للنظام يقوم على منهج المادية التاريخية ومعايير الموضوعية التي تتخطى أخطاء الافراد والاحكام الاخلاقية على الزعامات ونظم الحكم .

بيد أنه يجب الاعتراف بأن علاقة اليسار الماركسي بالنظام الناصري تظل علاقة يكتنفها بعض الغموض ، مما يؤدي الى اهتزاز الرؤية التاريخية السليمة لهذه العلاقة لدى قطاعات واسعة من الجماهير التي يسعى اليمين الرجعي جاهدا لتضليلها وتشويه سمعة اليسار لديها . وهذا الوضع يجعل اليسار الماركسي في مصر مطالبا اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يطرح بوضوح الابعاد المختلفة للعلاقة المعقدة بين اليسار المصري والتجربة الناصرية ، وذلك يمكن أن يتم من خلال تحديد الموقف بوضوح من قضيتين أساسيتين :

١ — طبيعة علاقة اليسار الجدلية — كحركة منظمة — بمسار ثورة ٢٣ يوليو عبر مراحلها المختلفة حتى يتضح الدور الذي لعبه اليسار الماركسي في مصر لدفع ثورة ٢٣ يوليو الوطنية نحو افاق اكثر تقدمية ومحاولاته الدؤوبة لتعميق ارتباط التجربة الناصرية بحركة الجماهير .. دون ادنى شبهة .. من ذيلية او تبعية .

٢ — تصور اليسار الماركسي في مصر لافاق المستقبل وسبل تجاوز التجربة الناصرية بافقها الايديولوجي والطبقي وما رافقه من سلبيات وتجاوزات اجرائية وذلك حتى تتضح معالم الطريق لحماية وتطوير المنجزات الوطنية التقدمية التي تمت في ظل النظام الناصري ووضعها في سياقها التاريخي الجديد . وهذا التصور يقتضي بدوره ان يطرح اليسار علنا على الجماهير نقده الذاتي لممارسات اليسار الماركسي خلال الفترة الناصرية ، ولا سيما خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ، وهي الفترة التي انعدم فيها وجود « مركز » لليسار الماركسي وحيث كادت ممارسات اليسار في تلك الفترة تبدو في اعين الجماهير وكأن اليسار المصري قد فقد رؤيته الطبقية المستقلة وبرنامجه السياسي المتميز وبدا وكأنه قد ذاب تماما في بوتقة التجربة الناصرية بما لها وما عليها .

تلك هي مسائل جوهرية لا بد وان تتحد بوضوح لكل من يحمل راية اليسار وللجماهير الملتفة حولها في الوقت الذي تنشط فيه محاولات اليمين للدس الرخيص وتشويه حركة التاريخ عن طريق اهالة التراب على مرحلة حاسمة من تاريخنا المعاصر ومحاولة تضليل الجماهير في محاولة يائسة لاعادة عقارب الساعة الى الوراء .

ان المطلوب باختصار هو استخدام نهج الاشتراكية العلمية لاجراء تقييم اكثر جراة وشمولا للتجربة الناصرية وعلاقة اليسار الماركسي في مصر بها في سياقها التاريخي والعالمي .

— ٢ —

لا شك ان العلاقة بين ثورة يوليو واليسار الماركسي في مصر هي **علاقة جدلية** : علاقة وحدة وصراع بدات غداة الحرب العالمية الثانية عندما توحدت اهداف القوى الوطنية الديمقراطية في مصر على تصفية **اركان النظام القديم** والبدء في انجاز المهام الملحة للثورة الوطنية الديمقراطية في مصر . وهي ايضا علاقة صراع فرضتها اختلاف مناهج العمل لانجاز المهام الوطنية الديمقراطية واختلاف النظرة لافاق المستقبل . ولذا فالعلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو واليسار المصري هي علاقة جدلية معقدة يصعب تقييمها **بمنظور اكاديمي بحت** او من خلال **منهج المنطق الشكلي** الذي يرى ان علاقة

اليسار الماركسي بثورة يوليو اما ان تكون علاقة صراع مطلق وعلى طول الخط اما ان تكون علاقة تأييد **وذيلية** مطلقة للتجربة الناصرية بايجابياتها وسلبياتها .

نعم لقد حاول اليسار الماركسي بشكل عام — من فترات الصدام كما في فترات التأييد — ان يضع ثقله لكي يرجح كفة الايجابيات على كفة السلبيات . وذلك موقف تفرضه الضرورة التاريخية فالنظام الناصري — بكل سوءاته وتجاوزاته — ينتمي لمجموعة **النظم الوطنية والمعادية للامبريالية** ، وللطبقات الاقطاعية والرأسمالية العميلة الضالعة معها ، فهو تعبير عن مصالح الطبقات والفئات الوطنية في المجتمع المصري . وهذا ما يشكل جوهر تقدميته رغم كل شيء . فالنظام الناصري رغم ان القيادة فيه ظلت محصورة في اقسام من البورجوازية الوطنية ورغم ان ايديولوجيته لم تتجاوز اطار الفكر البورجوازي الصغير ، الا ان هذا النظام تحدى الامبريالية وشرع في انجاز بعض المهام الوطنية الديمقراطية العاجلة: الاصلاح الزراعي ، ضرب الاحتكارات الاجنبية ، البدء ببرامج التنمية والتصنيع على اساس وطني مستقل .

ورغم ذلك فان النهج الوطني المعادي للامبريالية الذي سار عليه النظام الناصري قد افتقد شرطا ضروريا من شروط نجاحه وهو قيام الحلف الوطني الديمقراطي بين القوى الوطنية والشرائح الاجتماعية صاحبة المصلحة في تدعيم المنهج الوطني الديمقراطي للنظام الناصري . ولقد كان اصرار القيادة الناصرية على اهدار شروط الوحدة الضرورية بين القوى الوطنية والتقدمية واستبدالها باليفط والشعارات الفارغة وبأجهزة القمع والتهريج الاعلامي محور الصراع الاساسي بين قوى اليسار الماركسي والقيادة الوطنية الناصرية . فمنذ الشهور الاولى لثورة يوليو حتى ازمة مارس ١٩٥٤ اصر اليسار الماركسي على ضرورة تنظيم الجماهير في جبهة وطنية ديمقراطية لحماية مسار ثورة ٢٣ يوليو من الانحراف عن طريقها الوطني الديمقراطي الذي جاء محصلة لفترة خصبة من كفاح الجماهير المصرية غداة الحرب العالمية الثانية والتي لعب فيها اليسار الماركسي دورا نشيطا وفاعلا . وقد خرج ممثلي اليسار الماركسي من مجلس قيادة الثورة (العقيد يوسف صديق في عام ١٩٥٣ والرائد خالد محي الدين في عام ١٩٥٤) لاصرارهم على

ضرورة المشاركة الجماهيرية في حماية وتطوير مسار الثورة ورفضوا المساومة على هذه القضية المبدئية . ذلك في الوقت الذي تقاطر فيه عشرات ومئات من المثقفين والتكنوقراط يعرضون خدماتهم بلا قيد ولا شرط بل جاءوا يعززون وجهة النظر القائلة بامكانية احداث التقدم والتنمية على اساس تكنوقراطي بحت بمعزل عن حركة الجماهير ، ونقصد بذلك على وجه التحديد « جماعة الرواد » والذي يقف بعضهم اليوم فرسانا مدافعين عن الديمقراطية التي تم اهدارها في المرحلة الناصرية .

وفي سنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ حين حاولت عناصر الراسمالية المحلية الكبيرة استلاب مكاسب النضال الشعبي ضد الاحتكارات الاجنبية غداة العدوان الثلاثي ، وذلك في سعيها الحثيث لتحويل **اجراءات التمصير** الى دعم لقوتها الاقتصادية ولاحكام قبضتها على السوق المحلية ، شن اليسار الماركسي نضالا عنيفا في كافة المواقع الجماهيرية لفضح هذا المخطط ولتعبئة الجماهير وراء برنامج وطني ديمقراطي يدفع الثورة المصرية الى آفاق متقدمة تنسجم مع مطامح الجماهير العريضة من شعب مصر . واستخدمت في هذه المعركة كافة المنابر العلنية كجريدة « المساء » التي أخذت تصدر منذ ٦ اكتوبر ١٩٥٦ كصحيفة يومية وكانت بمثابة لسان حال اليسار الماركسي ، والتي ظلت طوال اعوامها الثلاثة منبرا ثابتا للدفاع عن مصالح الجماهير ومطالبها الاقتصادية وحقوقها الديمقراطية المشروعة . وقامت « المساء » في تلك الفترة بسلسلة من التحقيقات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتخلف للفئات الكادحة في الريف والمدينة . كذلك قامت جريدة « المساء » بحملة واسعة للكشف عن ثغرات تطبيق **قانون الاصلاح الزراعي الاول** وطرحت آفاق أكثر راديكالية لحل المسألة الزراعية في مصر مما مهد الطريق لصدور قانون الاصلاح الزراعي الثاني . واثناء المعركة لاجراء الانتخابات لمجلس امة جديد عام ١٩٥٧ ، شهد العديد من الدوائر الانتخابية في القاهرة والاقاليم معارك صدام نموذجية بين برنامج البورجوازية الكبيرة في مصر لاستلاب مكاسب الجماهير وبين البرنامج الوطني الديمقراطي الذي يطرحه اليسار الماركسي والقوى الديمقراطية الاخرى المتحالفة معه ، وذلك رغم ان السلطة قد اعترضت على

١١٨٨ مرشحا من أصل ٢٥٠٨ مرشح كان معظمهم من العناصر اليسارية والديمقراطية .

وعندما حاولت السلطة في مصر أن تطرح مفهوما جديدا للديمقراطية « غير الليبرالية » وظهرت مفاهيم جديدة مثل « الديمقراطية الموجهة » في الخمسينات ، ساهم كتاب اليسار الماركسي مساهمات نظرية هامة حول « معنى توجيه الديمقراطية » اذ شهدت الصفحة النظرية لروز اليوسف مساجلات نظرية هامة في هذا الصدد دافع فيها اليسار بثبات عن **المحتوى الديمقراطي الشعبي** لاية صيغة مقترحة للعمل السياسي . ودأبت مجلة « الانتصار » — التي كان يصدرها الشيوعيون في ذلك الوقت بصورة سرية — على طرح قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي كشرط ضروري لنجاح النظام في تأمين المنجزات الوطنية الديمقراطية . وكتبت هيئة تحرير المجلة سلسلة من المقالات النقدية لمفهوم « الاتحاد القومي » كصيغة للعمل السياسي ودافعت عن فكرة « الجبهة الوطنية التقدمية » كبديل للتنظيم السياسي الوحيد ، ودأبت على فضح تدخلات أجهزة الامن والادارة في شؤون التنظيمات الجماهيرية والنقابية .

وعندما دعا أنور السادات — بصفته سكرتيرا للاتحاد القومي — الشيوعيين في لقاء بينه وبين ممثل عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي المتحد في اكتوبر ١٩٥٨ الى دخول الاتحاد القومي كأفراد .. أبدى الشيوعيون استعدادهم للتعاون فقط بشكل تنظيمي داخل الاتحاد القومي بناء على برنامج وطني تحرري محدد على أن يحتفظوا بمنبرهم المستقل . ولم تكد تمض على هذه المقابلة عدة أيام حتى بدأت حركة اعتقالات للشيوعيين وصلت ذروتها في أول يناير ١٩٥٩ حيث شملت موجة الاعتقالات عناصر الصف الاول للكوادر القيادية للحركة الشيوعية ، وقد رافق ذلك تناقض الشيوعيين مع النظام في النظرة لاسلوب ومضمون الوحدة الجديدة مع سوريا . وهكذا دفع الشيوعيون ثمن تمسكهم بصيغة « ديمقراطية شعبية » للعمل السياسي ورفضهم لمحاولات دفعهم الى مواقع الذيلية والتبعية للسلطة رغم تأييدهم لخطها الوطني العام .

ولعل أصعب فترة لتاريخ العلاقة بين الناصرية واليسار الماركسي هي تلك الفترة التي بدأت منذ منتصف الستينات عندما حلت التنظيمات الشيوعية نفسها وغاب عن الساحة منبر واضح لليسار الماركسي ، اذ يصعب نسب تصرفات وسلوك بعض الشخصيات الماركسية خلال تلك الفترة لمجمل حركة اليسار الماركسي كتيار شعبي لعدة أسباب منها :

أولا : ان هؤلاء الافراد رغم ماضيهم النضالي وبعض مراكزهم القيادية السابقة من الحركة الشيوعية أصبحوا لا يمثلون سوى أنفسهم وتصرفاتهم الشخصية ، وأصبح سلوكهم السياسي لا يعكس سوى اجتهادات شخصية للخط السياسي الذي يجب أن يسير عليه اليسار الماركسي . ان تلك الفترة اتسمت بما يمكن تسميته « الابتذال باسم الماركسية » حيث تم ابتذال العديد من المفاهيم الماركسية لكي تطابق المفاهيم الناصرية للتطور الاجتماعي، خالقة بذلك مزيد من البلبلة مما ساعد على ترويج فكر البورجوازية الصغيرة .

ثانيا : ظل اليسار كتيار شعبي يناضل من المواقع الجماهيرية المختلفة بشكل « غير منظم » ، وقد وقف هذا التيار في العديد من المواقع الجماهيرية مواقف حازمة ضد كل محاولات التزييف باسم الاشتراكية . وقد عبر هذا اليسار عن نفسه في العديد من المواقف عندما طرح مقولة « الطبقة الجديدة » — رغم عدم دقتها العملية — بهدف تسليط الضوء على الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية الجديدة التي استفادت من مواقعها في ظل تركيبة النظام الناصري لكي تدعم مصالحها ومراكزها المستحدثة ولتعزل الشعب العامل وتحرمه من جني ثمار التنمية والتقدم . كذلك عبر اليسار الماركسي عن نفسه كتيار شعبي في صفوف الفلاحين في كمشيش وكفر الشيخ والدقهلية وغيرها وكذلك عبر عن نفسه في الانتفاضات الطلابية في عام ١٩٦٨ وفي العديد من الحلقات الماركسية الجديدة في أوساط الطلاب .

هكذا كان التناقض صارخا بين ممثلي « الابتذال اليساري » في أجهزة الاعلام وبعض الاجهزة السياسية وبين اليسار كتيار

جماهيري لم يتخلف لحظة عن فضح التزييف وعن الدفاع عن منهج الاشتراكية العلمية في فهم ومعالجة التناقضات .

- ٣ -

قد يختلف جيل كامل من المناضلين في صفوف اليسار الماركسي في مصر — الذين عاشوا دقائق الفترة الناصرية من خلال مواقع المسئولية بين أحضان الجماهير في الشوارع غداة تأميم القناة ودحر العدوان الثلاثي ثم في ظلمات وغياهب السجون في مناقشات وانقسامات حادة حول التجربة الناصرية — مع النهج العام الذي جاء في مقال الدكتور فؤاد زكريا والذي اتسم بنظرة الاستاذ الجامعي الذي يتطلع للاحداث من « برجه العاجي ». ولكن الحقيقة الاساسية تبقى أن جيلا كاملا من الشباب الجديد المنعطف نحو اليسار في مصر يعاني من البلبلة وعدم وضوح الرؤية بخصوص العلاقة بين اليسار الماركسي والتجربة الناصرية في الماضي وآفاق المستقبل .

ويطرح الدكتور فؤاد زكريا في مقالاته سؤالا هاما :

« ما الذي جعل اليسار يتخذ هذا الموقف ويدافع دفاعا مطلقا عن تجربة لم تكن في حقيقتها يسارية بالمعنى الصحيح ، ولم يكن لها من مقومات الاشتراكية بالمقاييس العلمية الصحيحة الا اقل القليل » ؟!! والرد على هذا التساؤل يجب أن يكون واضحا الان : **ان الدفاع عن التجربة الناصرية هو دفاع عن محتواها الوطني وطابعها المعادي للامبريالية الذي يعبر عن مصالح الطبقات والفئات الوطنية في مصر وليس لمقوماتها الاشتراكية** . ومع ذلك فيجب الاعتراف بأن هناك اضطراب . وتعدد التحليلات في صفوف اليسار الماركسي حول الطبيعة الاجتماعية للنظام الناصري : فمن قائل بأن النظام يسلك طريق « النمو اللارأسمالي » الذي يقود الى بناء الاشتراكية في نهاية الامر . ومن قائل بأن عبد الناصر تبنى أفكارا اشتراكية « غير علمية » دون توضيح للدلالات والجذور الطبقية « لعدم علمية » تلك الافكار الاشتراكية التي تبناها نظام عبد الناصر ! وكان هذا الاضطراب — أو بالاحرى الغموض — في تقييم الطبيعة الاجتماعية والقاعدة الاقتصادية للنظام الناصري مدعاة للتخبط في الخط السياسي الواجب اتباعه ازاء التطورات الجديدة التي بدأت منذ يوليو ١٩٦١ . لقد افتقدت معظم التحليلات آنذاك — باستثناء النذر اليسير — الاستناد الى منهج الاشتراكية العلمية لتقييم التطورات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ، ووقفت معظم التحليلات عند مستوى « الاشكال القانونية » لنقل الملكية كالتأميم وفرض الحراسات ونشأة القطاع العام دون النفاذ للمحتوى الاجتماعي الطبقي لهذه التغيرات : حدود التغيرات التي حدثت في **التركيب الطبقي للمجتمع المصري** في ظل الناصرية ، وطبيعة **القوى والشرائح الاجتماعية الجديدة** التي بدأت تدعم مواقعها في ثنايا التطور الاقتصادي والاجتماعي الجديد ، وآثار ذلك على مستقبل الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر .

كذلك عندما يدافع اليسار الماركسي عن المرحلة الناصرية كحلقة أساسية من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر لم يغب عن اليسار الماركسي لحظة واحدة أن سلطة ٢٣ يوليو ولدت وظلت تعاني من **انحراف بيروقراطي خطير** نتيجة الطابع العسكري البحت لحركة الجيش ، ونتيجة النمو والتضخم المستمر في دور أجهزة القمع وتصفية الشروط الديمقراطية للعمل النقابي والسياسي في البلاد . ان موقف اليسار الماركسي من هذا الانحراف كان موقفا نضاليا دفع ثمنه السجن والتشريد بينما كان موقف اليمين هو موقف المساومة والانتهاز على حساب مصالح الشعب وحقوقه الديمقراطية الاولية . وانه لجدير بالتنويه ان محاولات التقييم النقدي للتجربة الناصرية بأبعادها المختلفة هي مهمة يعجز عنها اليمين المتخلف مهما ارتفع صوته وسعاره « لان فاقد الشيء لا يعطيه » بينما هي مهمة تاريخية مؤهل لها اليسار بحكم تاريخه النضالي والتحامه بمصالح الجماهير ؛ وليطمئن الدكتور زكريا أن طريق اليسار في مصر — رغم كل التعرجات — هو طريق الشعب .

من ارشيف الصحافة المصرية

« ضربة معلم »

بمناسبة اعلان الرئيس السادات عن عزمه على فتح قناة السويس ، كانت تعليقات « كبار » الكتاب في مصر ما يلي :

● موسى صبري « لعل الضربة القاصمة التي نزلت اليوم على رؤوس من يحتالون بحساباتهم السياسية في اسرائيل ، هو قرارنا بفتح قناة السويس » .

● انيس منصور « ابرع ما في خطاب الرئيس السادات انه اعلن فتح قناة السويس في موعدها » .

● احمد زين « اليوم .. مرة اخرى اثبتنا اننا لا نخاف .. قرار فتح القناة يحتاج الى رجل واثق من نفسه ومن قوته .. والغضب والانفعال مسألة بسيطة جدا .. لكن الاحتفاظ بالاعصاب الهادئة هي من صفات الانسان الواثق من نفسه ، ونحن نعرف مصلحتنا جيدا .. ونعرف اين نقف .. وكيف نتحرك دون صراخ الاطفال وانفعال اشباه الرجال .. لن يخيفنا احد .. لاننا لا نخاف .. » !

● علي امين : « انها ضربة معلم » .

● احسان عبد القدوس « فتح القنال لا يعتبر بمثابة انهاء لحالة الحرب ، اذ انه في حالة تجدد القتال يمكن اغلاق القناة لاتاحة الفرصة للجيش المصري لكي يعبرها في اتجاه سيناء » ! (يغالط احسان بوقاحة ، اذ يصور الامر وكأن القوات الاسرائيلية ستقبع في مواقعها وتنتظر حتى تفرغ مصر القناة من السفن العابرة على مدى ايام ، وتتقدم لملاقاتها عبر القنال) .

— اما مردخاي اورن فيكتب بجريدة عال همشمار (١٥—٤) « ان مصر قد تأخرت في فتح القناة ، طبقا لتعهدها في اتفاق فصل القوات » وسوف « نكون من المرحبين بفتح القناة من خلال دافع واحد فقط : ان القناة التي ستبعث فيها الحياة ، والمدن التي تقع على ضفتيها .. ستكون احد العوامل الرادعة — بين مجموعة الاعتبارات المصرية — في مسألة عودة مصر الى شن حرب جديدة على اسرائيل ، في الوقت الذي تقع فيه منطقة القناة على مرمى مدافعها » .

اما دايان فيصرح بان **« لفتح قناة السويس قيمة امنية اكبر من قيمة خط بارليف او اية خطوط محصنة اخرى »** (الصحف الاسرائيلية — نقلا عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية) .

الصناعات الرابحة تسلم للاحتكارات الدولية

نشرت جريدة « الجمهورية » في ٩ يونيو الماضي الخبر التالي:
« وافق مجلس الوزراء على انشاء الشركة العربية السويسرية الهندسية . وتضم الشركات الاربع المصرية للاستمنت ، وهي طرة وحلوان والقومية والاسكندرية ، وذلك بنسبة ٥١ ٪ من راس المال الحالي و٤٩ ٪ لشركة هولدر بانك ، وهي اكبر شركة عالمية للاستثمارات في صناعة الاسمنت والطوب ومواد البناء .. وتنتج الشركة الجديدة ٤ ملايين طن اسمنت سنويا .. وتقوم بانشاء مصنع للاسمنت وتكاليفه ١٠٠ مليون دولار لانتاج مليون طن اخرى من الاسمنت سنويا » ..

— ولا ندري اي مبرر يمكن ان يقدمه مجلس الوزراء « الوطني » لمثل هذا القرار الذي يكشف بوضوح الى اي مدى بلغ الاستهتار بالثروات القومية والتفريط فيها وتبديدها لمصلحة الاحتكارات الاجنبية ؟

ان المبررات التي تعطى بها هذه التصرفات عادة ، والتي قد يكون لها بعض الاعتبار في حالات اخرى تتلخص في :

ا — زيادة راس المال وتوفير السيولة بدلا من تحمل الدولة هذا العبء .

ب — الاستفادة بالخبرة التقنية للشركات العالمية .

ج — عدم توفر بعض المواد الخام او التي تدخل في عملية التصنيع .

د — تسهيل عمليات التسويق للمنتجات .

هـ — الخسارة .

ولنستعرض مدى انطباق هذه العناصر على صناعة الاستمنت في مصر :

١ — صناعة الاسمنت من اكثر الصناعات في العالم نجاحا واكثرها مدخولا وعائدها مرتفع للغاية ، فهي ليست من المشروعات « الخاسرة » .

٢ — لدينا في مصر خبرة هائلة في صناعة الاسمنت ، فهي صناعة تقليدية وقديمة ، ولسنا في حاجة الى الخبرات الاجنبية — وحتى في حالة حاجتنا لها ، فيمكن استخدام الخبراء بتوظيفهم — .

٣ — هذه الصناعة بالذات ليست في حاجة الى اساليب ومعدات تكنولوجية غير عادية او غير متوفرة ، مما يسقط حجة الاستعانة بالتكنولوجيا الغربية .

٤ — لا يخضع تسويق الاسمنت لاي منافسة ، سواء في السوق المحلي العربي او العالمي ، لتعاظم الطلب والنقص المزمن في الانتاج والعرض .

٥ — المواد الخام متوفرة محليا .

٦ — اذا ظهرت الحاجة الى زيادة راس المال لرفع مستوى الانتاجية والانتاج يمكن اللجوء الى القروض الداخلية ، او حتى الخارجية ، لا المساهمة في نصف المشروع ، والتي تعني تقديم نصف الارباح بلا مبرر منحة لاحتكار عالمي . ومن المعروف ان هذه الصناعة تمثل مركز جذب واقبال لراس المال بسبب ربحيتها العالية . ثم ، أليس مما يثير الشبهات ان يتعطل استخدام قروض متوفرة ، تدفع عنها فائدة مرتفعة (٨٫٥ ٪) . وعندنا في البنك الدولي ٧٠ مليون دولار ما زالت مجمدة لا تجد مجالا للاستثمار .

وفي الوقت ذاته نتطوع بنصف ثروتنا من الاسمنت لاحتكار اجنبي من اجل الحصول على السيولة !

هل نحن نتجنى على مجلس الوزراء المصري اذا فسرنا هذا الموقف بان مصلحة الاحتكارات الغربية الامبريالية والمتعاملين معها والمستفيدين منها تعلو على اي اعتبارات وطنية ؟

تعريف جديد « للمحلات الصغيرة »

نموذج اخر للعدوان على لاقطاع العام لمصلحة رأس المال المحلي الكبير . والمؤسف هنا ، و فيالنموذج السابق ، ان السياسة المتبعة لتمرير هذه الاجراءات تتسم بقدر كبير من الاحتيال والخداع تمارسه اعلى السلطات في الدولة ، وذلك عندما تخفى الحقائق او تزيف ..

تحدث بعض كبار المسؤولين — ومنهم وزير التجارة — زكريا توفيق — عن ضرورة تصفية بعض المحلات التجارية « الصغيرة » وبيعها للقطاع الخاص . وذكر على سبيل المثال محلات الطرابيشي وهانو .. وهي حجة قد تبدو مقنعة .. اذ كيف تحمل الدولة اعباء ادارة مشروعات تجارية صغيرة هزيلة ، وتحرم صغار المستثمرين من مورد رزقهم ؟

لكن ما حقيقة هذه المحلات التجارية « الصغيرة » ؟
الى اي حد هي صغيرة ؟

محلات هانو على سبيل المثال تحتل عمارة في شارع قصر النيل مكونة من اربعة طوابق . لكن نشاطه لا يقتصر على هذا المحل او الفروع فحسب .

ان رئيس النقابة العامة لعمال التجارة يذكر في حديث له بمجلة روز اليوسف — عدد ٢ يونيو — ما يلي :

« هانو يضم مصانع بنتريمولي ، وهي احسن مصانع لتصدير الموبيليات في مصر . والفنادق الكبرى في مصر تؤثث منها . لقد رسى عليه عطاء تأثيث فندق المريدان .. وهو الان يقوم بتأثيث احد الفنادق الجديدة في مصر بعد ان آلت اليه في مناقصة قدرها سبعة ملايين جنيه .. كيف نبيع هذا المحل ؟ » .

— سبعة ملايين جنيه في صفقة واحدة لفرع واحد .. والمحل « صغير » من وجهة نظر الوزير والمسؤولين « الكبار » ، ويجب ان يباع للقطاع الخاص . وزميله المليونير العصامي — عثمان احمد عثمان — يشكو ايضا من انه في مصر « جعلنا كل شيء في يد الحكومة » .. ويتساءل « هل من اختصاص الحكومة تربية الدواجن والعجول .. وشي الاسماك ؟ » ويستطرد قائلا « الحكومة صانع سيء .. وتاجر اسوأ » .

لكن كل البيانات والاحاديث والتصريحات تتحدث بحماس عن « الاشتراكية » والتمسك « بالنظام الاشتراكي » ومواثيق الثورة الاشتراكية !

عدالة التوزيع !

« دفعت الدولة في العام الماضي ١٣ مليون جنيه لشاغلي « الوظائف العليا » .. في صورة بدلات تمثيل ، وضيافة ، ومراسلة ، وركوب ، وحضور جلسات ، وما الى ذلك !

ورفعت الدولة في نفس العام الحد الادنى لاجور ٣٠٠ الف كادح ، من ٩ الى ١٢ جنيها فلم يكلفها ذلك اكثر من خمسة ملايين جنيه ونصف .

والرقم الاول منقول عن الموازنة العامة للدولة .

والثاني منقول عن الوثائق المستندية لامانة العمال واللجنة المركزية .

والرقمان معا يقولان بغاية الوضوح : ان ما تقاضاه عدد قليل من كبار الموظفين — كاضافة الى مرتباتهم الكبيرة اصلا — كان **يكفي لرفع الحد الادنى للاجور في الجمهورية كلها الى حوالي عشرين جنيها » .**

وفي الماضي كان من حق الوزير منح بدل التمثيل .. على ضوء ما تحققه المؤسسة من اهداف .

ولكن القانون تم تعديله في سبتمبر ١٩٧١ ، واصبح من حق الوزير ان يمنح بدلات لشاغلي وظائف الادارة العليا جميعا .

بل ان القانون صريح ايضافي ان هذه البدلات التي هي اضافة كبيرة الى دخول كبيرة ، **تدفع معفاة من الضرائب** (روز اليوسف ٢٣ يونيو) .

— ويلاحظ توقيت صدور هذه التعديلات ، بعد أربعة اشهر من انقلاب مايو ١٩٧١ ، وهو نفس تاريخ اصدار قوانين الانفتاح — تشجيع استثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة.. الخ — . وقد رفعت المرتبات والبدلات الخاصة برجال القضاء واساتذة الجامعة والمعاهد العليا والجيش والشرطة ومعاشات الضباط المسرحين و« الاحرار » واعفيت مرتبات الاعارة والبدلات من اي ضرائب .. كذلك مكافآت اعضاء مجلس الشعب بعد زيادتها بنسبة حوالي ٣٤ ٪ (يصل بدل التمثيل وحده الى مبلغ ٧٥٠ جنيه سنويا للواء و١٣٥٠ جنيه للفريق بالقوات المسلحة) ويحصل رئيس مجلس الادارة مثلا على متبب اعلى قدره ١٦٦ر٦٦٧ جنيها في الشهر وبدل تمثيل ١٢٥ جنيه وبدل انتقال ١٥ جنيه ، هذا بالاضافة الى مكافأة سنوية تصل الى ٥٠٠ جنيه وارباح.. وخلافه.

وفي نفس الوقت تزداد الاعباء على الفئات الشعبية الكادحة عن طريق الضرائب غير المباشرة التي ترتفع بلا توقف .

وزير الداخلية ينصح المثقفين بان يفكروا بمنطق رجل الامن

ننقل فيما يلي وبدون تعليق جزء من الحديث الذي ادلى به وزير الداخلية الجديد سيد فهمي لروز اليوسف — عدد ١٩ مايو —

● من بين ما اثارته حملة القبض هو المنهج الذي يجب اتباعه في مواجهة فريق من الوطنيين ترى السلطات انهم خرجوا عن منهج التحالف الوطني بتشكيل تنظيمات معينة .. لماذا لم تستدعهم السلطات لمناقشتهم بدلا من القبض عليهم ؟..

قال وزير الداخلية :

— لقد فعلنا ذلك مع الكثيرين .. نحن يهمنا منع الجريمة قبل وقوعها .. وليس بيننا وبين احد ثار .. لقد ناقشنا الكثيرين سواء من المتهمين في تلك التنظيمات او غيرها .. واقنعنا الكثيرين منهم بعدم الخروج عن القانون .

● ولكن لماذا قبض عليهم في اليوم التالي للحوادث مباشرة ؟

اجاب : انا رجل امن .. عندما ارى بعض الناس في الشارع يحطمون الدكاكين ويثيرون فوضى في البلد .. تهدد الوحدة الوطنية. والعدو ما زال يحتل ارضا من الوطن .. والقيادة السياسية غارقة في نضالها بكل الاشكال للتخلص من هؤلاء المحتلين .. مهمتي الاولى المحافظة على الامن في البلاد ومنع اي خطر محتمل لتفاقم الامر .

فعندما يكون لدي معلومات عن تنظيمات سياسية وسرية من اي نوع .. وهي معلومات تجمعها اجهزة الامن من زمان طويل . أليس من واجبي من باب الاحتياط على الاقل .. والبلد فيها قوى فوضوية تتحرك ان اقدم معلوماتي الى النيابة العامة حول هذه التنظيمات للتحقيق معها .. على الاقل لمنعها من الاشتراك او حتى التورط في الاشتراك في هذه الاعمال ؟

واضاف وزير الداخلية :

— ربما صعب على المثقفين ان يفهموا هذا ، **ولكن حاولوا ان تفكروا بمنطق رجل الامن** .. خصوصا ان عملية ابلاغ النيابة هي بداية طريق طويل من الاجراءات ضبط . تفتيش . تحقيق . مناقشة . افراج . محاكمة .. براءة او ادانة .

● ولكن ما رايك اذن وقد افرجت النيابة عن معظم المتهمين ؟ (١)

قال في دهشة :

— وهل تغضب اجهزة الامن لذلك ؟ ان اسعد لحظاتي هي اللحظات التي اسمع فيها ان متهما قد برىء .

اننا لا نعمل بالقطعة .. اي لا نحاسب على كم « رأسا » ثبت جريمتها .. اننا نحاسب على محافظتنا على الامن .

ونحن نعلم حدودنا .. نحن نقدم ما لدينا من معلومات لسلطات قضائية .. وهي النيابة ، وهي تحقق وتقرر ما تشاء .. نحن لسنا مطلقي الحرية .. وعملنا ليس اجتهاديا ، الحكم والفصل هو القانون .

● ولكن لماذا اليساريون بالذات قبض عليهم .

ضحك الوزير قائلا : **والله هذه اسماء انتم الذين اخترعتموها .. اليمين واليسار** .. انا عندي معلومات عن تنظيمات خارجة على القانون فقط .. لا يمهني يسار او يمين .. والنيابة هي التي تصدر اوامر بالقبض .

---

١ — افرج حاليا عن جميع المعتقلين بواسطة المحاكم المختصة .

● وماذا عن حملة التشويه كالعمالة والصلة باليهود .. و... الخ .

ـــ ليس هناك مسؤول واحد قال شيئا من ذلك .. انها بعض الصحف وانا غير مسؤول عما ينشر فيها (٢) .

بدون تعليق

ـــ تحت عنوان « قرار هام » كتبت اخبار اليوم ـــ عدد ٢١ـ٦

تبحث الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في جلستها صباح الاربعاء القادم تقريرا هاما عن تعويضات الحراسة الخاصة بحقوق ١٩ شخصا كانت قد صدرت ضدهم احكام من محكمة الغدر ومحكمة الثورة .. **وذلك بناء على طلب ممدوح سالم رئيس الوزراء .**

وهؤلاء الاشخاص هم :

ابراهيم عبد الهادي واحمد نصيف وزكي زهران ومصطفى شاهين وابراهيم فرج وكريم ثابت ومحمود غنام واحمد محمدالنقيب ومحمد حلمي حسين ومحمد كامل القاويش واحمد عبد الغفار ومحمد فؤاد سراج الدين وعباس حلمي وزينب عبد الواحد الوكيل.

واخرون حكمت عليهم محكمة الغدر وهم :**المهندس مصطفى فهمي ومحمد مصطفى خليفة ومحمد حسن السليماني وعثمان محرم واحمد محمد شعير .**

ويتضمن التقرير **اثر قرار العفو عنهم لعقوبة المصادرة او مدى احقيتهم في رد ملكية الاطيان القائمة عند صدوره في عام ١٩٦٠ ، ومدى احقيتهم في التعويض في رد جميع الاموال التي كانت قائمة عند صدور قرار العفو .**

وقد صدر في ٢ يوليو في صحيفة « الاهرام » ، انه تقررت اعادة ممتلكات ١٩ شخصية سياسية من شخصيات النظام الملكي السابق بمصر .

---

٢ ـــ الاتهامات المذكورة جاءت على لسان ممثل النيابة امام المحكمة اثناء نظر المعارضات في اوامر الحبس . هذا بالاضافة الى حملات التشهير في جميع الصحف المصرية الموجهة .

وكانت « محكمة الثورة » ، التي كان الرئيس السادات احد اعضائها ، والتي تألفت في بداية عهد ثورة ٢٣ يوليو قد حكمت بمصادرتها .

واضافت الوكالة الفرنسية ان من بين هذه الشخصيات ابراهيم عبد الهادي ، رئيس حزب السعديين واحد رؤساء الوزارات السابقين، وفؤاد سراج الدين، امين عام حزب الوفدووزير الداخلية السابق .

● اثناء مناقشة تعديل قانون تنظيم العلاقة بين مالكي ومستأجري الاراضي الزراعية بمجلس الشعب في ٢٣ يونيه الماضي قال النائب عبده مراد « **الارض لمن يزرعها .. هذا المبدأ مبدأ من المبادىء الشيوعية .. ولهذا فان القانون اتخذ على اساس شيوعي كامل وانني ملتزم بان اكون مخلصا للدستور .. وهناك تيارات خفية خلف هذا المشروع والذين يقولون ان هذا القانون خروج على الاشتراكية كان يجب ان يكون كلامهم الخروج عن الشيوعية** » .

● واعلن احمد يونس رئيس اللجنة الزراعية « ان اشتراكيتنا هي اشتراكية الحب والكتابة والعدل وليست اشتراكية الصراع بين الطبقات » .

● وعارض ابو سيف يوسف التعديلات المقترحة ، قائلا « ان بقاء القانون الحالي على ما هو عليه **افيد للسلام الاجتماعي في القرية المصرية** ، وابدى مخاوفه من ان تترتب على التعديلات الجديدة زيادة الخلافات بين الملاك والمستأجرين !

● وقال احمد مجاهد ان هذا المشروع اخطر مشروع يناقشه المجلس ، وعدد الحاضرين من اعضاء المجلس قليل (حوالي ٨٠ عضوا) ، لا يسمح باصدار مثل هذا المشروع الهام .

● ورد الدكتور جمال العطيفي بان الجلسة قد بدأت قانونية (١٨٦ عضوا من ٣٦٠ عضوا) ، وتبقى الجلسة قانونية مهما كان عدد الحاضرين الان ، وذلك طبقا للائحة المجلس .

● وعارض المشروع محمد عبد السلام الزيات ، الذي اكد انه سوف يترتب على التعديل الجديد رفع القيمة الايجارية الى حوالي ٢٥ ٪ ، وانه اذا كانت اسعار الحاصلات الزراعية قد ارتفعت ، فان التكاليف الزراعية قد امتصت هذه الزيادة وبالتالي فان المستأجرين لم يستفيدوا شيئا .

— جاء بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩—٦ :

« ان هناك الان واقع يتمثل في وصول الثمن الذي يطلبه اوتطلبه صاحبة الشقة الى ١٨٠ الف جنيه ، وهناك ايضا في نفس العقار شقة تم شغلها ، وصل ايجارها الشهري بدون فرش الى ما يقرب من ٣٠٠ جنيه او على وجه التحديد ٢٨٠ جنيها بخلاف ثمن النور والبواب والصيانة وهو ما يوازي في هذه الحالة اكثر من المرتب الشهري للوزير .. وسواء اكان الذي يشغلها مصري الجنسية او غير مصري فانه بالقطع لا يمكن ان يشغلها الا اذا كان ايراده اضعاف ما يدفع من ايجار والدخول في الدولة معروف حدها الاقصى بحكم القانون باستثناء الدخول الطفيلية » . (متوسط دخل الفرد ٧٠ جنيه في العام ويوجد ٣٤ ٪ من السكان يبلغ متوسط دخل الفرد منهم ٢ جنيه في الشهر) .

— صرح الدكتور رفعت المحجوب في حديث له لجريدة الاهرام (٢٠—٦) بما يلي : « ان التنظيم السياسي برأ هذه المرة من وصمة « العزل السياسي التحكمي » انما يطبق ضوابط جديدة في الاطمئنان الى « الالتزام السياسي » للعضو .. ترفض في جملتها « الذين قاموا بمخططات ضد السلام الاجتماعي » والوحدة الوطنية ، وضد مبادىء ثورة التصحيح وتحالف قوى الشعب ، وتقييم المعلومات حول ذلك كله على اساس النشاط الحالي ، وليس على اساس التاريخ المسجل » .

وعلى اساس التحكيم الدقيق لهذه القاعدة وحدها قبلت مثلا كل عضوية اساتذة الجامعات والمعاهد العليا فيما عدا عضوية استاذ جامعي واحد .. وقد سجل في حيثيات الرفض : « لتعمده اثارة الفتنة ، وتفتيت الوحدة الوطنية ، ومداومته على خط مهاجمة النظام عن عمد في المؤتمرات الدولية التي خرج اليها ، والتي لم تكن موضوعاتها تحتمل التطرق الى المسائل السياسية » !

ومن بين الذين رفضت عضويتهم طالبة من بني سويف سجل في قضيتها رقم ٥٢٢ امن دولة « **انها تعمل على الدوام ضد التحالف** » .

وطالبة اخرى من بندر شبين الكوم سجل في ملف قضيتها رقم ١٠—٧٥ امن دولة « **انها تنتمي الى منظمات هدامة شاركت في تدبير مظاهرات الطلبة والعمال الاخيرة** » !

— كتب الصحفي احمد بهجت في جريدة الاهرام هذه الشهادة:

« ما اقل كمية الهواء النقي الذي يستطيع المرء ان يتنفسه في مناخ البلد الثقافي ، لا يختلف اثنان في مصر سواء اكانا من المثقفين او من ذوي الحساسية او المشفقين على الامة .. لا يختلف اثنان على ان السوقية تزحف علينا موجات بعد موجات . ان السوقية تتمثل في شحوب الجمال واختفائه .. كما تتمثل في سيطرة القبح واستيلائه .. واينما وليت وجهك في الحياة الادبية او الفنية لا ترى الا ما يصدم العين او يجرح الاحساس او يؤذي الذوق او يصيب المشاعر . ورغم قلة الاعمال الجيدة وندرتها ، الا ان الكثرة تهزم الشجاعة .. وقد هزمت السوقية الشجاعة » .

وكتب الفنان « يوسف فرنسيس » يقول :

« مجموعة من افلام « اثار لنفسك » اغرقت الموسم السينمائي في مصر والخارج . والفكرة متكررة في معظم هذه الافلام : البطل الذي يتهم ظلما او الذي ينتقم لضرر اصابه بنفسه بعد ان يكتشف ان القانون لا يحميه على الوجه الاكمل .

انها محاولة مقنعة لعودة مونت كريستو وروكامبول والرجل الخفي .. ! »

F

فهرس

Kires

صفحة

Kires

F

فهرس

صفحة